

التنوير غير الملّزم

وتأثير الوسط الشيعي السلي

محاضرات

للشيخ حيدر السندي (حفظه الله)

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين .. وبعد:

كانت هذه مجموعة من المحاضرات التي ألقيتها في العشرة الأولى من شهر محرم الحرام في سنة ١٤٤٠ من الهجرة النبوية المباركة ، وقد خصصتها لنقد التنوير المتأثر بالفكر الغربي والدعوات المكثفة نحو قراءة الدين قراءة بشرية وفق المنتج البشري ، و قد تفضل بتقريرها جملة من الأخوة المؤمنين الواعين والمهتمين بالشأن الديني والمتابعين بذكاء و شغف لهذه الأبحاث ، وهم الأساتذة الكرام:

١ . مرتضى الهلال (حفظه الله).

٢ . علي الياسين (حفظه الله).

٣ . علي العجمي العماني (حفظه الله).

٤ . أحمد العلي (حفظه الله).

٥ . عيسى البجحان (حفظه الله).

كما إن الأستاذ عيسى البجحان (حفظه الله) تفضل مشكوراً بتخريج النصوص والمصادر ثم استلمت منه المحاضرات وعملت على تنسيقها وإعادة النظر بحذف بعضها وإضافة ما يزيد في نفعها ، فأصبحت بلطف الله ومنه بهذا النحو المائل بين يدي القارئ الكريم .

أسأل الله تعالى أن يوفق الأخوة الكرام الذين عملوا على إنجاح هذا الكتاب ، كما أرجو منه لهم الحفظ و القبول وأن ينفع بهذا الجهد ويجعله ذخيرة يوم المعاد إنه جواد كريم.

حيدر بن الحاج عبد الله السندي

١١ ربيع ثاني ١٤٤٠ هـ

التمهيد

أُمُور تعريفية

من التيارات المؤثرة في واقعنا الثقافي تيار التنوير، فإن هذا التيار يحاول محاولات حثيثة لتقديم رؤية حول الوجود بشكل عام، وحول الدين في ثوابته ومقدساته ودوره الاجتماعي، وما يقدمه التنويريون له تأثير كبير على نظرة بعض المثقفين إلى الدين، من هنا كان من المفيد جداً والنافع أن نقف على تيار التنوير، و نحاول أن نتعرف على بعض جهات قوته و ضعفه بتقديم نقد لبعض أصوله ، وحديثنا حول التنوير سوف يكون في جهات ثلاث:

الجهة الأولى: في بيان أصول وجذور التنوير.

الجهة الثانية: في ذكر بعض ملامح التنويريين الذين يعملون في الوسط الشيعي.

الجهة الثالثة: في نقد بعض النظريات التي أفرزها تيار التنوير، أو تأثرت ببعض أصول ومنطلقات التنوير .

أمور تعريفية:

وتحت هذا العنوان سوف نتكلم عن بعض الأمور التوضيحية والتعريفية حتى يتضح موضوع البحث ، فقد يتصور البعض أننا في صدد نقد مطلق التنوير وليس الأمر كذلك ، لهذا لا بد من تحديد مسار البحث بتوضيح أمور سيقف عليها القارئ الكريم إن شاء الله.

وهنا سوف نتكلم في عدة من الأمور:

الأمر الأول: معنى التنوير.

الأمر الثاني: بيان التنوير الذي لا نقبله، أو لا نقبل بعض أصوله ونسدد النقد له.

الأمر الثالث: ضرورة التفريق بين المجدد الإسلامي والتنويري.

معنى التنوير:

التنوير في اللغة يأتي بمعنى الإضاءة، إذا ألقيت الضوء على نقطة ورفعت منها الظلمة فأنت قد قمت بعملية التنوير، وحيث إن العلم كالنور يكشف الأشياء، والجهل كالظلمة يحجب الأشياء، أطلق على العلم لفظة النور، ففي رواية يقول النبي ﷺ: "العلم نور وضياء، يقذفه الله في قلوب أوليائه"^١، وفي

^١ موسوعة العقائد الإسلامية، محمد الريشهري، ج ٢، الفصل الأول حقيقة العلم، ح ١٢٨٢.

رواية أخرى يقول الإمام الصادق (عليه السلام) : "ليس العلم بكثرة التعلم والتعليم بل هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء"^٢، فالعلم يطلق عليه لفظة النور، والتعليم وهو نشر العلم يسمى تنويراً، وذلك لأن التعليم يضيء الأشياء ويظهر الأشياء على ما هي عليه، فهو تنوير يقوم بدور الإضاءة، وطبعاً ليس كل تصديق يسمى نوراً، فالتصديق قد يكون مطابقاً للواقع فيكون نوراً، وقد لا يكون مطابقاً للواقع فيكون جهلاً مركباً، وظلمة معقدة، و نشره مساهمة في نشر التجهيل لا نشر التنوير.

إن العلم الذي هو نور هو العلم المطابق للواقع، والتعليم الذي هو تنوير هو التعليم الذي يكون بالعلم المطابق للواقع، فالعلم إذن يسمى نوراً، وتعليمه يسمى تنويراً في ما إذا كان العلم مطابقاً للواقع، والواقع يختلف باختلاف نوع القضايا، ففي القضايا التكوينية بمطابقة الخارج، و أما في القضايا القيمية والقانونية فبكونها نافعة تحقق المصالح وتدفع المضار، فقضية الظلم قبيح ولا ينبغي تركه قضية حقة صادقة ومعرفتها نور للعقل، ولأن العلم الحق نور أطلق النور على الوحي يقول تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾^٣، فالمقصود بالنور هنا الوحي، وقد وصف النبي ﷺ بأنه سراج منير، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى

^٢ اللعة البيضاء، للمولى محمد التبريزي الأنصاري، ص ٣٨٠.

^٣ سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

الله بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا^٤، وصف الرسول ﷺ بأنه سراج منير لأنه كان يقوم بدور التنوير، لأن التعاليم التي نزلت على النبي ﷺ بواسطة الوحي تعاليم حقه، والنبي ﷺ من خلال الوحي يعطي رؤية كونية يبين لنا بها حقيقة الوجود وأقسامه والعلاقات الموجودة بين الموجودات، فهناك واجب و هنالك ممكن، والممكن بطبيعته ينبغي أن يخضع للواجب، فهناك محور في الوجود، وهذه المحورية ينبغي أن تنعكس على عالم التقنين وعلى عالم التشريع، فهناك محور في عالم القانون وهو الله (تبارك وتعالى) ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ^٥﴾، فالباري (تبارك وتعالى) من خلال الوحي يوضح للإنسان الطريق الذي ينبغي أن يسلك لكي يظفر الإنسان بالسعادة الدنيوية والسعادة الأخروية، ومن الطبيعي إذا أردنا أن ننتقد التنوير، فإننا لا ننتقد التنوير بهذا المعنى وهو تعليم العلم النافع، فإن تعليم العلم النافع هو الذي جاءت التعاليم السماوية من أجل القيام به.

التنوير الذي لا تقبله أو لا تقبل بعض أصوله ونسدد النقد له:

وهو التنوير الذي يعتمد على حزمة من المسارات والمناهج، والنظريات التي قدمها العقل الغربي، فهناك نتاج غربي وصل إليه العقل البشري في الغرب، وهذا النتاج يُدعى أنه العلم الحق، والذي به يمكن انقاذ البشرية من الجهل والظلمة، وهذا النحو من التنوير- وهو ترويج المنتج الغربي المخالف للإسلام -

^٤ سورة الأحزاب، الآيتان ٤٥، ٤٦.

^٥ سورة يوسف، الآية ٤٠.

هو التنوير الذي نرفضه وننتقده، وذلك لأن المفكر الإسلامي يختلف عن الباحث التنويري بالتنوير الغربي في عدة جهات.

أوجه الاختلاف بين المفكر الإسلامي والباحث بالتنوير الغربي:

ويمكن أن نستعرض وجوه ثلاثة توضح هذا الاختلاف وهي:

الوجه الأول: العقل الفطري أساس المعرفة.

إن المفكر الإسلامي الذي يعتمد على معطيات الدين، يرى أن أساس المعرفة هو العقل الفطري، والذي يعتمد على مدركات العقل البديهية، التي لا تقبل الشك، مثل استحالة اجتماع النقيضين وقبح الظلم وحسن العدل، فالمفكر الإسلامي يقول بأن العقل الفطري هو حجر الزاوية لكل بناء معرفي، سواء كان ذلك البناء بناء مجرد، يعتمد على مدركات العقل المجردة، كإثبات الواجب (تبارك وتعالى) أو إثبات النشأة الأخروية، أو كان بناءً حسيًا يعتمد على العقل التجريبي، فحتى التجربة في قيمتها - في قيمة معطياتها - تستند إلى العقل الفطري، فإذا لم تكن هنالك قواعد مسلمة متفق عليها، فلا يمكن أن يضع الإنسان بالتجربة حجراً على حجر في بناء المعرفة، فالعقل سواء كان نظرياً أو كان تجريبياً، وحتى لو كان عقلاً تعبدياً يتعبد بالنصوص الدينية ينطلق من العقل الفطري الذي يعتمد على أدلة، وتلك الأدلة مكونة من مقدمات بديهية أو تنتهي إلى مقدمات بديهية.

بينما الباحث التنويري يرى أن أساس المعرفة هو العقل التجريبي، أي ما ندركه بالحس من خلال المنهج التجريبي، فما يدرك بالحس هو حق، وأما ما لا يدرك بالتجربة فليس بحق، لا يمكن أن يوصف بأنه حقيقة، أو يرى أن العقل لا يوصل إلى الدين.

الوجه الثاني :- حجية الوحي والنبوة.

إن المفكر الإسلامي يؤمن بأن العقل الفطري الذي هو حجة باطنية، يثبت لنا حجية الوحي والنبوة. فهناك براهين عقلية محكمة دقيقة - ينبغي أن يطلع عليها المؤمن - تثبت حقانية الدين، وتثبت أن الوحي طريق مأمون لتحصيل العلوم والمعارف، هذه الأدلة ترجع إلى مدركات العقل البديهي (العقل الفطري) ، وإذا ثبتت بمدركات العقل الفطري حجية الوحي فالوحي يقوم بأدوار ثلاثة:

الأدوار التي يقوم بها الوحي:-

الدور الأول: يؤكد مدركات العقل البديهية .

الدور الثاني: يثير دفائن العقول فينبه العقل إلى مدركاته الفطرية التي يغفل عنها، فإنه بسبب اختلاف المصالح أو بسبب تداخل المشاعر أو بسبب الشبهات قد تخفى على العقل الإنساني بعض الحقائق التي يدركها بفطرته إذا تأمل، فيأتي الوحي وينبه الإنسان إلى غفلته، وأن بعض المدركات هي

تنتهي إلى العقل الفطري، ولكن بسبب شبهة لا يؤمن بها، ولا يراها تنتهي إلى العقل الفطري يقول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: "وَاصْطَفَى سُبْحَانَهُ مِنْ وَلَدِهِ أَنْبِيَاءَ أَخَذَ عَلَى الْوَحْيِ مِيثَاقَهُمْ، وَعَلَى تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ أَمَانَتَهُمْ، لَمَّا بَدَّلَ أَكْثَرَ خَلْقِهِ عَهْدَ اللَّهِ إِلَيْهِمْ، فَجَهِلُوا حَقَّهُ، وَاتَّخَذُوا الْإِنْدَادَ مَعَهُ، وَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَاقْتَطَعَتْهُمْ عَنْ عِبَادَتِهِ، فَبَعَثَ فِيهِمْ رَسُولَهُ، وَوَاتَرَ إِلَيْهِمْ أَنْبِيَاءَهُ، لِيَسْتَأْذِنُوهُمْ مِيثَاقَ فِطْرَتِهِ، وَيُذَكِّرُوهُمْ مَنْسِيَّ نِعْمَتِهِ، وَيَحْتَجُّوا عَلَيْهِمْ بِالتَّبْلِيغِ، وَيُثِيرُوا لَهُمْ دَفَائِنَ الْعُقُولِ، وَيُرَوِّحُوا آيَاتِ الْمَقْدَرَةِ: مِنْ سَقْفِ فَوْقَهُمْ مَرْفُوعٍ، وَمِهَادٍ تَحْتَهُمْ مَوْضُوعٍ، وَمَعَاشٍ تُحْيِيهِمْ، وَآجَالٍ تُفْنِيهِمْ، وَأَوْصَابٍ تُهْرِمُهُمْ، وَأَحْدَاثٍ تَتَابَعُ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُخْلِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ خَلْقَهُ مِنْ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، أَوْ كِتَابٍ مُنْزَلٍ، أَوْ حُجَّةٍ لَازِمَةٍ، أَوْ مُحَاجَّةٍ قَائِمَةٍ، رُسُلٌ لَا تُقْصَرُ بِهِمْ قِلَّةُ عَدَدِهِمْ، وَلَا كَثْرَةُ الْمُكَذِّبِينَ لَهُمْ: مِنْ سَابِقِ سُمِّيَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ، أَوْ غَابِرِ عَرَفَهُ مَنْ قَبْلَهُ. عَلَى ذَلِكَ نَسَلَتِ الْقُرُونُ، وَمَضَتْ الدُّهُورُ، وَسَلَفَتِ الْأَبَاءُ، وَخَلَفَتِ الْأَبْنَاءُ"^٦.

الدور الثالث: دور التعليم.

إن المفكر الإسلامي الذي يعتمد في أصوله التفكيرية على قواعد العقل الفطري وعلى قواعد الدين القطعية يرى أن للعقل حداً، فهناك مساحة يتحرك

^٦ - نهج البلاغة الخطبة الأولى ج ١ ص ٩٤.

فيها العقل، وخارج هذه المساحة لا يمكن أن يتحرك، فالأمور التي سوف تقع في المستقبل لا يمكن أن يدركها الإنسان بعقله، فهل يمكن أن يدرك واحد منا ما سوف يقع بعد ثانيتين؟ لا يمكنه ذلك، فإذا كان العقل لا يستطيع أن يدرك ما سوف يقع في هذه النشأة بعد زمان قصير، فكيف يدرك ما سوف يقع بعد زمان طويل، وكيف يمكن أن يدرك ما سوف يقع في نشأة أخرى وراء هذه النشأة، فهنا يأتي دور الوحي التعليمي، ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾^٧. إن الوحي هو الذي يبين للإنسان النشأة الأخرى، ويبيّن له العلاقة الواقعة بين سلوكه في هذه النشأة والكمالات التي تترتب في النشأة الأخرى، و هنا يأتي الوحي ليضع المنهاج الذي إذا سار الإنسان عليه استطاع أن يدرك كمالاته في النشأة الأخرى، ويتجنب النقائص والآلام التي ينفر منها.

إذن، الوحي يستند إلى البرهان العقلي، ويقوم بدور التأكيد والتنبيه والتعليم، بينما الباحث التنويري المتأثر بالتركة الغربية ينكر كل ذلك، ويقول: لا يوجد عندي طريق إلا الحس، والبرهان الحسي الذي يعتمد على منطق التجربة لا يثبت لي الوحي وصدق الأنبياء، وبالتالي أنا لا أستطيع أن أعتمد على الوحي كمصدر من مصادر المعرفة.

^٧ - سورة البقرة، الآية ١٢٩.

الوجه الثالث: أصول . قواعد . الدين قطعية لا تقبل التبديل .

إن المفكر الإسلامي يعتقد أن في الدين أصولاً قطعية تشكل محكمات اهتم الشارع ببيانها، وقد كثف النبي ﷺ والأئمة ﷺ البلاغ والتوضيح فيها حتى صارت جليلة واضحة، وهذه الأصول ثابتة لا تقبل التبديل، ويرجع إليها في بناء المعرفة الدينية الظنية والمتغيرة، فهناك أدلة ظنية كظواهر الكتاب أو أخبار الآحاد، هذه الأدلة الظنية ينبغي أن تحاكم بالمحكمات، وتلك المحكمات هي الأصول البديهية التي وصلت إلينا عن طريق قطعي يقيني، يقول الإمام الرضا عليه السلام: "إن في أخبارنا متشابهاً كمتشابه القرآن فردوا متشابهها إلى محكمها"^٩، فما ورد عن المعصومين ﷺ وما ورد في الكتاب وما ورد عن النبي وعن الأئمة ﷺ فيه أصول محكمة، هذه الأصول المحكمة هي القواعد التي ينبغي على أساسها أن نحكم الأدلة الظنية، وأن نحدد بناءنا الفوقي في المعرفة الدينية، فالدين هو في نفسه بقواعده كافٍ لبناء أصول وبناء فروع، من دون حاجة إلى تطبيق قواعد مستوردة من الفكر البشري الغربي، فهذا ما يقوله المفكر الإسلامي.

نعم ، في فهم الأصول وكيفية تطبيق هذه الأصول المعرفة تتطور، ولهذا كان علم الأصول قبل ألف سنة بشكل والآن هو بشكل آخر، وهذا النحو

^٩ - بحار الأنوار ج ٢ باب أن حديثهم (عليهم السلام) صعب مستصعب الحديث ٩.

من التطور هو تطور في كيفية توظيف الأصول والقواعد المسلمة في ديننا، وليس تبديلاً للقواعد.

بينما ينظر المفكر التنويري إلى الدين على أنه ظاهرة اجتماعية، لا يوجد فيها مقدسات لا يوجد فيها ثوابت، فيمكن أن نبدل أي قاعدة حتى ولو وصلت عن طريق القطع واليقين، ولا يوجد مشكلة في تأسيس دين جديد أو مذهب جديد، ولا يوجد أي مشكلة في أن لا يبقى حجر على حجر في بناء المعرفة الدينية الموروث عن النبي الأكرم ﷺ والأئمة (عليه السلام)!

إذن ، هناك فرق كبير من جهات بين ما يذهب إليه المفكر الإسلامي وبين ما يذهب إليه الباحث التنويري .

الأمر الثالث: ضرورة التفريق بين المجدد الإسلامي والتنويري.

إن دعاة التنوير ليسوا على نسق واحد فإن التنوير مسارات وتيارات متعددة، فيوجد الدوغمائي المتشدد^٩ الذي يرفض الدين ويراه خرافة بالجملة

^٩ - قيل في تعريف الدوغمائية : الجزمية أو دوغماتية (أو دوغمائية) هي حالة من الجمود الفكري، يتعصب فيها الشخص لأفكاره لدرجة رفضه الاطلاع على الأفكار المخالفة، وإن ظهرت له الدلائل التي تثبت له أن أفكاره خاطئة، سيحاربها بكل ما أوتي من قوة، ويصارع من أجل إثبات صحة أفكاره وآرائه، حالة شديدة من التعصب للأفكار والمبادئ والقناعات، لدرجة معاداة كل ما يختلف عنها. تعدّ حالة من التزمّت لفكرة معينة من قبل مجموعة دون قبول النقاش فيها أو الإتيان بأي دليل ينقضها لمناقشته، أو كما هي لدى الإغريق الجمود الفكري. وهي التشدد في الاعتقاد الديني أو المبدأ الأيديولوجي،

ويتهم المتدينين بأنهم متخلفون، ويوجد من يحاول أن يعمل من داخل الدين، فيحاول أن يوفق بين الموروث ومعطيات الدين وبين المنتج الغربي خصوصاً في مجال القانون وحقوق الإنسان والأحوال الشخصية.

إن التنويريين مع اختلاف طبقاتهم يختلفون اختلافاً كبيراً عن المجدد الإسلامي، ولا بد لنا أن نفرق بين التنويري وبين المجدد الإسلامي، فإذا قلنا بأن الشهيد الصدر رحمه الله مجدد، والسيد الخوئي رحمه الله مجدد، فإننا نقصد معنى يختلف عن المعنى الذي يروج له دعاة التنوير في قراءة الدين.

إن المجدد الإسلامي يحاول أن يتحرك ضمن القواعد القطعية التي دلت عليها الطرق القطعية، فيسعى لأن ينزه الدين مما ألصق به من تطرف ومن طائفية ومن عدااء بغض، ويحاول أن يأخذ برخص الدين، فلا يجعل الدين ديناً متزمتاً في حدود الواجب والحرام فقط، ولا توجد فيه مباحات ومستحبات و مكروهات، ويحاول أن يوظف القواعد الثابتة في فهم الدين ليجدد من داخل الدين دون تحطيمه و هدم أركانه، بينما التنويري لا يقيم وزناً لهذه القواعد، فهو يحاول أن يغير ولو بقواعد مستوردة تصطدم مع قواعد الدين ومع القواعد القطعية الموروثة عن الدين.

أو موضوع غير مفتوح للنقاش أو للشك، و يعود أصل الكلمة إلى اليونانية **δῶγμα** والتي تعني "الرأي" أو "المعتقد الأوحّد". تمثل الاستبدادية والمعصومية والدمغية أو اللادحضية ...

إذن ، لا بد وأن نفرق بين المقصود من تنويري وبين المقصود من مجدد ،
ومما يؤسف له أن بعض الإعلاميين وبعض الحداثيين يحاول أن يسّوق لنا أن
كل تجديد على أنه تنوير، وليس الأمر كذلك، فالتجديد هو الذي يعتمد
على قواعد عقلانية مقررة، وأما التنوير فهو المتأثر بالمعطى الغربي غير الملتمزم ،
ويحاول أن يبدل القواعد الموروثة عن النبي وعن الأئمة عليهم السلام بقواعد أخرى موروثة
عن الفكر البشري الغربي والدعوة إلى الأنسنة في كل شيء.

الفصل الأول

جذور التنوير وأصوله الفكرية

كيف بدأ ونشأ تيار التنوير؟

من المهم جداً دراسة تاريخ المذاهب والنظريات ، بما في ذلك تاريخ تيار التنوير ، إن معرفة تاريخ التنوير تبين لنا جذور أصول التنوير والفروع المترتبة عليها بوضوح ، وتكشف لنا الغايات التي يسعى إليها التنويريون.

بداية التنوير كانت تقريباً في القرن الثاني عشر أو قبل في أوروبا، وازدهر في القرن السابع عشر والثامن عشر، وكانت بدايته ردة فعل معارضة للدين الذي كان مسيطراً على أوروبا، و كان الدين المسيطر على أوروبا في ذلك الوقت دين الكنيسة، وهناك عاملان أساسيان لوجود ردة فعل معارضة للدين في أوروبا، وهما:-

العامل الأول: تسلط الكنيسة.

كانت الكنيسة ترى أن البابا .(كبير رجال الدين في الديانة المسيحية) مالك الصلاحيات المطلقة التي لله (تبارك وتعالى) ولكن في الأرض، حتى أن

نقولاً الأول صدر بيان قال فيه : "إن للبابا ما لله (تبارك وتعالى) فهو مثل الله في الأرض". فالسلطة المطلقة كانت عند البابا، حتى أنه كان يضع الامبراطور في أوروبا، فينقل أنه في سنة ١٠٧٧ وقع خلاف بين المؤسسة الدينية وبين المؤسسة السياسية، فاضطر (هنري الرابع) أن يعتذر من البابا اعتذاراً لم يتكرر في التاريخ، حيث وقف على قدميه حافياً ثلاثة أيام على الثلج، فقد كان هو الإمبراطور ولكن اضطر لهذا السلوك حتى يكسب رضى البابا ومن معه ، وهذا ما يدل على أن السلطة كانت سلطة مطلقة ليس فوقها سلطة.

وقد ترتب على هذه السلطة المطلقة مفسد كثيرة، فقد ذكر (ول ديورانت) صاحب كتاب "قصة الحضارة" أن الكنيسة كانت أكثر ملاك الأراضي في أوروبا بينما الناس كانوا يموتون جوعاً، فدير واحد كان يملك ١٥٠٠ قصرًا ، ، ودير آخر كان يملك قرابة ٢٠٠٠ من الرقيق من العبيد والإماء، ثم وجدت محاكم التفتيش التي كانت تحقق مع الناس في عقائدهم، فأى شخص عنده عقائد تختلف مع الكنيسة كان يُعدم بتهمة الهرطقة أو الزندقة، وذهب ضحية هذه المحاكم قرابة خمسة ملايين ضحية، ثم جاء بعد ذلك عصر الإصلاح الديني، و يعتبر (يان هس) ^{١٠} أول من تحدث في

^{١٠} يان هس (١٣٧٢-١٤١٥) مفكر ديني، وفيلسوف ومصلح تشيكي. درس في جامعة تشارلز في براغ. لجون ويكليف المصلح الإنجليزي تأثير واضح في أعماله. اقترح هس فكرة إصلاح الكنيسة في التشيك، واتبعه العديد من الناس في بلاده، وسموا المعتدلين منهم بالهوسيتيين بينما أطلق اسم التابوريتيين على

الإصلاح الديني وقد أعدم سنة ١٤١٥م، ثم جاء بعده (مارتن لوثر)^{١١}، وبدأت المشاكل في أوروبا بين الكنيسة وبين المعارضين، واشتعلت حروب الثلاثين سنة، التي مسحت مدن وقرى من على الخريطة، حتى أن صاحب كتاب "قصة الحضارة" ذكر أن عدد التشيك كان قرابة ٣٠ مليون، تحول العدد إلى ثلاثة عشرة مليون، وبعض البلاد ذهب قرابة الثلث منها ضحية هذه الحروب الدينية الطاحنة، والتي سببها الخلاف بين الكنيسة الكاثوليكية وبين المعارضين البروتستانت. هذا العامل كان سبباً في كره الناس للدين، فقد كان الدين سبباً لأزمة وفاعلاً في إحداث مشكلة اجتماعية كبيرة، ومن الواضح أن الدين لا يحمل تبعات فهم الناس الخاطئ أو تطبيقاتهم المظرفة.

العامل الثاني: وجود معلومات مغلوبة هي جزء من التعاليم الإلهية في الكنيسة.

أتباعه الراديكاليين (التابوريثيون رفضوا أي إجراءات تتبعها الكنيسة لا يوجد لها أصل في الكتاب المقدس). اتهم يان هس من قبل الكنيسة الكاثوليكية بالهرطقة وأعدم حرقاً عام ١٤١٥. ^{١١} - مارتن لوثر (١٠ نوفمبر ١٤٨٣ - ١٨ فبراير ١٥٤٦) راهب ألماني، وقسيس، وأستاذ اللاهوت، ومُطلق عصر الإصلاح في أوروبا، بعد اعتراضه على صكوك الغفران. نشر في عام ١٥١٧ رسالته الشهيرة المؤلفة من خمس وتسعين نقطة تتعلق أغلبها بلاهوت التحرير وسلطة البابا في الحل من "العقاب الزمني للخطيئة"، رفضه التراجع عن نقاطه الخمس والتسعين بناءً على طلب البابا ليون العاشر عام ١٥٢٠ وطلب الإمبراطورية الرومانية المقدسة ممثلة بالإمبراطور شارل الخامس أدى به للنفي والحرمان الكنسي وإدانته مع كتاباته بوصفها مهرطقة كنسياً وخارجة عن القوانين المرعية في الإمبراطورية.

فمثلاً كانت الكنيسة تعتقد بفلكيات أرسطو، والتي منها أن الأرض هي محور الكون والشمس تدور حول الأرض، وكان سبب أخذ رجال الدين المسيحيين بهذه العقيدة وجعلها جزءاً من التعاليم الكنسية أنهم يعتقدون بعقيدة الفداء و أن الله (تبارك وتعالى) أنزل ابنه لكي يصلب تكفيراً عن خطيئة آدم ﷺ ، فإذا أراد الله الإله أن ينزل ابنه فلا بد أن ينزله في مكان محترم هو الأعظم وهو مركز الكون، لا أن ينزله في كوكب يعتبر ذرة في هذا الكون الفسيح، والذي من بدايته إلى نهايته قرابة ثلاثة وتسعين مليار سنة ضوئية، ويوجد فيه أكثر من مائة أكتليون كوكب . وهو واحد بجانبه تسعة وعشرون صفراً . ، والأرض كوكب صغير جداً لا يكاد يبين بين هذه الكواكب، فإذا كان الله سينزل ابنه . الإله في عقيدة المسيح . فإنه سوف ينزله في مركز الكون، من هنا اعتقدوا أن الأرض هي المركز. وأخذوا يحاكمون العلماء الذين يقولون بأن الأرض تدور حول الشمس، ومنهم (جاليلو)، حيث أخذ إلى المحكمة ولم يتخلص من الشنق إلا بإعلان التوبة، وكتب لهم أنه تاب عن عقيدة أن الأرض تدور حول الشمس.

لقد كتب له النجاة بإظهار التوبة ، وأما غيره فقد أعدم شنقاً أو حرقاً أو بأي طريقة بشعة أراد أصحابها ردع العلماء عن الاكتشاف و الإبداع بها!

و قد أوجد هذان العاملان ردة فعل معارضة للتعاليم الدينية في أوروبا، وردة الفعل هذه تحولت إلى مسلكين رئيسيين، هما:-

مسلك الدينين:

المسلك الأول: مسلك الدينين الذين يعتقدون بالديانة المسيحية، ولكن يحاولون التوفيق بين تعاليم الديانة المسيحية من جهة، وبين معطيات العلم الحديث وعاطفتهم مع الذين قتلوا بتهمة الهرطقة، وفي ظل هذا المسلك وهذا المنحى، وجدت نظرية التعددية الدينية، والتي يروج لها اليوم، ويقول فيها أصحابها: من حق الإنسان أن يعتقد بأي عقيدة، ولا يجوز لأحد أن يحاسبه على عقيدته، ووجدت - أيضاً - المدارس التأويلية، واللسانيات والهيرمونيطيقا ومدارس الهيرمونيطيقا المختلفة، فمن حق أي إنسان أن يقرأ أي نص، وأن يذكر تأويلاً أو تفسيراً لأي نص بالكيفية التي هو يريد لها، ولا يحق لأحد أن يلومه على قراءته.

مسلك اللادينين:

المسلك الثاني: ويمكن أن نعبر عنه بمسلك الفلاسفة الغربيين، وهم الذين كفروا بالدين، وقالوا: إن الدين ليس من عند الله ولا يوجد شيء اسمه وحي، وقد أراح هؤلاء أنفسهم من عملية التوفيق بين الدين وبين العلم وبين معطيات الإنسان الحديث، وقد تحول أتباع هذا المسلك - مسلك إنكار الدين والوحي - إلى مناهج ثلاثة:

مناهج التفكير اللاديني:

المنهج الأول: البرهان العقلي طريق المعرفة.

أتباع هذا المنهج القائلون بأنه لا طريق للمعرفة إلا البرهان العقلي المجرد، أما الحس والبرهان التجريبي فلا يفيد يقيناً بالواقع، وزعيم هذا المنهج الفيلسوف المشهور (ديكارت) صاحب عبارة (أنا أفكر إذن أنا موجود) ، وتوفي تقريباً سنة ١٦٥٠ م .

المنهج الثاني: الحس والتجربة طريقة المعرفة.

ذهب أنصار هذا المنهج إلى القول بأنه لا طريق لمعرفة الواقع إلا الحس، والتجربة التي تعتمد على الحس، وأما البرهان العقلي المجرد أو الوحي فليساً طريقين لمعرفة الواقع، ومؤسس هذا التيار في أوروبا الحديثة (فرانسيس بيكون)، والذي توفي في عام ١٦٢٦ م، وجاء بعد (بيكون) فلاسفة كان لهم تأثير كبير في ترويج هذا المنهج، منهم: (جون لوك) ، و(باركلي) الذي أنكر وجود الأشياء في الخارج، فقال: لا يوجد عندنا دليل على وجود الأشياء في الخارج، وما عندنا هو فقط معلومات حسية، فنحن نلمس حرارة النار، أما هل هنالك نار؟ وهل للنار حرارة؟ فهذا أمر لا يمكن أن نتعرف عليه، لأننا لا نملك إلا التصورات ولا نملك الواقع. و بعد (باركلي) جاء (ديفيد هيوم)، ثم فلاسفة

فبينما و (أوغسط كون) صاحب المنطق الوضعي، والذي هو تقريباً يسيطر على الفكر الفلسفي الغربي إلى يوم الناس هذا.

وقد كتب لهذا التيار النجاح وصار مزدهراً، ويعتبر (إيمانويل كانت) - وهو أكبر مساهم في نشر هذا المنهج الحسي ويسمى اليوم (أب التنوير الحديث)، و كان يعتقد بأن الطريق لمعرفة الواقع الحس فقط ، وبالتالي كان يقول بأن الدين لا دليل على حقانيته، وكان يعتقد - أيضاً - بأن هنالك واقعاً في الخارج، ولكنه يقول: نحن لا يمكن أن ندرك الواقع كما هو وإنما نحن ندرك الواقع بحسب آلتنا الإدراكية، ففتح باب ما يسمى بالنسبية في نظرية المعرفة، فنحن لا يمكن أن ندرك الواقع، بل كل واحد منا يدرك الواقع بحسبه وبحسب إدراكه، فكل واحد منا عليه نظارة لها لون خاص ويرى الواقع وفق نظارته، وبالتالي لا يجوز أن يحاسب كل واحد منا صاحبه على معرفته التي يختلف هو معه فيها. وفي ظل هذا المنهج الحسي والتجريبي ولد ما يسمى بمفهوم الحادثة.

الحادثة مفهوماً وأصولاً:

نحن كثيراً ما نسمع بمفهوم الحادثة، فما هو المقصود بالحادثة وما هي أصولها؟ الحادثة في الحقيقة أيولوجية خاصة تنبني على أصول ثلاثة:

أصول الحادثة:

الأصل الأول: لا طريق لمعرفة الواقع إلا الحس.

الأصل الثاني: إن العقل التجريبي لا يمكن أن يعمل إلا في نطاق المادة .
نطاق الطبيعة.

الأصل الثالث: إن البرهان التجريبي لا يثبت وجود الله تبارك وتعالى.

الأصل الأول: لا طريق لمعرفة الواقع إلا الحس.

وفي ظل هذا الأصل توجد اتجاهات كثيرة متضاربة، فالبعض يقول نحن بالحس ندرك الواقع كما هو، والبعض الآخر يقول نحن لا ندرك إلا صوراً ولا ندرك الواقع، ولا دليل على وجود الواقع، والبعض الثالث يقول هنالك واقع مدرك ولكن كل واحد يدركه بحسبه هو لا بحسب الواقع.

الأصل الثاني: إن العقل التجريبي لا يمكن أن يعمل إلا في نطاق المادة
و عالم الطبيعة.

وعلى ذلك، فلا بد أن يكون هم البشر في معرفة عالم المادة، فنتعلم الفلك، والفيزياء والكيمياء، والعلوم التي تدعم هذه العلوم كعلم الرياضيات، وأما أن نصرف الوقت في معرفة الدين وما يخبر به الوحي عن وجود الله (تبارك وتعالى) ووجود الملائكة، ووجود الجن ووجود النشأة الأخرى (جنة ونار) فكل ذلك لا ينبغي أن يصرف الإنسان جهده في تعليمه، لأنها لا تستند إلى الطريق الوحيد لمعرفة الواقع وهو الطريق الحسي .

الأصل الثالث: أن البرهان التجريبي لا يثبت وجود الله تبارك وتعالى.

وذلك لأن البرهان التجريبي يعتمد على الحس، ووجود الله (تبارك وتعالى) ليس وجوداً حسياً فلا يمكن بالتجربة أن تثبت وجود الله (تبارك وتعالى)، وما يترتب على القول بذلك هو أن أكمل وأفضل موجود هو الإنسان، فالإنسان هو أكمل خلية تطورت بحسب نظرية النشوء والارتقاء، أو نظرية التطور (macro-evolution)، فإذا كان الإنسان هو أكمل موجود حي متطور في سلاسل الحياة الموجودة على وجه الأرض فلا بد أن نتعامل مع الإنسان على أنه هو المركز، بحيث نضع قوانين تنطلق من مصلحة الإنسان، ونقن حقوقاً تطلبها طبيعة الإنسان، ومن هنا وجدت الليبرالية.

الليبرالية ومبادئها:

الليبرالية : تعني حرية الإنسان المطلق والمساواة والعدالة، ومبادئ الليبرالية تنطلق من الإنسان كموجود أرضي، وعلينا أن نراعي حقوق الإنسان لا أن نراعي حق الله (تبارك وتعالى) الذي خلق الإنسان لأنه لا وجود له أو هو في معزل عنا ، ومن هنا اختلفت النظرة الإسلامية في مسألة الحقوق، والحريات ومسألة المساواة، والعدالة عن نظرة الليبرالي، فالإلهي ينطلق من السماء ومن خالق الكون، الذي أوجد الإنسان وأعطى الإنسان الحياة، بينما الليبرالي

ينطلق من الإنسان، ويرى الحق للإنسان، وكل قانون ينبغي أن يكون في مصلحة حق الإنسان.

المنهج الثالث: منهج ما بعد الحداثة.

جاء منهج ما بعد الحداثة رداً على الحداثة، والذين عملوا في منهج ما بعد الحداثة في الأعم الأغلب فلاسفة ألمان كـ(هيجل) و (فردريك نيتشه) ، فهؤلاء رفضوا مبادئ الحداثة بما في ذلك الليبرالية التي تتفرع عن الحداثة، وقالوا عندنا أصول ثلاثة :

الأصل الأول : لا طريق لمعرفة الواقع.

قال هؤلاء : لا يوجد طريق لمعرفة الواقع من رأس، وحتى الأسلوب التجريبي والحسي لا يمكن أن نعرف به الواقع، وذلك لأن الوجود يساوق المادة، والمادة دائماً في حالة تغير، فحتى الأفكار مادية تتغير وتتبدل، فإذا كانت الأفكار وكان كل الوجود في حالة سيلان، فهل يقبل أن يدعي إنسان أن عنده معرفة مطلقة ثابتة في الزمان الماضي والحالي والمستقبل؟! لا يقبل ذلك. وبهذا أوصلنا التنوير الغربي إلى السفسطة، وإنكار وجود طريق لمعرفة الواقع، وهذا ما يصطدم مع بديهياتنا ومع وجداننا.

وقد وجدنا بعض المعاصرين يكرر كلامهم في العقائد الدينية حيث

اعتبرها مجرد فرضيات يتعذر الجزم فيها!

الأصل الثاني: الإنسان ليس محور الكون.

فالإنسان كالبعوض والذباب وسائر الحيوانات التي تدب على وجه الأرض، كان مجرد خلية فاقدة للحياة، ثم بسبب عوامل تحول إلى خلية حية، ثم بسبب عوامل تطور وأصبح إنساناً ، فأى جهة تعطيه حقاً وتجعله محوراً حتى تكون القوانين مراعية له دون سواه؟! إن الإنسان موجود طبيعي، ولا توجد جهة غير الطبيعة الفاقدة للشعور تعطي الحقوق وتضع القوانين، فالإنسان كغيره من الموجودات ليس له ميزة.

فإذا كان الحال كذلك، فكيف يُدار الكون والنظام الاجتماعي؟

قالوا : يُدار بمبدأ القوة و قانون البقاء للأقوى، فالأقوى هو الذي له حق أن يسخر غيره. فنحن اليوم نسخر الأنعام فنذبحها ونسلخ جلودها ونأكلها من دون أن نشعر بالندم أو يلومنا الضمير الأخلاقي ، وغداً قد تأتي طفرة جينية ويتطور أحد الأنعام الثلاثة، ويتعامل معنا كما نتعامل معه اليوم، ولا ينبغي أن نتأذى أو نعترض أو نتذمر ، لأن ما يحكم الطبيعة هو قانون البقاء للأقوى، وهكذا أوصلنا التنوير الغربي إلى الفوضى، وأن يتحول المجتمع الإنساني إلى غابة يسيطر فيها الأقوى على من هو أضعف منه!

الأصل الثالث: لا وجود للقيم ولا للأخلاق.

فإن الأخلاق والضمير أمور أوجدها الضعفاء لكي يقيدوا الأقوياء، فإذا كنت أقوى فمن حقلك أن تعمل ما تشاء، وقوتك تخولك أن تتصرف بالنحو الذي تريد، وهذه الفكرة - للأسف هي التي - تسيطر الآن على كثير من الدول الغربية، فجريدة الوطن^{١٢} - على سبيل المثال - نقلت أن أمريكا في بعض السنوات تفيض عندها أطنان من القمح، فتقوم برميها في البحر، و هي تفعل ذلك مع وجود مجاعات في أفريقيا وغير أفريقيا لكي تسيطر على السوق، فتكون هي الأقوى في حركة المال.

إن هذا السلوك ليس سلوكاً جزافياً، بل هو سلوك ينبع من فلسفة تسيطر على ذهن المفكر الغربي، وهو أننا لسنا إلا موجودات مادية تتطور، فنحن اليوم بهذا الشكل، وغداً نتحول إلى شكل آخر، والسلطة للأقوى فمن كان أقوى له أن يفعل ما يشاء!

إن هذه الحزمة من المسارات والنظريات والمعطيات المتناقضة والمتضاربة في نفسها هي التي تسمى اليوم بالتنوير الغربي، وما يُطلب منا اليوم ليس الشك في الدين فحسب، أو في المعطيات التي يخبر عنها الدين، بل إن المطلوب أن نشك في كل شيء حتى في قيمنا البديهية التي ندركها بالوجدان، إن المطلوب منا أن نكفر بالأخلاق و المعرفة بشكل عام، و لا يريد منا أن نكفر بالله (تبارك وتعالى) فحسب، فكل مبدأ هو مستهدف، حتى تكون الساحة

^{١٢} في عددها الصادر بتاريخ ١٢/٨/٢٠١٨م.

الفكرية مفتوحة ويفعلون في عقولنا وفي وجداننا ما يشاءون، فيبرمجوننا لنكون آلة تفعل ما يريدون.

ما عادت الحرب اليوم حرباً تعتمد على السلاح المادي و التصفية الجسدية، ولا على النظام الاقتصادي فقط، بل هنالك غزو يبدأ من العقل، فأنت كيف تفكر يكون عملك في المجتمع، وتكون علاقاتك مع الله تبارك وتعالى ومع الذين يعيشون معك، فهم الآن يعملون على كيفية تفكيرك.

عوامل عدم نجاح التيامر التنويري في البلاد الإسلامية:

التنويريون يعملون في البلاد الإسلامية منذ مائة سنة أو يزيد وإلى يوم الناس هذا، فلماذا لم تنجح خططهم، كما نجحت خطط التنويريين الغربيين؟ ففي أوروبا أقصى الدين وصار محله و مكانه الكنيسة فقط ، وتحول الدين إلى ممارسة روحية بعيدة عن واقع الحياة ، بينما في البلاد الإسلامية يعتبر الإسلامية الفاعل الأول ، والمسيطر الأول على سلوك الناس ، و ليس الدين فاعلاً في بلادنا الإسلامية فقط بل هو فاعل حتى في البلاد الغربية، فقد ذكرت جامعة جورجيا (University of Georgia) أن أكثر دين ينتشر في أمريكا هو الدين الإسلامي بمعدل ٢٠ ألف إنسان سنوياً، فأمريكا هي عاصمة التنوير الحديث وعاصمة الحداثة وما بعد الحداثة، ومع ذلك يغزوها الإسلام بقوة وينتصر ، فأكثر دين ينتشر اليوم في العالم هو الدين الإسلامي،

وهذا ما أشر له مركز الدراسات الأمريكي بيو (Pew Research Center) والمعني بدراسة الأديان وحركة الأديان في القارات، حيث ذكر أن أكثر دين ينتشر اليوم في جميع بقاع الأرض هو الدين الإسلامي، وبعد قرابة سبعين سنة قد تتحول أوروبا إلى أغلبية إسلامية، فما هو السر وراء نجاح الإسلام في تطوره وفشل التنويريين في إضعاف الإسلام في نفوس المسلمين وفي المجتمع الإسلامي إلى اليوم ؟

إن الأمر في ذلك عائد إلى عوامل كثيرة منها:

الإسلام دين علم لا دين خرافة:

العامل الأول: أن الدين الإسلامي لم يكن كالدين المسيحي دين خرافة يحارب العلم ، فالدين الإسلامي دين علم، يدعو إلى العلم ويدعو إلى المعرفة، يقول الله (تبارك وتعالى): ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^{١٣}، فقد حث القرآن الكريم على التفكير في خلق الله (تبارك وتعالى) وفي الوجود، وحث على معرفة أسرار الكون ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾^{١٤}، يقول النبي الأكرم ﷺ: "العلم أكثر من أن يحصى، فخذوا من كل شيء أحسنه"^{١٥}، فنحن لسنا مأمورين

^{١٣} سورة آل عمران، الآية ١٩٠.

^{١٤} سورة العنكبوت، الآية ٢٠.

^{١٥} ميزان الحكمة : ج ٣ ص ٢١٠٥.

بمعرفة العقائد والفقه والنظام الأخلاقي في الإسلام فقط ، و إنما مأمورون .
أيضاً. بمعرفة الكون، ومعرفة مسائل علم الفلك والفيزياء والكيمياء "فخذو
من كل شيء أحسنه".

إن الحضارة الإسلامية سادت العالم بالمعرفة قرابة ست قرون، وأوروبا
كانت تعيش الظلمات في الوقت الذي كان التطور في البلاد الإسلامية
مزدهراً، فكان المسلمون يكتشفون و يطورون علم الجبر و يوسعون البحث
في علم الفلك و علم الطب، فقد قدم ابن الهيثم^{١٦} دراسات في كيفية إبصار

^{١٦} قيل في ترجمته : أبو علي الحسن بن الحسن بن الهيثم (٣٥٤ هـ/٩٦٥م-٤٣٠ هـ/١٠٤٠م) عالم
موسوعي مسلم قدم إسهامات كبيرة في الرياضيات والبصريات والفيزياء وعلم الفلك والهندسة وطب العيون
والفلسفة العلمية والإدراك البصري والعلوم بصفة عامة بتجاربه التي أجراها مستخدماً المنهج العلمي، وله
العديد من المؤلفات والمكتشفات العلمية التي أكدها العلم الحديث. صحح ابن الهيثم بعض المفاهيم السائدة
في ذلك الوقت اعتماداً على نظريات أرسطو وبطليموس وإقليدس، فأثبت ابن الهيثم حقيقة أن الضوء
يأتي من الأجسام إلى العين، وليس العكس كما ساد الاعتقاد آنذاك، وإليه تُنسب مبادئ اختراع الكاميرا،
وهو أول من شرّح العين تشريحاً كاملاً ووضح وظائف أعضائها، وهو أول من درس التأثيرات والعوامل
النفسية للإبصار. كما أورد كتابه المناظر معادلة من الدرجة الرابعة حول انعكاس الضوء على المرايا
الكروية، ما زالت تعرف باسم "مسألة ابن الهيثم". يعتبر ابن الهيثم المؤسس الأول لعلم المناظر ومن رواد
المنهج العلمي، وهو أيضاً من أوائل الفيزيائيين التجريبيين الذين تعاملوا مع نتائج الرصد والتجارب فقط
في محاولة تفسيرها رياضياً دون اللجوء لتجارب أخرى. انتقل ابن الهيثم إلى القاهرة حيث عاش معظم
حياته، وهناك ذكر أنه بعلمه بالرياضيات يمكنه تنظيم فيضانات النيل. عندئذ، أمره الخليفة الفاطمي
الحاكم بأمر الله بتنفيذ أفكاره تلك. إلّا أن ابن الهيثم صُدم سريعاً باستحالة تنفيذ أفكاره، وعدل عنها،
وخوفاً على حياته ادعى الجنون، فأجبر على الإقامة بمنزله. حينئذ، كرّس ابن الهيثم حياته لعمله
العلمي حتى وفاته.

العين، اعتمد عليها المعاصرون اليوم في صناعة الكاميرا، و طور أبو القاسم الزهراوي^{١٧} كيفية الجراحة وقام بعمليات استئصال أورام، و ابن النفيس اكتشف الدورة الدموية الصغرى^{١٨}، وقد قدم برنامج ألماني في قناة RTL

^{١٧} قيل في ترجمته : أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي (المتوفى بعد سنة ٤٠٠ هـ/١٠١٣ م) المعروف في العالم الغربي باسم Albucasis، هو طبيب عربي مسلم عاش في الأندلس. يعد أعظم الجراحين الذين ظهوروا في العالم الإسلامي، ووصفه الكثيرون بأبي الجراحة الحديثة. أعظم مساهماته في الطب هو كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف»، الذي يعد موسوعة طبية من ثلاثين مجلدًا. كان لمساهماته الطبية سواء في التقنيات الطبية المستخدمة أو الأجهزة التي صنعها تأثيرها الكبير في الشرق والغرب، حتى أن بعض اختراعاته لا تزال مستخدمة إلى اليوم. ويعد الزهراوي أول طبيب يصف الحمل المنتبذ، كما أنه أول من اكتشف الطبيعة الوراثية لمرض الناعور (الهيموفيليا). ولد الزهراوي في مدينة الزهراء، وترجع أصوله إلى الأنصار. عاش الزهراوي في قرطبة، حيث درس وعلم ومارس الطب والجراحة. ولم يتم الإشارة لاسم الزهراوي إلا من خلال كتابات ابن حزم الذي عدّه من ضمن أعظم أطباء الأندلس. أما أول من كتب سيرته الذاتية فهو الحميدي في كتابه «جذوة المقتبس في ذكر علماء الأندلس»، الذي كتبه بعد ٦٠ عامًا من وفاة الزهراوي حيث قال عنه أنه: «من أهل الفضل والدين والعلم». وقال عنه ابن أبي أصيبعة: «كان طبيباً فاضلاً خبيراً بالأدوية المفردة والمركبة، جيد العلاج، وله تصانيف مشهورة في صناعة الطب، وأفضلها كتابه الكبير المعروف بالزهراوي، ولخلف بن عباس الزهراوي من الكتب كتاب التصريف لمن عجز عن التأليف، وهو أكبر تصانيفه وأشهرها، وهو كتاب تام في معناه». ووصفه غوستاف لوبون بأنه: «أشهر جراحى العرب، ووصف عملية سحق الحصاة في المثانة على الخصوص، فعُدّت من اختراعات العصر الحاضر على غير حق».

^{١٨} - قيل في ترجمته : أبو الحسن علاء الدين علي بن أبي الحزم الخالدي المخزومي القرشي الدمشقي الملقب بابن النفيس ويعرف أحياناً بالقرشي بفتح القاف والراء نسبة إلى قبيلة قريش العربية (٦٠٧ هـ/١٢١٣ م، دمشق - ٦٨٧ هـ/١٢٨٨ م) هو عالم موسوعي وطبيب مسلم، له إسهامات كثيرة في الطب، ويعتبر مكتشف الدورة الدموية الصغرى، وأحد رواد علم وظائف الأعضاء في الإنسان، حيث وضع نظريات يعتمد عليها العلماء إلى الآن. عين رئيساً لأطباء مصر. ويعتبره كثيرون أعظم فيزيولوجيي العصور الوسطى. ظل الغرب يعتمدون على نظريته حول الدورة الدموية، حتى اكتشف ويليام هارفي الدورة الدموية

بعنوان عالم العجائب، حلقة كاملة عن مكتشفات المسلمين التي بنى عليها الغرب، وعرض بعض سرقات علماء الغرب العلمية من علماء الإسلام .

الكبرى. ولد بدمشق فيما يُعرف الآن بسوريا عام ٦٠٧هـ على وجه التقريب، ونشأ وتعلم بها في مجالس علمائها ومدارسها. قيل إن لقبه القرشي نسبة إلى القرش، حيث ذكر ابن أبي أصيبعة أنها قرية قرب مدينة دمشق، وتذكر دائرة المعارف الإسلامية أنه ولد على مشارف غوطة دمشق، وأصله من بلدة قريشية قرب دمشق. وورد لقبه في أول طبعة لكتابه "الموجز": القرشي (بفتح القاف والراء: Karashite). تعلم في البيمارستان النوري بدمشق، كما كان ابن النفيس معاصراً لمؤرخ الطب الشهير ابن أبي أصيبعة، صاحب (عيون الأنباء في طبقات الأطباء)، ودرس معه الطب على ابن الدخوار. في عام ١٢٤٢م، نشر ابن النفيس أكثر أعماله شهرة، وهو كتاب «شرح تشريح قانون ابن سينا»، الذي تضمن العديد من الاكتشافات التشريحية الجديدة، وأهمها نظريته حول الدورة الدموية الصغرى وحول الشريان التاجي، وقد اعتبر هذا الكتاب أحد أفضل الكتب العلمية التي شرحت بالتفصيل مواضيع علم التشريح وعلم الأمراض وعلم وظائف الأعضاء، كما صوّب فيه العديد من نظريات ابن سينا. بعد ذلك بوقت قصير، بدأ العمل على كتابه الشامل في الصناعة الطبية، الذي نشر منه ٤٣ مجلد في عام ١٢٤٤، وعلى مدى العقود التالية، كتب ٣٠٠ مجلد لكنه لم يستطع نشر سوى ٨٠ مجلداً قبل وفاته، وبعد وفاته حلّ كتابه هذا محل "قانون" ابن سينا، مما جعل المؤرخين يصفونه بأنه "ابن سينا الثاني". كان ابن النفيس قبل ذلك قد كتب كتابه "شرح الأدوية المركبة"، تعقيباً على الجزء الأخير من قانون ابن سينا الخاص بالأدوية، وقد ترجمه "أندريا ألباجو" إلى اللاتينية في عام ١٥٢٠، ونشرت منه نسخة مطبوعة في البندقية في عام ١٥٤٧، والتي استفاد منها ويليام هارفي في شرحه للدورة الدموية الكبرى. اتصفت آراء ابن النفيس في الطب بالجرأة، فقد فنّد العديد من نظريات ابن سينا وجالينوس وصوّبها. فقدت العديد من مؤلفات ابن النفيس عقب سقوط بغداد عام ١٢٥٨، الذي شهد خسارة وتدمير العديد من الكتب المهمة لكثير من علماء المسلمين. كما تبعثرت مخطوطات موسوعته الطبية وضاع أغلبها، حتى قام الباحث الدكتور يوسف زيدان بإعادة تجميع وتحقيق جزء كبير منها على مدى عشرة سنوات، ومن مختلف مكتبات العالم، من بغداد ودمشق، وحتى أوكسفورد وستانفورد وغيرها، ليتم بعد ذلك نشرها بالتدريج منذ عام ٢٠٠٠م.

هذا ما قدمه المسلمون بينما ذكر بعض الكتّاب المؤرخين أن حالة أوروبا والوضع الذي كانت عليه -وبخاصة بلاد الأندلس- قبل دخول الإسلام فيها حالة جهل وتخلف وبدائية ، والمكاتب كانت معدومة ، فقد كان الظلم هو القانون السائد؛ فالحكّام يمتلكون الأموال وخيرات البلاد، والشعوب تعيش في بؤسٍ شديد، واتخذ الحكّام القصور والقلاع والحصون؛ بينما عامة الشعب لا يجدون المأوى ولا السكن، وإنما هم في فقر شديد، بل وصل بهم الحال إلى أن يُباعوا ويُشترّوا مع الأرض، وكانت الأخلاق متدنّية، والحرّمات منتهكة، ولا توجد حتى عن مقومات الحياة الطبيعية؛ فالنظافة الشخصية -على سبيل المثال- مختفية؛ حتى إنهم كانوا يتركون شعورهم تنسدل على وجوههم ولا يُهدّبونها، وكانوا -كما يذكر الرّحالة المسلمون الذين جابوا هذه البلاد في ذلك الوقت- لا يستحمّون في العام إلاّ مرّة أو مرّتين، بل يظنّون أن هذه الأوساخ التي تتراكم على أجسادهم هي صحّة لهذا الجسد، وهي خير وبركة له^{١٩}!

كان بعض أهل هذه البلاد يتفاهمون بالإشارة، فليست لهم لغة منطوقة؛ فضلاً عن أن تكون مكتوبة، وكانوا يعتقدون بعض اعتقادات الهنود والمجوس من إحراق المتوفّي عند موته، وحرق زوجته معه وهي حيّة، أو حرق جاريته معه، أو مَنْ كان يُحبّه من الناس، والناس يعلمون ذلك ويُشاهدون هذا الأمر،

^{١٩} أبو عبيد البكري: جغرافية الأندلس وأوروبا (من كتاب المسالك والممالك)، ص ٨١.

فكانت أوروبا بصفة عامّة قبل الفتح الإسلامي يسودها التخلف والظلم والفقر الشديد، والبُعد التام عن أي وجه من أوجه الحضارة أو المدنيّة^{٢٠}.

ودامت همجية أوروبا البالغة زمناً طويلاً من غير أن تشعر بها، ولم يبدُ في أوروبا بعض الميل إلى العلم إلاّ في القرن الحادي عشر والقرن الثاني عشر الميلاديين^{٢١}.

لكن مع احتكاك أوروبا بالعالم الإسلامي، سواء عن طريق الأندلس وصقلية أو أثناء الحروب الصليبية، أصيب المجتمع الأوروبي بالصدمة لما وجدوه من تقدم كبير في المجتمعات الإسلامية وللغجوة الحضارية الكبيرة التي تفصلهم عن العالم الإسلامي، لذلك فقد عمد الأمراء والملوك على سد هذه الفجوة من خلال إرسال بعثات تعليمية إلى الجامعات العربية في الأندلس حتى اعتمدت جميع مراكز التعليم في أوروبا على قرطبة وإشبيلية وطليطلة وغرناطة حيث كان الطلاب يشدون الرحال إليها ويقضون السنوات الطوال في الدراسة والتتبع، والاطلاع على مؤلفات العرب فيها، وكان رواد الغربيين الأول إلى مدارس المسلمين شديدي الإعجاب والشغف بكل ما يستمعون إليه من هذه العلوم في جو من الحرية لا يعرفون له مثيلاً في بلادهم. ففي الوقت الذي

^{٢٠} أبو عبيد البكري: جغرافية الأندلس وأوروبا (من كتاب المسالك والممالك) ص ١٨٦، ١٨٧.

^{٢١} جوستاف لوبون: حضارة العرب ص ٥٦٧.

كان فيه علماؤنا يتحدثون في حلقاتهم العلمية ومؤلفاتهم عن دوران الأرض وكرويتها، وحركات الأفلاك والأجرام السماوية، كانت عقول الأوروبيين تمتلئ بالخرافات والأوهام عن هذه الحقائق كله.

وكان في مقدمة هؤلاء الراهب الفرنسي (جبرت دي اورياك) الذي وفد إلى الأندلس في عصر الخليفة الحكم المستنصر (٣٥٠-٣٦٦ هـ / ٩٦١ - ٩٧٦ م)، ودرس على أيدي العلماء المسلمين الرياضيات والفلك والكيمياء، وحينما عاد إلى وطنه بعد أن بلغ من العلم مبلغا خيّل لعامة فرنسا إذ ذاك انه ساحر، فهو من أوائل المهتمين بالثقافة العربية، والمضمون التجريبي للعلم، وقد تربع بعد ذلك على عرش البابوية في روما تحت اسم سيلفستر الثاني (٣٩٠ - ٣٩٤ هـ / ٩٩٩ - ١٠٠٣ م) وكان له الدور البارز في نشر علوم العرب في أوروبا وهو أول من ادخل التعليم الديني ودافع عنه على أسس تقديمية.

ويقول شارلزسنجر: "إن طالب العلم الأوروبي الشغوف بالعلم آنذاك الذي لا ترضيه الدراسة في باريس وأكسفورد والذي كانت تأخذ بلبه الأخبار المتناقلة عن عجائب العلم والحكمة العربية إنما كان يذهب للدراسة في طليطلة أو قرطبة". كما أرسلت إلى الأندلس بعثات ذات طابع رسمي من قبل حكومات بعض الدول الأوروبية، وأخذت هذه البعثات تتوالى على الأندلس بأعداد متزايدة سنة بعد أخرى، حتى بلغت سنة ٣١٢ هـ /

٩٢٤م، في عهد الخليفة الناصر زهاء سبعمائة طالب وطالبة. وكانت إحدى هذه البعثات من ألمانيا، ففي سنة ٣١٣هـ / ٩٢٥م أرسل ملك ألمانيا أوتو الكبير، الراهب (جون) إلى قرطبة مبعوثاً إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر وأثناء مكوثه فيها لمدة ثلاث سنوات تعلم العلوم والثقافة العربية، وحمل معه المخطوطات العلمية العربية. وتوجهت بعثته من فرنسا برئاسة الأميرة (إليزابيث) ابنة خال الملك لويس السادس ملك فرنسا. وبعث فيليب ملك بافاريا إلى الخليفة هشام المؤيد (٣٦٦ - ٣٩٩ هـ / ٩٧٦ - ١٠٠٩ م) بكتاب يطلب منه أن يأذن له بإرسال بعثة من بلاده إلى الأندلس للاطلاع على مظاهر التقدم الحضاري فيها والاستفادة منها، فوافق الخليفة هشام، وجاءت بعثة هذه الملك برئاسة وزيره المدعو (ويلمين) الذي يسميه العرب وليم الأمين. وقد تألفت هذه البعثة من (٢١٥) طالباً وطالبة وزعوا على جميع معاهد الأندلس لينهلوا من مواردها الثقافية، وتذكر الروايات بأن ثمانية من أفراد هذه البعثة اعتنقوا الدين الإسلامي ومكثوا في الأندلس ورفضوا العودة إلى بلادهم، ومن ضمن هؤلاء الثمانية ثلاث فتيات تزوجن بمشاهير من رجال الأندلس في ذلك الوقت، وأنجن عدداً من العلماء كان منهم عباس بن مرداس الفلكي. وسار ملوك آخرون من أوروبا على هذا النهج، فقد أوفد ملك ويلز بعثة برئاسة ابنة أخيه، كانت تضم ثمانية عشرة فتاة من بنات الأشراف والأعيان، وقد وصلت هذه البعثة مدينة اشبيلية برفقة النبيل (سفيلك) رئيس

موظفي القصر في ويلز الذي حمل رسالة من ملكه إلى الخليفة هشام المعتد بالله الذي خلع عام ٤٢٢ هـ / ١٠٣٠ م وكان هدف هذه البعثة كما تقول الرسالة: (فقد سمعنا عن الرقي العظيم الذي تتمتع بفيضه الصافي معاهد العلم والصناعات في بلادكم العامرة فأردنا ولأبنائنا اقتباس نماذج هذه الفضائل لتكون بداية حسنة في اقتفاء أثركم لنشر أنوار العلم في بلادنا التي يسودها الجهل من أربعة أركان ...). وقد استقبل خليفة الأندلس البعثة أحسن استقبال، ورد على رسالة ملك ويلز، وقد حظيت هذه البعثة باهتمام رجال الدولة الذين قرروا أن يتم الإنفاق على هذه البعثة من بيت مال المسلمين^{٢٢}. إن خسارة المسلمين لموقعهم بسبب عوامل متعددة سياسية واستعمارية، و لا علاقة للدين بواقعهم المرير ، و إلا لما كان المسلمون قادة العلم والفكر في القرون السابقة.

الدين الإسلامي لا يصادم العقل :

العامل الثاني: إن الدين الإسلامي ليس كالدين المسيحي المشتغل على عقائد باطلة تصطدم مع العلم والعقل ، فالتعاليم الإسلامية لا يوجد فيها أي

^{٢٢} من مقال (الحضارة الإسلامية.. عندما حرص الغرب على التعلم في جامعاتنا) وراجع كتاب فضل الإسلام والمسلمين في التقدم العلمي، د. فهد العصيمي، نسخة الكترونية - الأندلس بوابة التواصل الحضاري العربي الإسلامي - الأوروبي، أ.د. نهلة شهاب أحمد، جامعة الموصل، نسخة إلكترونية. - من روائع حضارتنا، مصطفى السباعي، دار الوراق، بيروت، ص ٢٠٥ : ص ٢١٧.

معرفة تتنافى مع أي حقيقة علمية أصلاً، وهذا لا يقوله المسلمون فحسب، بل حتى الغربيون يقولونه، ففي أواخر سبعينيات القرن العشرين ألّف الطبيب الفرنسي موريس بوكاي كتابه (القرآن والكتاب المقدس والعلم) و قارن فيه بين الكتب السماوية في الحقائق العلمية التجريبية ، وكانت نتيجة بحثه هي أن الأدلة التطبيقية العلمية تثبت وقوع التحريف في التوراة والإنجيل ، ولم يحرف القرآن و تتطابق تعاليمه مع آخر ما وصل إليه العلم .

إن ما يؤسف له اليوم هو أن الكثيرين يروجون عنوان مصادمة الدين للعلم، وعندما تبحث فإنك لا تجد سوى بعض المعلومات الظنية والتي لم تثبت قطعاً تذكر للتدليل على منافاة الدين لحقائق العلم ، فمثلاً روايات أن الأرض على قرن ثور، وهي من الموارد التي كثيراً ما يعمل على ترويجهما التنويريون مع أن هذه الروايات روايات ظنية، فالشيخ كاشف الغطاء (قدس سره) بين بأن الأعلام قد مروا على هذه الروايات، ومنهم الشيخ المفيد و السيد المرتضى (أعلى الله مقامهما)، فقالوا : هذه أخبار آحاد ظنية لا تفيد علماً ولا عملاً، وقد أشار السيد الخوئي (قدس سره) إلى هذا الأمر في تفسيره البيان، فقال: ذا تعارض الظاهر الظني مع حقيقة عقلية أو حقيقة علمية ينبغي أن يؤول ولا يؤخذ به^{٢٣}.

^{٢٣} نقل هذه الرواية بعض الأعلام ففي الكافي محمد بن يعقوب ، عن علي بن محمد بإسناده رفعه قال : (أتى علي بن أبي طالب عليه السلام يهودي فقال : يا أمير المؤمنين إني أسألك عن أشياء إن أنت أخبرتني بها

أسلمت . قال : علي عليه السلام : سلني يا يهودي عما بدالك ، فإنك لا تصيب أحدا أعلم منا أهل البيت . فقال له اليهودي : أخبرني عن قرار هذه الارض على ماهو ؟... فقال عليه السلام : أما قرار هذه الارض لا يكون إلا على عاتق ملك ، وقدما ذلك الملك على صخرة ، والصخرة على قرن ثور ، والثور قوائمه على ظهر الحوت في اليم الاسفل ، واليم على الظلمة ، والظلمة على العقيم ، والعقيم على الثرى ، وما يعلم تحت الثرى إلا الله عزوجل) ، وفي رواية أخرى : عن ثعلب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألتُهُ عَنْ الْأَرْضِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قَالَ هِيَ عَلَى حُوتٍ قُلْتُ فَالْحُوتُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ قَالَ عَلَى الْمَاءِ قُلْتُ فَالْمَاءُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ قَالَ عَلَى صَخْرَةٍ قُلْتُ فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ الصَّخْرَةُ قَالَ عَلَى قَرْنِ ثَوْرٍ أَمْلَسَ..).

والأعلام بين رافض لها و مؤول ، قال الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٢٩٤ هـ - ١٣٧٣ هـ) : (إن أساطين علمائنا كالشيخ المفيد والسيد المرتضى ومن عاصروهم أو تأخر عنهم كانوا إذا مروا بهذه الأخبار وأمثالها مما تخالف الوجدان وتصادم بديهة العقول ، ولا يدعمها حجة ولا برهان ، بل هي فوق ذلك أقرب إلى الخرافة منها إلى الحقيقة الواقعة ، نعم إذا مرّ على أحدهم أحد هذه الأحاديث وذكرت لديهم قالوا هذا خبر واحد لا يفيدنا علما ولا عملا ، ولا يعملون إلا بالخبر الصحيح الذي لا يصادم عقلا ولا نقلا) ، بينما ذكر السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني في "الهيئة و الإسلام " أن من المحتمل جداً أن يكون المقصود من على قرن ثور أو على حوت أن الأرض على شكل قرن ثور وعلى شكل حوت لأنها كروية بيضاوي ، فقد قال " و لقد فتح الله علي في تفسير هذا الحديث فاهتديت الى الحل التالي وهو ان في هذا الحديث - على عادة العرب - حذفاً و تقديراً ، فيكون الحديث هكذا : الأرض على - شكل - حوت ، و المراد من الحوت السمك أي ان شكل الأرض بيضوي لا مدور كالكرة ، فهنا المحذوف المقدر هو لفظة شكل ، و هكذا قول الامام " على قرن ثور " اي على شكل قرن ثور ، فان قرني الثور و كما جاء في الدر المنثور للسيوطي : الارض بين قرني ثور ، أي كما ان قرني الثور على خلاف قرون غيره من الانعام مقوسان بحيث يشكلا معا شكلا بيضويا كذلك تكون الأرض ، فان الأرض ليست مدورة بل على هيئة قرني الثور ، بمعنى ان مشرقها و مغربها متباعدان ، كما ان قرني الثور متباعدان عند الوسط ، متقاربان في طرفيهما الأعلى و الاسفل ، اي عند القطبين الشمالي و الجنوبي ، كالهلالين الذين صورناهما لك).

الدين الإسلامي ولغة الوجدان:

العامل الثالث: إن الإسلام لا يقدم معلومات مجردة ، فقد تميز الإسلام بأنه لا يقدم مجرد فرضيات ونظريات، فخطابه يخاطب العقل بالبرهان، ويخاطب النفس والمشاعر بالوجدان، ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾^{٢٤}، فدعوة الإسلام إلى الله ومحورية تشريعاته و التوكل على قضائه وحكمته دعوة إلى ما تستقر به النفس البشرية من خوف ما يحدث في المستقبل المجهول والمصير غير المعلوم.

إن الدين الإسلامي يتحرك من وجدان الإنسان، فإن واضع التشريع هو الخالق للإنسان ووضعه وهو عارف بخلقته المستفيد منه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^{٢٥}، فقدم قانوناً منسجماً مع فطرة الإنسان، ثم إن الإسلام لم يكتف بذلك بل قدم نماذج تطبق الإسلام، وتجعل الإسلام ماثلاً متجسداً أمام الناس، تلك النماذج هي النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ ، فالنبي ﷺ لم يكن فقط برهاناً ناطقاً ، ولم يكن فقط وجداناً متحركاً، بل كان تعاليم متجسدة في شخصية إنسان كامل ، فإذا نظر الإنسان إليه ﷺ، فإنه يرى قيماً متحركة، فكان ﷺ الرحيم بالأمة يدعو إلى العفو، ولكنه لا يدعو إلى

^{٢٤} سورة الرعد، الآية ٢٨.

^{٢٥} سورة الملك، الآية ١٤.

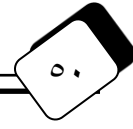
العفو نظرياً، "يا معشر قريش ما ترون أني فاعل فيكم؟ قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم، قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء"^{٢٦}، وكان ﷺ يدعو إلى الزهد وكان يجسد الزهد عملاً، فهذا تلميذه الأول وربيه أمير المؤمنين ﷺ كان لا يأكل من الطعام إلا الخشن ولا ينوع في مطعمه، فيسأل عن ذلك فيبكي ويقول بأبي وأمي الذي لم يأكل قرص بر يومين متتابعين، هذا هو النبي ﷺ الذي غرس هذا الدين في وجدان الأمة.

وأمير المؤمنين ﷺ كان كرسول الله، هو نفسه ﷺ في جميع أفعاله في جميع تحركاته وسكناته، فإذا دعا إلى المساواة لا يدعو إلى المساواة كلاماً، بل كان يطبق ذلك، فقد وجد درعه عند يهودي فاشتكى عليه عند عمر، قال وجدت درعي عند يهودي، وأنا لم أبع الدرع ولم أهبه، فاستدعى عمر اليهودي ثم قال لأمر المؤمنين ﷺ قم يا أبا الحسن واجلس بجانب خصمك اليهودي، قام وهو متأثر، ولما انتهت القضية، قال عمر لأمر المؤمنين ما لي أراك تأثرت، أضرك أن تجلس بجانب خصمك اليهودي؟ فقال أمير المؤمنين ﷺ: لا، ولكن كنييتي - قلت قم يا أبا الحسن - ولم تكني خصمي، وقد أمرنا رسول الله ﷺ بالمساواة بين المتخاصمين في القضاء، فخفت أن يقول اليهودي ضاعت الحقوق في دين محمد ﷺ. ثم يأتي دور الإمام الحسن ﷺ الذي كان يدعو

^{٢٦} البداية والنهاية، ج ٤، صفة دخوله مكة.

^{٢٧} شرح نهج البلاغة : ج ١٧ ص ٦٥.

إلى الكرم ومواساة الفقراء، وكان يجسد ذلك عملياً، فقد شاطر الله ثلاث مرات، حتى في النعل تصدق بواحدة وأبقى واحدة، وخرج من كل ما ماله مرتين، ثم يأتي دور سيد الشهداء عليه السلام والذي اجتمعت فيه خصال الأولياء، فلم يكن يدعو إلى الحق لساناً، ولم يكن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر على مستوى النظرية، بل كان يفعل ذلك عملاً، يقول له ابن الأشعث: أنزل على حكم بني عمك فإنهم لن يروك إلا ما تحب، فيقول عليه السلام: لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل ولا أفر فرار العبيد، هذا هو الحسين الذي بدمه حفظ لنا هذا الدين، فهو تجسيد لنهج رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة السابقين عليهم السلام وعلى نهجه سار الأئمة اللاحقون عليهم السلام.



الفصل الثاني

تبعية الغرب (مشروع نقد العقل الإسلامي)

قال الله العلي العظيم ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^{٢٨}.

ذكرنا - سابقاً - أن دعوات التنوير تنطلق من حزمة أفكار غربية ، والتنويريون يتفاوتون في مستوى التأثير بها ، و في هذا الفصل نقف عند مثال للتأثر الخطير بالفكر الغربي تحت هذا العنوان (التنوير الديني وتبعية الغرب في مشروع نقد العقل الإسلامي) الذي قدمه الدكتور محمد أركون الجزائري المتوفى في سنة ٢٠١٠م.

وقبل الدخول في عرض ملامح مشروع نقد العقل الإسلامي ونقده لا بد من التذكير ببعض ما تقدم في الفصل السابق فقد قلنا : إن الأوربيين بسبب عاملين عارضوا الدين المسيحي الذي يمثله رجال الدين المسيحيون ، العامل

^{٢٨} سورة التوبة ، الآية ٣٣.

الأول هو السلطنة المطلقة لرجال الدين والتي ترتب عليها جملة من المفسد واندلعت بسببها بعض الحروب، والعامل الثاني وجود تعاليم ليست مطابقة للواقع في الديانة المسيحية ، وهذان العاملان جعلتا المفكرين الأوروبيين ينقسمون على مسلكين :

المسلك الأول : هم الذين كفروا بالدين سواء كانوا ملحدين بالإلحاد القوي . وهم الذي يعتقدون بعدم وجود إله . أو كانوا ملحدين بالإلحاد الضعيف السليبي . وهو إلحاد الذين لا يعتقدون بوجود الله وفي نفس الوقت لا يعتقدون بعدم وجود الله تبارك وتعالى . أو كانوا من الربوبيين الذين يعتقدون بوجود إله ولكن يكفرون بإله الأديان و يقولون إن خالق الكون لم يبعث أنبياء ولم يرسل رسلاً ولم ينزل كتباً من السماء ، و هؤلاء انقسموا تقريباً على مناهج ثلاثة .

المسلك الثاني : هو مسلك المتدينين الذين لم يكفروا بالدين وإنما تمسكوا به ولكن حاولوا أن يوفقوا بين الدين وبين العلم والمنتج البشري خصوصاً في مسألة القانون وحقوق الإنسان والأحوال الشخصية. فهؤلاء لم يكفروا بالدين، و عملوا على تقديم دراسات توفيقية ، وقد تمخض عن مسلكهم جملة من الدراسات و النتائج ذات التأثير الكبير جداً في المشهد الثقافي المعاصر منها: التعددية الدينية، تطوير علم السيميائية، وعلم التأويل ونظرية تعدد القراءات.

أما التعددية الدينية: فهي التي تعطي الحق لكل إنسان أن يعتقد بأي طريقة شاء وبأي كيفية شاء. وأما علم السيميائية: فهو علم الإشارة وعلم الرموز، وهذا العلم نافع جداً في دفع كثير من الشبهات التي تثار حول الدين، فمثلاً من الشبهات استثمار الروايات التي تقول بأن الأرض على رأس قرن ثور لضرب الدين، وهذه الروايات يمكن أن تعالج معالجة سندية فيقال بأن سندها ضعيف، أو إذا كان سندها صحيحاً. بحسب الاصطلاح الرجالي. فهي أخبار آحاد، وأخبار الآحاد ليست حجة في المعارف لأنها أخبار ظنية، وإذا تعارضت مع الحقائق العقلية ومع الحقائق العلمية ترفض، فهذه طريقة لحل هذه المشكلة، وتوجد طريقة أخرى، وهي الطريقة السيميائية، وذلك بأن يقال: أن الدين قدم دليلاً على عصمة المتحدث فيه. على عصمة الله (تبارك وتعالى) وعصمة النبي وعصمة الأئمة عليهم السلام.

وهذا الدليل القطعي يثبت لنا أن هذه النصوص إن صدرت عن المعصومين لا يقصد منها الظاهر، وإنما هي رموز يقصد منها معانٍ نحن لم نتعرف عليها، وهذا العلاج يعتمد على علم الرموز وعلم الإشارة، فبعض الخطابات الدينية هي بمثابة الرموز، يقصد منها معانٍ غير المعاني الظاهرة.

وأما نظرية تعدد القراءات، فهي تقر بأنه يمكن لأي شخص أن يقرأ أي نص بأي كيفية يشاء من دون وجود قواعد تحدد عقل الإنسان في استنتاج

النصوص، وهذا العلم فتح مجالاً واسعاً في التشكيك في حقائق الدين الثابتة، فمثلاً القرآن الكريم يقول: «أَقِمِ الصَّلَاةَ»^{٢٩}، وكل عربي بسليقته العربية الصافية، لا يفهم من "أَقِمِ" إلا الأمر بالصلاة وأن الصلاة واجبة، أما نظرية تعدد القراءات فتقول: أن هذا فهم الأوائل، وفهم الأوائل ليس حجة علينا، كل واحد بإمكانه أن يفهم هذا النص بالطريقة التي تعجبه، وبهذا أُجهز على قواعد استنطاق النص الديني.

الملاح المشتركة لاتباع مسلك المتدينين:-

و تجمع أتباع هذا المسلك . مسلك التوفيق بين الدين وبين العلم والمنتج البشري . ملاح ثلاثة:

الملاح الأول: الاعتقاد بالدين، مع محاولة التوفيق بين الدين وبين العلم والمنتج البشري.

الملاح الثاني: إلغاء القواعد الموجودة في الكنيسة، والتي يعتمد عليها في فهم النص الديني. فقد قال اتباع هذا المسلك : لا حاجة إلى تعلم الأصول التي يدرسها رجال الدين، والتي كانوا يعتمدون عليها في فهم النصوص الدينية، وبإمكاننا أن نحذف هذه القواعد ونأتي بقواعد جديدة، وهي القواعد التي قدمها العقل البشري في أوروبا.

^{٢٩} سورة الإسراء، الآية ٧٨.

الملح الثالث: مجال العمل فقد كان الديانة المسيحية، فقد عاشوا في أوروبا، وكان الدين الذي في أوروبا هو الدين المسيحي، فكان مجال عملهم الديانة المسيحية.

محاولة نقل التجربة من أوروبا والمسيحية إلى الدين الإسلامي:-

بعد أن استطاع أنصار هذا المسلك التأثير في أوروبا، وأوجدوا فكراً عاماً يتبنى القواعد التي اقترحوها في قراءة الدين، أردوا أن يكرروا هذه التجربة مع الدين الإسلامي، فاستوردوا جملة من العقول وأقنعوا هذه العقول بمنهجهم في قراءة الدين، ومن هذه العقول يأتي الدكتور محمد أركون، والذي درس في جامعة السوربون بفرنسا وكان أستاذاً فيها أيضاً، وقد تأثر بمنهج الغرب في قراءة الدين، فرفض المنهج الموجود عند علماء الإسلام سواء كانوا شيعة أو كانوا سنة، وأراد أن يطبق المنهج الغربي، وكتب في ذلك عدة كتب وعدة مقالات منها: (قضايا في نقد العقل الديني كيف نفهم الإسلام اليوم؟)، و (نحو تقييم واستلهام جديدين في التفكير الديني)، و (الإسلام، المسيحية، الغرب).

وقد طار التنويريون فرحاً بالدكتور أركون وكتبوا حوله عدة كتب، حتى كتب أحد الكُتّاب في جريدة الشرق الأوسط^{٣٠} ما مضمونه: "أعتقد دون

^{٣٠} في العدد ١٦ و ١٧ أيلول ٢٠١٠م.

مبالغة أن أركون المجدد الأكبر للفكر الإسلامي في عصرنا الراهن، وأن أركون أحد الحكماء المسلمين الكبار".

ومن طار نشوة وفرحاً به الغربيون أنفسهم، لأنه أصبح عزاباً يروج الفكر الغربي ولكن في البلاد الإسلامية، حتى أن الدكتور أركون نفسه في كتابه "نقد العقل الإسلامي" ^{٣١}، ينقل عبارة للغربيين، فيقول: "إن الغربيين قالوا لي بأن شيئاً جميلاً ويبحث على الأمل أن نسمع مفكراً إسلامياً ليبرالياً متحرراً مثلك، ولكن لا يمكن أن تكون لك مكانة في بلاد المسلمين، وأن تكون لك صفة تمثيلية في بلادك، فما تطرحه عكس التيار أو عكس الإسلام". و رغم أنه نقل هذه العبارة في وصف الغرب له بأنه يتكلم عكس التيار أو عكس الإسلام إلا أنه يزعم لنفسه التجديد و التنوير في الدين الإسلامي ، وهذا ما يزعمه المتأثرون به.

وقفه مع منهجية ومشروع الدكتور أركون:-

نظراً إلى خطورة ما طرحه الدكتور أركون من جهة، وتأثيره الواسع في التنويريين الإسلاميين من جهة أخرى، نريد أن نقف وقفة تأمل ودراسة حول منهجه، وسنضع الكلام في مقامين :

^{٣١} في الصفحة ٢٢.

المقام الأول: في بيان منهجه ومشروعه، والذي يعبر عنه بالتطبيقات الإسلامية.

والهدف الذي نتوخاه من بيان منهج الدكتور أركون هو الوقوف على أبعاد المنهج التنويري، فنحن لا ينبغي أن نقف عند لفظة التنوير، فلفظة التنوير لفظة جذابة، وهي لفظة دعائية يراد من خلالها ترويج مجموعة من الأفكار وتحقيق عدة من الأهداف، والذي ينبغي علينا هو الوقوف على واقع منهج هؤلاء و ما تخفيه كلمة التنوير، لهذا نحن نستعرض مشروع الدكتور محمد أركون في المقام الأول ، و نتكلم في نقطتين:.

النقطة الأولى: رفض منهج علماء الإسلام في قراءة الدين.

رفض الدكتور أركون المنهج الموجود عند علماء الإسلام في قراءة الدين، وهو المنهج الذي يعتمد على قواعد اللغة وعلى علم الأصول، وقواعد علم الكلام وجملة من قواعد المنطق وجملة من قواعد علم الفلسفة . فقال : إن هذا المنهج ليس منهجاً صحيحاً، وينبغي أن يتوقف ويوضع منهج آخر، وذكر في ذلك أسباباً دعت له لرفض المنهج التقليدي الموجود عند علماء الإسلام، نشير إلى أربعة منها:.

١. النظرة الدوغمائية للدين.

فالمسلمون يعتقدون بأن الدين مقدس، وفيه مقدسات كالقرآن والروايات القطعية المتواترة، وهناك أمور يدعى فيها التسالم ويدعى فيها الإجماع، وينظر إليها على أنها مقدسة، وهناك أيضاً قواعد ورثها المسلمون عن السلف يُنظر إليها على أنها مقدسة، والنظرة التقديسية تقيد العقل، وينبغي أن يكون العقل متحرراً من القداسة.

٢ - الخرافة.

المنهج الموجود عند المسلمين فيه مبالغات، كاعتقاد المسلمين بقداسة لغة القرآن و السنة، فإن القرآن نزل وفق اللغة العربية، والنبي ﷺ تكلم باللغة العربية، فاعتقد المسلمون بمبالغة بقداسة اللغة العربية، ثم اعتقدوا بقداسة القواعد التي تدرس اللغة العربية وكيفية المحاور بالغة العربية في زمن النبي ﷺ وزمن نزول القرآن، وكل هذا ضرب من المبالغة، وقد عبر الدكتور عن المبالغة بأنها خرافة، فذكر أن الخرافة ليست أن لا يكون هناك شيء فقط، بل أيضاً أن يكون هنالك شيء ولكن يُبالغ فيه، كما بالغ المسلمون في قيمة اللغة العربية، والذي ينبغي علينا هو أن نقرأ الدين بأي لغة، ولا نتقيد بقواعد اللغة العربية.

٣ - النظرة المتعالية لعلماء المسلمين.

علماء الإسلام اختلفوا فيما بينهم وتحولوا إلى مذاهب، وكل مذهب يُضلّل المذهب الآخر ويحكم عليه بأنه من أهل النار، وهذه النظرة المتعالية نظرة خاطئة، فالدين قناعة شخصية وينبغي أن يعذر كل إنسان في معتقده، فلماذا نبالغ في الدين ونقيم الناس على أساسه، ونقسم الناس على ضوئه إلى مهتدٍ ناجٍ في يوم القيامة، وإلى ضالٍ في نار جهنم!

عدم تمييز الدكتور بين الضلال والهلاك:

ومن هذا الكلام يتضح لنا وقوع الدكتور في مغالطة بين الحكم بالهداية والضلال من جهة، وبين الحكم بالنجاة والهلاك من جهة أخرى، فليس كل ضال هالكاً من أهل النار، و ليس كل كافر هالكاً من أهل جهنم، فمثل هذا التعميم لا يوجد في الفكر الإسلامي. نعم، قد يوجد عند بعض المذاهب المتشددة المتطرفة، ولكن في مدرسة الإسلام الحقيقية وهي مدرسة أهل البيت (عليه السلام) لا يوجد مثل هذا الحكم العام بهلاك كل مخالف في العقيدة، فنحن الشيعة نعتقد بأن من أصول مذهبنا عدل الله (تبارك وتعالى)، ومن عدل الله أن الله (تبارك وتعالى) لا يعذب إلا من أُلقيت عليه الحجة، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^{٣٢}، وقد ذكر السيد الخوئي (أعلى الله درجاته) في تفسير قوله تعالى "وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ" أنه يدل على نفي لياقة أن يعذب الباري تبارك وتعالى

^{٣٢} سورة الإسراء، الآية ١٥.

كافراً قبل أن يبعث رسولاً . أي قبل أن يقيم عليه الحجة . للذات الإلهية المستجمعة لصفات الكمال ، وأظهر مثال لإقامة الحجة إرسال الرسول ، فأولاً تقام الحجة، ثم إذا خالف الإنسان باختياره يكون مستحقاً للعقاب، و التعبير دقيق جداً فإن العبد يكون مستحقاً للعقاب لا أنه يعاقب، وذلك لأن لله (تبارك وتعالى) أن يعفو، فهو الجواد الكريم الرحيم، وهو أهل للعفو والمغفرة، ويمكن أن يغفر الله (تبارك وتعالى) لبعض الكفار أو لبعض المنحرفين عن منهج الحق منهج محمد وآل محمد ﷺ.

٤. اهتمام المسلمين بالنتائج الدينية.

إن علماء الإسلام . مثلاً. في مسألة صفات الله (تبارك وتعالى) يهتمون بالنتيجة، هل صفات الله تبارك وتعالى كصفات المخلوقين أم لا؟، وفي مسألة المعاد كذلك جل همهم بالنتيجة، فهل المعاد روحاني أم جسماني؟ والاهتمام بالنتائج منهج خاطئ، فلا ينبغي أن نهتم بالنتائج، لأن النتائج الدينية ليست إلا قناعات شخصية، والذي ينبغي أن نهتم به هو دراسة المناهج - أي المنهج الذي يوصلنا إلى النتيجة - فهل هذا المنهج منهج صحيح أم لا؟ أما النتيجة فهي لا تهمنا سواء كانت النتيجة (ألف) أو كانت النتيجة (باء)، وسواء كانت نتيجة إيجابية أم نتيجة سلبية فهذا لا يعنينا بشيء والذي يعنينا فقط دراسة المنهج.

لهذه الأسباب ولغيرها رفض الدكتور المنهج الموجود عند المسلمين، وجاء باقتراح منهج آخر ينبغي أن يعتمد عليه في قراءة الدين، واعتبر هذا المنهج تحديداً في قراءة الدين.

النقطة الثانية: أصول منهج الدكتور أركون في قراءة الدين.

و هنا سنعرض الأصول التي جاء بها الدكتور أركون في منهجيته التجديدة في قراءة الدين، وسنتأمل فيها لنرى هل فعلاً هي أصول تجدد في الدين، وتطور في قراءة الدين، أم هي أصول تعصف بالدين وتهدمه؟

إن العنوان المعلن هو أن أركون المجدد الأكبر في عصرنا الراهن في قراءة الإسلام، فهل فعلاً هو كذلك، أم أنه بمنهجه يريد أن يقضي على الدين، وأن يسقط قيمة الدين بين المسلمين، ويجعل المسلمين تابعين للمنهج الغربي في كيفية قراءة الدين؟

الأصل الأول: نفي قداسة القرآن والرايات والثوابت.

فلا قداسة للقرآن الكريم ولا قداسة للروايات المتواترة عن رسول الله ﷺ، ولا قداسة لما يسمى بثوابت الدين، فإن كل هذه العناوين: القرآن، السنة القطعية، ما يسمى بضروريات ومسلمات وإجماعات، ينبغي أن تكون خاضعة لنقد الباحث، ومن حق الباحث أن ينقد القرآن، وينقد الروايات القطعية الواردة عن النبي ﷺ.

وهنا تبدأ الثغرة الأولى في منهج الدكتور أركون، وذلك لأن المفروض أن الدكتور أركون يعتقد بأنه مسلم، ومن صفات المسلم أنه يعتقد بوجود الله (تبارك وتعالى)، ويعتقد أن الدين نزل من الله (تبارك وتعالى)، ويعتقد أن النبي ﷺ صادق في تبليغ القرآن عن الله عز وجل، والقرآن يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾^{٣٣}، فالدين دين حق، ما جاء به النبي ﷺ حق بالقطع واليقين، فكيف يكون خاضعاً للنقد البشري؟!

استناد المسلمات إلى المنهج العلمي:

ثم إن المسلمات التي ورثناها كابراً عن كابر، كوجوب الصلاة و وجوب الحج، و مسألة قطع يد السارق أو جلد الزاني، هي من القضايا المسلمة لدينا، وهذه المسلمات وصلتنا بنفس المنهج العلمي الذي يعتمد عليه في علم الكيمياء وفي علم الفيزياء وفي علم الفلك، فهي قد وصلت إلينا بالاستقراء المفيد لليقين، ولا يتوقع من باحث تنويري متجدد أن يرفض المنهج الاستقرائي، أو يرفض القواعد والنتائج المستندة إلى هذا المنهج، فكيف يفتح المجال لنقد القرآن الكريم ونقد السنة القطعية، ونقد الثوابت التي نقطع بنسبتها إلى النبي الأكرم ﷺ.

^{٣٣} سورة التوبة : آية ٣٣.

الأصل الثاني: قراءة الدين قراءة بشرية^{٣٤}.

حيث يظهر من كلام الدكتور أن الدين ليس إلا ظاهرة بشرية، فهو نظير ظاهرة السلم وظاهرة الحرب، وظاهرة التعبير والشعر، والتلاقي بين الحضارات والتبادل التجاري، هذه مجموعة من الظواهر الاجتماعية، ومنها الدين، والدين ليس إلا تجربة بشرية، فينبغي أن يدرس الدين ضمن قواعد علم تاريخ الإنسان، لكي نقف على أن الدين منتج بشري متأثر بالطبيعة البشرية، وبالتالي لا ننظر إليه بنظرة القداسة.

المهدوية والظواهر البشرية:

حاول بعض التنويريين الاستفادة من هذا الكلام لإحداث جملة من الشبهات حول التعاليم الدينية، فقال: إن الفكرة المهدوية ليست فكرة دينية تستند إلى الله (تبارك وتعالى) لماذا؟

لأننا إذا درسنا تاريخ الإنسان وتاريخ الأديان، نجد أن هذه الفكرة كانت موجودة عند المسيح، وكانت موجودة عند اليهود، وكانت موجودة في حضارات سابقة على اليهود، وهذا يعني أن هذه الفكرة موروثة ورثها الإنسان المسلم، كما ورث جملة من الأفكار السابقة.

^{٣٤} راجع الإسلام والأنسنة ص ١٨١، والفكر الإسلامي قراءة علمية ص ٣٢ و تحرير الوعي الإسلامي

ومما لا شك فيه وضوح عدم الدقة في هذا الكلام، وذلك لأن جود فكرة عند الديانات السابقة، أعم من كون هذه الفكرة موروثاً ولا أساس لها في الدين ، فقد يكون سببها أن هذه الفكرة فطرية، فطر عليها الإنسان، والإنسان هو الإنسان قبل ألف سنة وبعد ألف سنة، و قد يكون منشأ هذه الفكرة هو أن الأنبياء ﷺ بينها للأمم السابقة، فصارت هذه الفكرة تنتقل من دين إلى دين ومن مجتمع إلى مجتمع، ومن الخطأ أن نطبق منهج علم الإنسان لقراءة الدين، خصوصاً إذا التفتنا إلى الأدلة والبراهين القطعية التي تثبت حقانية الدين، وأن الدين من قبل الله (تبارك وتعالى).

إن النصوص المهدوية تفوق حد التواتر ، ولكن لا غرابة أن ينظر إليها المتأثرون بفكر أركون على أنها مجرد وهم ، فهذا ما كان يقوله أركون نفسه عندما يعبر عن القصص القرآني بالخطاب (الميثي / الأسطوري) و يعتبر الخبر القرآني الغيبي مجرد خبر وهمي تخيلي غير مطابق لنفس الحقيقة و إنما هو اسطوري^{٣٥}.

الأصل الثالث: الاعتماد على نتائج الدراسات الغربية في قراءة الدين^{٣٦}.

^{٣٥} - تاريخ الفكر العربي الإسلامي ص ٢١٠.

^{٣٦} راجع القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب ص ١٢٥ و الفكر الإسلامي و استحالة التأصيل

ص ٢١ و الهوامل و الشوامل ص ٨١.

يرى الدكتور في هذا الأصل أن قراءة الدين ينبغي أن تكون بالاعتماد على المنتج الغربي الذي قدمه في دراسات ترتبط بعلوم مختلفة شُرِّحت بها التوراة والإنجيل وشروحهما ، ومن تلك العلوم علم تاريخ اللغة، حيث يقترح الدكتور أركون أن نقرأ الدين من خلال علم تاريخ اللغة (الفيلولوجيا)^{٣٧} وهو يعد من العلوم الخطيرة جداً فهو ينفع من جهة ولكن قد يُساء استخدامه من جهة أخرى .

مرد شبهة حول قوله تعالى: ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾^{٣٨}:

و لذلك نجد جملة من التنويريين يحاول أن يستفيد منه لضرب الدين، كما في عرض القرآن قصة نبي الله يوسف (على نبينا وآله وعليه السلام) حيث يقول تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾، فقد أثار بعض التنويريين إثارة تشكيكية ترتبط بلفظ (دراهم) فقد قيل لم يكن موجوداً في زمن نبي الله يوسف ﷺ، فكيف تقول الآية الكريمة ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾؟!

^{٣٧} الفيلولوجيا الكلاسيكية : تطبق عادة المنهج الفيلولوجي (أي اللغوي) على نصوص الحضارات القديمة والغابرة من أجل التحقق من صحتها، وصحة نسبتها، وتثبيت معاني كلماتها، ومقارنة النسخ المختلفة للنص نفسه، بعضها ببعض الآخر. (شروحات هاشم صالح، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد. ص ٢١٨، دار الساقى، الطبعة الثالثة ١٩٩٨).

^{٣٨} سورة يوسف، الآية ٢٠.

فوجود هذه اللفظة دليل على أن القرآن كتاب بشري، والنبى ﷺ تأثر ببيئته فعبّر في القرآن بألفاظ مأخوذة من بيئته.

وبالنظر والتأمل في هذا الكلام نجده كلاماً غير دقيق لماذا ؟

لأننا إذا كان عندنا دليل قطعي على عصمة النبي ﷺ، ونسبة القرآن إلى الله (تبارك وتعالى) فنحن بين خيارين :-

الخيار الأول: أن نقول بأن الدراسات التي قُدمت وذكرت أن مفردة دراهم ما كانت موجود في زمن نبي الله يوسف عليه السلام هي دراسات خاطئة، لأنها ليست إلا أبحاثاً ظنية، ويقابلها دليل قطعي، وهو صدق النبي ﷺ ، والقرآن .

الخيار الثاني: إن نقول : إن القرآن لا يقصد بقوله ﴿وَشَرُّهُ بِشْمَنِ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ﴾ أن العملة التي كانت ثمناً دراهم معدودة ، وإنما هو في مقام بيان أن القيمة كانت زهيدة جداً، كأنها دراهم معدودة لا تساوي من حيث القيمة الشرائية إلا ما تساويه دراهم معدودة، ونحن في عرفنا يوجد عندنا مثل هذه التعبيرات، فمثلاً نحن نقول : (هذه الطاولة ورق تنكسر بسرعة) فهل المقصود من كلمة ورق أننا نخبر عن مادة الطاولة و أنها من ورق أم نريد بهذا التعبير أن نبين أن الطاولة ضعيفة، ونبالغ في بيان ضعفها وكأنها ورق، فالأمر كذلك قد يكون في هذه الآية المباركة الآية، فهي مقام بيان أن القيمة كانت ضعيفة جداً وكأنها دراهم معدودة.

ومن العلوم التي يُطالب الدكتور أركون بالاعتماد عليها في قراءة الدين نتاج مدرسة الهرمونييقيا الفلسفية، وهذه المدرسة تعني: أن الفهم موجود لا يمكن أن يشترك فيه أحد ولا يمكن أن يتفق اثنان على فهم واحد، فإذا تكلم المتكلم بكلام أو كتب الكاتب كلاماً، فلا يمكن أن يفهم المتلقي منه ما يقصده، وذلك لأن الفهم يتأثر بثقافة خاصة وثقافة الملقي تختلف عن ثقافة المتلقي، ويرتب على ذلك أنه ليس من المهم أن نعرف ماذا أراد الله (تبارك وتعالى) من آيات القرآن الكريم، وماذا أراد النبي ﷺ من الأحاديث المروية عنه؟! حيث إن هذا الأمر ليس مهماً لعدم إمكان الوصول ، والمهم هو ما نفهمه نحن.

بهذا نقف على حقيقة مراد هذا الرجل، وأن هدفه ليس أن يجدد في الدين، وإنما أن يعصف به ، فإذا كان قصد الله (تبارك وتعالى) وقصد النبي ﷺ ليسا مهمين، فأبي دين نتعبد به! وأي شيء نأخذه من الكتاب والسنة، و لماذا أنزل الله الكتب وقال للناس ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۚ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۚ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^{٣٩} وقال لهم: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا

بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢٥) وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ ۖ فَمِنْهُمْ مُّهُتَدٍ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ (٢٦) ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَنِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٢٧﴾! ٤٠.

فالمدعى هو أن الناس لن يفهم المراد و كل شخص سيتعبد بما في دماغه،
وليس بما أراد الله (تبارك وتعالى)!

استقادات عامة على منهج أركون:

المقام الثاني: عرض بعض الملاحظات التأملية على منهج الدكتور
أركون. تعمدنا فيما سبق ذكر بعض الملاحظات المرتبطة بأصول أركون
ومدعياته الفكرية ، ونضيف في هذا المقام . أيضاً . جملة من الملاحظات
التأملية:

الملاحظة الأولى: الدعوة إلى عدم تقييد العقل أم الدعوة إلى تقييده.

ذكر الدكتور أنه ينبغي علينا أن نحرر العقل، فلا نقيده بالمنهج الموروث، كقواعد اللغة وعلم الأصول، وقواعد علم الكلام، ولكنه في نفس الوقت قيد العقل بالقواعد الموروثة من الفكر الغربي، فهو فر من الدوغمائية ولكنه وقع في الدوغمائية أيضاً!

من الغريب أن يطلب منا أن نرفض المنهج الموروث عن الوحي بحجة أنه يقيّد العقل، ثم يطلب منا أن نلتزم بالمنهج الموروث من الغرب مع أنه قواعد لا بد أن يلتزم بها العقل في عملية التفكير والتحليل!

فالدكتور بهذا أيضاً من دعاة تحديد العقل من جهة، و إن كان في كلامه دعوة إلى الفوضى في قراءة الدين من جهة أخرى.

الملاحظة الثانية: أهمية النتائج أعظم من أهمية المنهج.

زعم الدكتور أنه لا ينبغي أن نهتم بالنتائج وإنما ينبغي أن نهتم بالمنهج، وهذا الكلام غريب جداً، فلنا أن نتصور شخصاً يقول: أريد الخروج لزيارة صديقي زيد، ثم يقول: لا يهم أن يكون زيد موجوداً أو ليس موجوداً، والمهم أن أقطع الطريق، إن مثل هذا الشخص سوف يقال له كيف تقول ستخرج للزيارة و ليس من المهم وجود زيد وإنما المهم أن أقطع الطريق؟!!

الطريق ما هو إلا واسطة للوصول إلى صديقك فكيف تجعل الأهمية له وتسقط أهمية زيارة الصديق وهي الغاية ؟!

إن المناهج الفكرية طرق نقطعها للتائج ، فهي طرق تفكيرية تعتمد على قواعد والهدف منها الإيصال إلى الحقيقة ، فكيف يقال لا أهمية للنتيجة ، وإنما الأهمية للمنهج ؟!

والغريب أن الدكتور نفسه في مشروع التطبيقات الإسلامية أعطانا نتيجة، وهو كان يقاتل من أجلها وهي: (أن المنهج الذي ينبغي أن يسلك في قراءة الدين هو المنهج الذي يعتمد على الموروث الغربي)، وقد سلك في ذلك منهجاً خاصاً ، فهناك مجموعة من الأسباب جعلته يرفض المنهج السائد، وأخرى قرب بها المنهج المقترح، فهو في مقام إعطاء نتيجة فهل يصح أن يقال لا قيمة للنتيجة أو لا أهمية لها والمهم كيف فكر الدكتور في مقدماتها ؟!

الملاحظة الثالثة: الاعتماد على الهرمونيوطيقا، تلغي أهمية كتب الدكتور أركون.

من النظريات التي أعتمد عليها الدكتور (الهرمونيوطيقا) ، وهي تقرر نتيجة حاصلها: (لا يمكن أن نفهم ما يريده المتكلم)، ومن حقنا أن نوجه للدكتور التساؤل التالي: لماذا كتبت كتاب قراءات في نقد العقل الديني وغيره ألم تكتب

هذا الكتاب بهدف أن تقنعنا بمنهجك، فنحن وبناء على الهرمونيوطيقا لا يمكن أن نفهم ما تفهمه، لأننا لا يمكننا أن نصل إلى ما في دماغك؟! إذن ، لماذا تضع وقتك في كتابة هذا الكتاب وغيره من الكتب؟!

نقد الهرمونيوطيقا (التأويلية):

و نتكلم حول (الهرمونيوطيقا) ضمن نقاط :

النقطة الأولى : تاريخ (الهرمونيوطيقا).

(الهرمونيوطيقا HERMENEUTIC) ترادف التفسير ، وإن كان مقصود أصحابها معنى مختلف نوع ما عن اصطلاح التفسير ويدنو من التأويل ، وقد قيل أن أصل الكلمة مشتق من (هرمس) وهو بحسب الأساطير اليونانية إله الرسائل المتداولة بين الآلهية ، فمن (هرمس) هذا أشتق الفعل (HERMENEUIN) وهو بمعنى التفسير والتبيين ، ثم منه أشتق لفظ (الهرمونيوطيقا HERMENEUTIC)^{٤١}.

ولعل أول ظهور للـ(هرمونيوطيقا) كان في القرن السابع عشر حيث طبع أول كتاب باسمها في سنة ١٦٥٤ م (لدان هاور) . نعم ، هي مستخدمة قبل ذلك في القواعد العامة التي لا بد منها في تفسير وتوضيح النص الديني ،

^{٤١} راجع ساختار وهرمونيوتيك ص ٦١

ثم غادرت بعد ذلك مساحة النص الديني لتكون قواعد عامة لفهم كل نص سواء كان دينياً أو أدبياً أو علمياً ، بل (الهرمنيوطيقيا) تجاوزت جغرافيا النص في الوقت الراهن لتطال المواقف وتشخيص ما يسمى بدلالاتها الحالية والمقامية.

إن قواعد الفهم في (الهرمنيوطيقيا) تهتم بمعالجة جهات متعددة ترتبط بالنصوص كحقيقة النص وفهمه وأصالة الملقي أو المتلقي وتأثير التراث والتقاليد على الفهم وهذا ما يعالج استقلالية النص كخزانة أمينة على مرادات المتكلم وأهمية هذه المرادات بالنسبة إلى ما يفهمه المتلقي أو المفسر ، وعلى تقدير أمانة النص وكون مراد المؤلف هو المحور ، فهل يمكن اقتناص معانيه أم أن عملية التفسير تتأثر بعوامل متعددة خارجة عن سيطرة المفسر ، وهي تختلف باختلاف الزمان واللغة والبيئة ، وبالتالي لا يمكن الركون إلى معنى ثابت متاح للجميع مع وحدة النص ما دام الاشتراك في تلك العوامل المؤثرة متعذراً وطلبه طلب للمستحيل.

وحيث إن هذا القواعد المقررة للفهم قابلة للخلاف والتطوير ، فإن إخضاع النص الديني لها يوجب تأرجح المعاني المستفادة منها ، وهذا من الخطورة بمكان يسترعي اهتمام الباحثين في اللاهوت والتقنين الديني.

النقطة الثانية: مراحل (الهرمنيوطيقيا).

مرت (الهرمنيوطيقيا) بمراحل مختلفة و يختلف تعريفها باختلاف
مراحلها وقد ذكر بعض الباحثين أن مراحلها ثلاث:

المرحلة الأولى : التأويلية الكلاسيكية، وهي عبارة عن منهج لفهم
النص الديني في أول الأمر ثم تطورت لتصبح منهجاً لفهم كل نص بل وكل
ما له دلالة وإن كان حالاً وموقفاً ومقاماً كما ألمحنا إلى ذلك سابقاً. ففي
كتاب (إشكاليات القراءة) : مصطلح (الهرمنيوطيقيا) مصلح قديم... يشير
على مجموعة القواعد والمعايير التي يجب أن يتبعها المفسر لفهم النص الديني
للكتاب المقدس^{٤٢}.

وهذه المرحلة تجعل الأصالة للنص كحافظ أمين لمقصود الملقى أو
المؤلف أو قصد صاحب الموقف ، و قيل إن العصر الذهبي الذي ازدهرت فيه
هذه المرحلة هو عصر النهضة وضَعف بل سقط مكانة الكنيسة ورجالها في
أوروبا ، حيث مست الحاجة إلي وضع قواعد الفهم (للكتاب المقدس) لتجنب
الفهم السيء الذي عليه أقيمت محاكم التفتيش ونصبت المقاصل كما بينا
ذلك سابقاً.

ومن هنا جاء تعريف (الهرمنيوطيقيا) في كتاب (دان هاور) بأنها :
القواعد والمناهج اللازمة لتفسير الكتاب المقدس.

المرحلة الثانية : التأويلية الرومنسية.

وهي تهتم بوضع قواعد تجنب سوء الفهم ، والمؤسس لها (شلايرماخر ت ١٨٣٤ م) وفي تصوري تختلف المرحلة الرومنسية عن سابقتها في ناحيتين:
الناحية الأولى : هي أن قواعد الفهم تقوم بدور واحد يمكن أن يعبر عنه بتعبيرين:

التعبير الأول : إصابة فهم المؤلف.

التعبير الثاني : عدم الوقوع في الخطأ بتوهم معنى آخر لا يقصده المؤلف. والكلاسيكية أخذت التعبير الأول عنواناً لها ، بينما الرومنسية أخذت الثاني عنواناً لها ، وبالتالي هذه الناحية من الفرق لا تعدو كونها تعبيرية فلا تنفع لجعل الرومنسية مرحلة ثانية تختلف عن المرحلة الكلاسيكية ، خصوصاً إذا لا حظنا أن المرحلتين تشتركان في أصالة النص بما هو حافظ لمراد المتكلم وإمكان الوصول إلى معنى المؤلف ولو في بعض منعطفات الرومنسية.

الناحية الثاني: امتزاج القواعد الحاكمة في المرحلة الكلاسيكية بقواعد

جديدة ما كنت موجودة ولها دخل في تحديد مراد المؤلف ، وهذا ما قام به (شلاير ماخر) بعد دراسته لمجموعة من الأبحاث ذات النزعة النفسية المؤثرة في علاقة المؤلف بالنص كالتجربة الدينية والتعددية والرومانسية الأدبية.

فقد أضاف (شلاير) أن للنص جانباً موضوعياً ثبتاً : وهو ما يفهم بمعرفة دلالات الكلمات والقواعد اللغوية الحاكمة على اللغة ، وهذا الجانب مشترك في كل نص بين المؤلف وجميع القراء ، وله - أيضاً - جانب آخر يعبر عنه بالجانب الذاتي أو النفسي ، وهو عبارة عن التجربة الثقافية الذاتية للمؤلف ، و الوصول إلى هذا الجانب مهم جداً لفهم مراد المؤلف ، ولكنه من جهة أخرى عسير جداً ، لأنه يتوقف على فهم المنطلقات الثقافية للمتكلم أو الكاتب ، وهذا يعني ضرورة فهم التجربة المعرفية للشخصية للملكية .

فإن الكتابة فن يعكس ما يحس به الكاتب ويشعر ، و عملية الكتابة أشبه بعملية الرسم ، فكما أن اللوحة تفاعل نفسي إحساسي ، و لهذا هي تعكس جانباً أبستمولوجياً من جهة وجانباً سيكولوجياً من جهة أخرى ، فكذلك النص المكتوب والمفوظ أيضاً .

و لا يبعد أن يكون قد تأثر في ذلك بالرومانسية الأدبية أو جذور التفسير الفني ، و قد كان لها شيوعاً عاماً في زمانه ، إلا أنه حاول أن يزاوج بين الجانب الكلاسيكي للتأويلية (الهرمنيوطيقا) و الأدبية الرومانسية .

وعلي أي حال فإن (شلاير) انتهى إلى أن قواعد الفهم التي تعالج الجانب الموضوعي لا تنفع لفهم النص ، بل لا بد من دراسة الجانب الذاتي وفهم قواعده ، و حيث إن هذا الجانب معقد جداً خصوصاً مع اختلاف

زمانى المتكلم والمفسر ودرجة تفاوت المستوى الثقافى بينهما ، فالأصل أن يقع فيه الإنسان فى الخطأ ، لهذا ينبغى أن يُهتَم بدراسة قواعد تجنب سوء الفهم ، وبهذا بدأت مرحلة (الهرمنيوطيقيا الرومنسية) ، وهى مرحلة تطالب المفسر بالتحليق بعيداً عن موقعه الثقافى والنفسى إلى موقع الملقي والمؤلف للوقوف على الجوانب الذاتية لفهم النص .

وقد كان تعميم (الهرمنيوطيقيا) لغير النص الدينى ، وغير النص المكتوب من نتائج (شلاير ماخر) ولعظم الدور الذى قام به فى هذا الصدد عبر عنه (ديلتاي) بأنه : (كانت الهرمنيوطيقيا).

وهذه المرحلة كسابقتها ترى أصالة للنص كحافظ لمراد المؤلف ، وأن القارئ يمكن أن يصل إلى مراد المتكلم المحدد وغير القابل للقراءات المتعددة ، ولكنها ترى الطريق إلى ذلك أكثر وعورة ومشقة ، وأن مراد المتكلم قد يكون أوسع مما تعطيه قواعد اللغة والمحاورة العامة ، و أن ادراكه يتوقف على ملاحظة السجل الثقافى للمتكلم كاملاً فى جميع الصعد الثقافية ، وفى بعض كلماته (شلاير) يمكن أن يفهم المفسر كلام المتكلم بنحو أعمق من فهم المتكلم بسبب تطور العلوم وتراكمها التكاملية.

إن إشكالية ارتباط النص بالجانب النفس للمؤلف وصعوبة الوقوف على الخارطة الثقافية لأي مؤلف كانت فى القرن التاسع تطال جميع العلوم الإنسانية بما فى ذلك التاريخ ، فإن فهم التاريخ وتفسير قصاصاته والربط بينها

يتوقف على فهم جميع الملابس الحاكمة على الحدث في موقعه الزمني الخاص، وحيث إن قارئ التاريخ لا ينتمي إلى ذلك الموقع، فإن معطياته تبقى نسبية لا إطلاق فيها، وللتخلص من هذه الاشكالية حاول (ديلتاي) أن يعمم القواعد التي ذكرها (شلاير) لفهم الجانب الذاتي من النص لجميع العلوم الانسانية بما فيها التاريخ، وبهذا جعل (الهرمنيوطيقا الرومنسية) متكفلة لوضع القواعد العامة التي تجنب الباحث سوء الفهم في جميع العلوم الانسانية والتاريخية.

المرحلة الثالثة : التأويلية الفلسفية .

وهي المرحلة التي تتعامل مع الفهم كموجود ما وتسعى من أجل معرفة حقيقته و إعطائه تفسيراً ، ففي المرحلة السابقين كانت (الهرمنيوطيقا) منهجاً لفهم النص ، والتعامل فيها مع الفهم كان تعاملآ آلياً بالنسبة إلى النص ، وأما في هذه المرحلة فقد حذف النص وما عاد مهماً بقدر ذات الفهم الذي يراد أن يتعرف على حقيقته ، وقد بدأت (الهرمنيوطيقا الفلسفية) على يد (مارتن هيدجر ت ١٩٧٦م) ولكن لم تصبح مذهباً واضح المعالم له تأثير عام في العلوم الإنسانية لاسيما اللسانيات منها إلا على يد تلميذه (غادامر) وقد صار هذا المذهب روحاً لعدة من النظريات التي غلفت بعناوين أخرى ونسبت إلى أشخاص آخرين ومن تلك النظريات نظرية القبض والبسط في الشريعة

التي تبناها الكاتب المعروف عبد الكريم سروش وادعاها لنفسه ، وليست في الحقيقة إلا تطبيقاً (للهرمنيوطيقا الفلسفية) و تأثراً لاستفادة الدكتور أركون منها.

وترتكز هذه المرحلة على الأمور التالية :

الأمر الأول : هو المفسر أو المتلقي ، خاضع لثقافته وتجربه الذاتية الخاصة ، وفي تصوري أفاد (هيدجر) في هذا الأمر مما ذكر (شلاير) في الجانب الذاتي للنص ، ولكن طبقه على المتلقي وليس على الملقي ، لينتهي إلى أن كل مفسر يتأثر ببيئته الثقافية في فهم النص ، فالفهم القبلي والتركيب المعرفي والثقافي يحددان ما يفهمه كل مفسر .

وما يشكل البيئة الثقافي مجموعة أمور منها : (العادات والتراث و القيم والأخلاق والتفسيرات السابقة للنص).

الأمر الثاني : الظروف الدخيلة في الجانب الذاتي للمتلقي . إن صح التعبير . ليست واحدة وإنما تختلف من مفسر إلى مفسر ، لأنها مختلفة من مكان إلى آخر ومتأرجحة متطورة وكائن حي ذو نمو من زمان إلى آخر^{٤٣} ، ويصعب اتفاقها في مفسرين من جميع الجهات.

^{٤٣} راجع ما ذكره الدكتور أركون في هذا الصدد وما نقل عنه لا سيما كتاب الفكر الإسلامي قراءة علمية ص ٣٣ وتكرير الوعي الإسلامي ص ١٥٤ و الفكر الإسلامي نقد واجتهاد ص ٣٢٢.

الأمر الثالث : حيث إن المفسر لا يمكن أن ينفك عن العوامل المؤثرة في الفهم والتي تختلف في المؤلف والمفسر من جهة وفي المفسر بالنسبة إلى مفسر آخر من جهة أخرى ، فلا بد وأن تكون المحورية للنص من جهة فهم المفسر لا مراد المؤلف ، وحيث إن المفسرين لا يمكن أن يجتمعوا على فهم واحد، فالذي ينبغي أن تصب الجهود العلمية في حقل (الهرمنيوطيقا) لفهمه هو ذات الفهم المختلف والمتعدد ، ولهذا يرى (هيدجر) أن للنص شخصية مستقلة عن المؤلف ، فليس المهم معرفة قصد المؤلف وحدوده وإنما ما يفهمه الآخرون من النص^{٤٤}.

الأمر الرابع : أن فهم النص كوجود مستقل في نفسه لا كموجود للمؤلف بقدر ما يملك المفسر من علم وثقافة ، فنوعية الأسئلة التي يطرحها المفسر هي التي تحدد الفهم ، وحيث إن الأسئلة تنبع من الرصيد الثقافي الذي يمتلكه المفسر ، فالمستوى الفهم مرهون بالمعلومات السابقة^{٤٥}. وحيث إن المعلومات تتطور وكلما تطورت العلوم وتقدمت التجارب ، فإن الفهم لأي نص يتطور وبالتالي لا يمكن أن نظفر بفهم نهائي إلا في آخر لحظات اليوم الأخير من هذا الكون ، وهذا ما كان يكرره كثيراً الدكتور سروش في نظريته

^{٤٤} راجع هرمنوتيك مدرن ص ٢١٠.

^{٤٥} راجع إشكاليات القراءة ص ٣٦.

القبض والبسط التي لا تعدو كونها ترجمة فارسة مع تطبيق خاص (للهرمنيوطيقا الفلسفية).

إن الطابع العام لهذه الأمور المتقدمة يتمثل في (أن المفسر هو المحور، وأن النص ينفك عن مراد المؤلف) وهذا الطابع العام تشترك فيه توجهات فكرية حديثة منها البنيوية التي ترى كل نص كالوثيقة ذات الرموز الخاصة ، ولكي يتحقق الفهم لا بد من فك الرموز بقطع النظر عن المؤلف ، فكما أن فتح أقفال الحديد بمفاتيحها من دون دخل للصانع ، فكذلك أقفال المعاني المتمثلة في النصوص ، من هنا عنون البنيوي (رولان بات) إحدى مقالاته بعنوان (موت المؤلف).

وبهذا يكون فهم المؤلف إحدى القراءات المتعددة ، ولا يعبر عن أكثر من لحظة احداث النص ، و بلحاظ الاستمرار يفقد تفرد في الفهم وتنازعه فيه أفهام جميع المفسرين ويكون المؤلف من حيث الحكم كأى مفسر من المفسرين ، ويمكن أن يمثل لهذه الاستقلالية بالتمثال ، فإنه ليس من المهم معرفة قصد النحات وما كان يحتلج في صدره حال عملية النحت ، وإنما المهم ملاحظة نفس النتاج كحالة ثابتة متعددة الأغراض يمكن أن يستلهم منها ما لم يكن وارداً في ذهن النحات نفسه .

الأمر الخامس : عدم وجود ميزان ومعيار يمكن أن تُقيّم به الأفهام المتعددة ، لأن لكل فهم مبرراته الذاتية ، كما أن كل معيار يذكر هو في نفسه فهم خاص خاضع لتجارب معرفية خاصة.

هذه تقريباً الملامح العامة (للهرمنيوطيقا الفلسفية) فهي جدلية نسبية لا يوجد فيها جانب موضوعي ثابت وإن حاول بعض أصحابها أن يبرز جانباً موضوعياً كـ(ريكور و هيرش) كترميم للنسبية التي وقع فيها (مارتن هيدجر) و (غادامر) .

النقطة الثالثة: في تقييم المرحلة الرومنية (للهرمنيوطيقا).

هذه المرحلة فيها جهات مقبولة ولا يوجد مانع من تأييدها وقبولها كجعل فهم مراد المتكلم للنص محطاً للاهتمام بعد جعل مراد المتكلم هو المحور والنص هو الحافظ الأمين عليه فيما إذا تمت مراعاة ضوابط اللغة وقواعد المحاورة العامة . نعم ، هناك جهات أخرى غير مقبولة منها :

الجهة الأولى : إن الجانب الذاتي للنص الذي ذكره (شلاير) ليس مطرداً في جميع النصوص بما فيها النص الديني ، فإن القرآن على سبيل المثال صادر عن الله تعالى ، والله ليس خاضعاً لظروف زمكانية خاصة وتجربة ثقافية شخصية ، وبالتالي لا نتصور في نصوص الشرع المقدسة جانباً ذاتياً وراء الجانب الموضوعي ، فينحصر الطريق في فهمها في معرفة القواعد العامة التي

تحكم نظام التحوار في اللغة ، ولكن في زمن الخطاب لا زمن المتلقي . نعم، في النصوص التي تُنقل بالمعنى يكون للكلام عن الجانب الذاتي مجال ، ومعالجته تتم إما بتحصيل الوثوق بالملابسات الذاتية ، أو الدليل القطعي على حجية ما يدل عليه النقل البديل الذي يفترض فيه أن يكون محافظاً على النص الأصيل الذي يراد نقل معناه.

الجهة الثانية : دعوى إمكانية أن يفهم المفسر من النص أكثر مما يفهم المؤلف منه .

فإن هذه الدعوى محل تأمل في ظل (الهرمنيوطيقا الرومنسية) التي تجعل الأصالة للنص بما هو حافظ لمراد المؤلف ، لأن الدلالات الزائدة حينئذ لن تكون مدلولاً للنص حال صدوره عن المؤلف ، وإنما للنص في نفسه بلحاظ المخزون الثقافي للمتلقي ، وأين هذا من فهم النص في جوه الخاص . نعم، يتصور هذا فيما إذا لم يحسن المؤلف تركيب المفردات فأضاف أو أنقص النص بنحو جعله يفيد معنى إضافياً أو آخر ، كما أنه يتصور فيما إذا كان للمعنى المفاد لوازم عقلية أو عرفية غفل عنها المتكلم مع عدم كونها جزءاً من المدلول الوضعي للمفردات النص نفسه.

وكيف كان فلا يعقل ذلك في النص الديني الصادر من الكامل المطلق الذي لا يعزب عنه شيء وهو محيط بجميع الظروف المتجددة.

النقطة الرابعة : في تقييم المرحلة الفلسفية (للهرمنيوطيقيا).

ويمكن أن يسجل عليها عدة ملاحظات :

الملاحظة الأولى : لزوم انسداد باب الحوار والتخاطب و فقدان جمع

النصوص لخاصية الحكاية ، بيان ذلك :

إن الغرض من التكلم والكتابة ليس إيجاب تلفظ بحروف أو رسم خطوط على لوح أو ورق ، وإنما إفادة المعاني ونقل ما في الذهن إلى ذهن آخر ، ولو لا أن المتكلم والكاتب يرى إمكانية فهم مراده من المتلقي لما أقدم على التكلم ، فلو قلنا بـ(الهرمنيوطيقيا الفلسفية) القاضية بأن الفهم مرهون بالمعلومات السابقة ومقدار ما يطرحه المفسر عن النص من أسئلة وأن هذه المعلومات والأسئلة لا يجتمع عليها اثنان سواء كان أحدهما مؤلف أو كانا مفسرين ، فلماذا يتكلم المتكلم ومراده لا يفهم ، وعن أي شيء يبحث المفسر في النصوص لتحصيل إقرار تارة أو إنكار أخرى ، أو شهادة ثالثة ، ولماذا أصحاب (الهرمنيوطيقيا الفلسفية) كتبوا الكتب لشرح نظريتهم وهم يعلمون بأن القارئ لكتبهم ونصوصهم مهما كان يختلف عنهم ولا يمكن أن يفهم كلامهم كما يفهمونه هم ! وهكذا يلزم من تاريخية الفهم سد باب الخطاب والتحاو و محاولة تفهم النصوص ، وهذا ما ذكرناه سابقاً في نقد

الدكتور أركون ، ومنا هنا أشكال كل من (هابرماس) و (كارل اتو) على التأويلية الفلسفية بلزوم انسداد باب النقد والتقييم لأي نص أو تفسير.

الملاحظة الثانية : هي أن تعمم النسبية لجمع النصوص في غير محله، ولعل سبب الاشتباه من أصحاب هذه النظرية هو أنهم لا حظوا نوعين من الاختلافات الواقعة :

النوع الأول : الاختلاف العرضي بين المفسرين في كثير من النصوص المجملة والظاهرة .

وهذا قد يكون سببه اختلاف قوة المفسر في معرفة القواعد و القرائن وليس نسبته الفهم في نفسه ، بمعنى أن تطبيق قواعد اللغة الثابتة مع ملاحظة القرائن العامة والخاصة من القواعد الثابتة والمحفوظة يختلف بسبب اختلاف مستوى المفسر في معرفة القواعد والقرائن ، وليس هذا من تاريخية الفهم في شيء .

النوع الثاني : الاختلاف الطولي كالاختلاف في حقيقة الشمس التي يدل عليها قوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ، فكون الشمس جسماً غازياً أو صلباً أصغر من الأرض أو أكبر مما وقع الخلاف فيه ، ولكن هذا الخلاف لا ربط له بدلالة الكلمة على معناها ، وقد يتصور أن هذا الاختلاف من مؤيدات نسبية الفهم ، وليس الأمر كذلك.

الملاحظة الثالثة : هي أن الكلام سواء كان مكتوباً أو ملفوظاً تارة يكون صريحاً لا يحتمل أكثر من معنى ، ودلالته على المقصود حينئذ قطعية ، كدلالة قولنا (جاء أحد عشر رجلاً) على العدد الخاص.

وأخرى تكون دلالاته ظهورية يحتمل فيها أكثر من معنى ولكن أحدها هو الأقرب ، وهنا يكون المدار مدار الظاهر ولكن بحسب قواعد اللغة المشتركة الثابتة في زمن صدور النص وهو ما يعبر عنه علماء الأصول بالظهور الموضوعي ، في مقابل الذاتي الذي يتأثر بملايسات خاصة تختلف من مفسر إلى آخر ، وهذا الظهور هو مقصد العقلاء في باب التحوار إذ مطلوبهم تحصيل الوثوق المعبر عقلائياً ، والعقلاء في كثير من العلوم لا يتحصلون على أكثر من الاطمئنان ، و يعولون عليه لأنه عندهم بمنزلة اليقين عملاً ، و تحصيل اليقين في القضايا بشكل عام نادر ولعله لا يتجاوز مسائل الفلسفة والرياضيات وما شاكلها في الوضوح. وأما الكلام المجمل الذي فيه احتمالات متكافئة فلا عبر به إلا مع القرائن التي ترجح إحدى محتملاته .

الملاحظة الرابعة : من المشاهد وجود قضايا ذات فهم مشترك مع اختلاف الناس في الزمكان والعادات والثقافة ، ومنها قولك: $(2 = 1 + 1)$ وقولك: (العله أقوى من المعلول) وقولك: (المريض بحاجة إلى علاج) ، وهذه صخرة صلبة تتكسر عنها أمواج نسبية (الهرمنيوطيقيا الفلسفية) العامة.

فإن هذا يكشف لنا عن أن الفهم واحد مع اتحاد الظروف ، وهي قد تتحد في كثير من القضايا ، وإذا التفتنا إلى أن المتكلم الحكيم هادف ويرد إيصال و لهذا يعتمد على قواعد المحاورات العامة الواضحة للجميع ، فالأصل فيه بمقتضى عقله وحكمته أن لا يوظف قرائن لها دخل في فهم المعنى ولكنها خاصة لا يدركها إلا هو ، وبهذا نقف على حكم النص الديني الصادر من الله الحكيم المحيط بجميع الحثيات بامتداد عمود الزمان.

الملاحظة الخمسة : تفترض (الهرمنيوطيقا الفلسفية) أن المعلومات السابقة تأثر على فهم النص ، وهذا صحيح بعد الالتفات إلى أمرين:

الأمر الأول : ما ذكرناه سابقاً من ضرورة التمييز بين الظهور الذاتي والموضوعي.

الأمر الثاني : أن المعلومات والأسئلة التي يطرحها المفسر على النص دورها استنتاج النص ، لا أن النص صامت ، وفارغ من المعاني ، وهذا الأسئلة ، و تلك المعلومات تملؤه بها.

والمعلومات السابقة عند المفسر إما القواعد العامة للمحاورات كمعرفة دلالة الكلمات الأفرادية والتركيبية و القرينة وذو القرينة و الأساليب البيانية والبلاغية والتحسينات ونحوها مما يدرس في كتب اللغة وأصول الفقه ، وهذه ثابتة ، وأما معلومات توجب توارد ملزومات المعنى المفاد بالنص ، فتتقدح

أسئلة في ذهن المفسر ، نظير معلومة أن العقاب لا يحسن إلا للعاقل التي تولد من قراءة قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴾ السؤال التالي : لماذا تحشر مع أنها لا تقبل الحساب لعدم العقل ؟

وهذه المعلومات تأثر في ما يستفاد من النص ولكن من جهة تعميق المعنى طولاً و لا دخل لها في فهم المعنى من النص . نعم ، بعض هذه المعلومات قطعية كالقرائن العقلية وهي توجب تأويل النص أو تقييده وتخصيصه ، ومثل هذه المعلومات لا ننكر تأثيرها على الفهم ، ولكن هذا لا يعني نسبية الفهم لأن هذا القواعد يمكن أن يدركها جميع الناس ، ومن يغفل عنها ويزل فهمه ، لا يمكن أن يعد فهمه قراءة معتبرة وإنما هي اشتباه ، فكم فرق بين أن نعتبر هذا الاشتباه تفسيراً بالرأي ونلغيه من الاعتبار، وبين ما تدعو إليه (الهرمنيوطيقا الفلسفية) من اعتباره أمراً ضرورياً لا تنفك عنه عملية الفهم .

الملاحظة السادسة : وهي تبني على أدلة العقل بوجود الله وصدق النبي ﷺ ، فإن النصوص الدينية الصادرة عنهم صراحة تفيد محورية النص ككاشف عن معنى ثابت هو مراد المتكلم ، ومن تلك النصوص الآيات الآمرة بالتمسك بالقرآن والعمل به وحديث الثقلين ، و إرجاع المعصومين إلى أحاديث النبي ﷺ والأئمة السابقين (عليهم السلام).

الملاحظة السابعة : إشكال الدور الذي أشار إليه (شلاير ماخر) حيث ذكر أنه لو كان فهم النص يتوقف على كل المعلومات المرتبطة بالمؤلف، ومنها معرفة حياته لكان فهم النص يرتبط بالإحاطة بحياته ، ولا يمكن الإحاطة بها إلا بفهم نصوصه فيتوقف فهم نصوصه على فهم نصوصه .

هذه وغيرها ملاحظات ترد على (الهرمنيوطيقا الفلسفية) التي أسست في بلاد الغرب وطار بها بعض مثقفي العرب والفرس فرحاً وأرادوا بها إسقاط حجية النص الديني ، وفهم الفقهاء المتخصصين المعتمدين في نتائجهم على قواعد الفهم المقررة عند العقلاء والشرع .

نرجع إلى الملاحظات التي ترد على منهج الدكتور أركون .

الملاحظة الرابعة: إلغاء القواعد العربية إلغاء لفهم الدين.

طالب الدكتور بإلغاء قيمة قواعد اللغة العربية، وقال : لا حاجة لقراءة الدين ضمن قواعد المحاورة الموجودة في زمن النبي ﷺ، وهذا الكلام واضح الخطأ، فالمفترض من الدكتور أنه يعتقد بالإسلام وبالدين الذي نزل على رسول الله ﷺ، وهذا الدين جاء رسالة لجميع البشر ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^{٤٦}، ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ

^{٤٦} سورة التوبة : آية ٣٣.

بِالْقِسْطِ^{٤٧}، وهذا الدين - الذي هو للبشر بأجمعهم - تم تبيينه باللغة العربية، فلكي يفهم و تعرف معلمه ينبغي معرفة اللغة العربية ، فلو أراد شخص أن يفهم خطاباً للرئيس الأمريكي فكيف يمكنه أن يفهم هذا الخطاب إذا كان لا يعرف اللغة الإنجليزية أو لا يعتمد على مترجم يعرف قواعد اللغة الإنجليزية؟! والأمر كذلك بالنسبة إلى تعاليم ديننا، فهي بيّنت في باللغة العربية، فينبغي أن ندرس قواعد المحاوراة التي كانت في زمان النبي ﷺ، وفي زمن الأئمة (عليهم السلام) لكي نفهم الدين.

التجديد الحقيقي في الدين:-

إن التجديد الذي يقدمه هذا التنويري ليس تجديداً في الحقيقة، وإنما هو قتل للدين و إضعاف له بإيجاد مجموعة من الشبهات تُبعد بين المسلمين وبين الدين، فإذا كان لدى الدكتور مشكلة معرفية في فهم الدين فكيف يمكنه أن يكون مصلحاً في الدين؟! فإن من أراد أن يكون مصلحاً في الدين فعليه أن يكون خبيراً في الدين، فهناك فرق بين أن يقول أركون و من على شاكلته: أنا نريد الإصلاح في الدين، وبين أن يقول ذلك سيد الشهداء (عليه السلام)، فالحسين (عليه السلام) هو عدل القرآن، "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله

^{٤٧} سورة الحديد، الآية ٢٥.

وعترتي أهل بيتي"^{٤٨}، فهو عليه السلام المحيط بمعارف القرآن وهو المنصب إماماً على المسلمين من قبل رسول الله "الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا"^{٤٩}، فسيد الشهداء عليه السلام هو المحيط بواقع معارف الدين، فمن حقه عليه السلام أن يقول: "وأني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي عليه السلام"^{٥٠}.

لقد ابتعد المسلمون عن الدين الحقيقي حتى أنهم جعلوا مصادر للتشريع تختلف عن المصادر التي قررها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأراد الإمام الحسين عليه السلام أن يصلح للناس مسيرتهم وأن يرجعهم إلى الدين من خلال نهضته المباركة، وقد وضع عليه السلام قواعد الإصلاح الحقيقية بقوله: "أريد أن آمر بالمعروف وأنهاي عن المنكر، وأسير بسيرة جدي وأبي علي"^{٥١}، إن التصحيح والتعديل والتجديد والتنوير والتطوير، وسائر المفردات التي قد تكون مترادفة لا يمكن أن يكون لها مصداق حقيقي إلا على منهج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام كما قال الإمام الحسين عليه السلام: "وأسير بسيرة جدي وأبي".

^{٤٨} حديث الثقلين، الشيخ نجم الدين العسكري، ص ٤٤.

^{٤٩} مناقب آل أبي طالب، ج ٣، باب امامة السبطين (عليهما السلام)، ص ١٦٣.

^{٥٠} بحار الأنوار، ج ٤٤، باب ما جرى عليه بعد بيعة الناس ليزيد بن معاوية إلى شهادته (صلوات الله عليه ولعنة الله على ظالميه وقاتليه والراضين بقتله، والمؤازرين عليه)، ص ٣٢٩.

^{٥١} بحار الأنوار، ج ٤٤، باب ما جرى عليه بعد بيعة الناس ليزيد بن معاوية إلى شهادته (صلوات الله عليه ولعنة الله على ظالميه وقاتليه والراضين بقتله، والمؤازرين عليه)، ص ٣٢٩.

الفصل الثالث

الدعوة إلى تقليص دور الدين و رجاله لصالح قيادة المثقف

روى الحر العاملي رحمته الله في كتاب الوسائل عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال "وأياك من خصلتين تهلك فيهما الرجال ، أن تدين بشيء من رأيك، وأن تفتي الناس بغير علم"^{٥٢}.

واقع التنويرين في المجتمع الشيعي:-

من الحركات الفكرية التي تعمل في مجتمعاتنا الشيعية بشكل عام الحركات الفكرية المتأثرة بالتنوير الغربي، حيث يوجد في مجتمعاتنا مسارات وخطوط تتبنى التنوير الغربي، أو هي في بعض مفاصلها الثقافية متأثرة ببعض منطلقات التنوير الغربي.

إن اتباع هذه الحركة الفكرية التنويرية يختلفون باختلاف درجة التأثير بالتنوير الغربي، فهناك من يدعو إلى إلغاء الدين من رأسه ويعيش بيننا، ويروج

^{٥٢} وسائل الشيعة، ج٢٧، باب عدم جواز القضاء والافتاء بغير علم بورود الحكم عن المعصومين (عليهم السلام)، ح٢٩.

للإلحاد أو لفكرة عدم وجود ما يسمى بإله الأديان، والبعض يعتقد بالدين ويعتقد بالتشيع، ولكنه يريد أن يقرأ التشيع قراءة جديدة على وفق المنظور التنويري الذي كان عند علماء الغرب في عصر التنوير، لهذا هو يشكك في التراث الروائي وفي الدراسات العقدية والكلامية والدراسات الفقهية والدراسات الأخلاقية المبنية على تراثنا الروائي، بل يوجد من يشكك حتى في القرآن الكريم، ويشكك في نسبة القرآن إلى النبي الأكرم ﷺ، أو يقول إن صدرت آيات القرآن من النبي ﷺ، فهي صدرت منه بما هو بشر وبما هو إنسان، فالقرآن كتاب بشري وليس كتاباً إلهياً. إن هذه الفئة من المجتمع لديها نوادي فكرية يجتمعون فيها ويستثمرون وسائل الإعلام ووسائل التواصل، فلديهم مواقع في الانترنت وعندهم قنوات في اليوتيوب ومجاميع في الواتساب، ويعملون بتنظيم ويوجد بينهم تنسيق يحاولون من خلاله أن يروجوا أفكارهم في المجتمعات الشيعية، وما يزيد الأمر خطورة أن أكثر الذين يرتادون وسائل التواصل هم من الشباب الأحداث، والذين لا توجد عندهم ثقافة ناضجة تعصمهم عن الوقوع في شبهات وإشكالات هؤلاء، والذين يروجون بقوة الشبهات والإشكالات حتى يغيروا عقيدة الناس أو نمط حياة الناس. فقد دخل الإنترنت في بلادنا سنة ١٩٩٧م، ثم صار عاماً في سنة ١٩٩٩م، وفي سنة ٢٠٠٠م كان عدد الذين يرتادون الانترنت في بلادنا فقط عشرين ألف، ولكن هذا العدد تضخم في سنة ٢٠٠٥م إلى مليونين ونصف إنسان،

وذكرت النشرة الإلكترونية لهيئة الاتصالات أن اللذين يرتادون الانترنت في بلادنا أكثر من ١٦ مليون شخص، نسبة الأحداث منهم - الذين لم يبلغوا ١٨ سنة - ٦٠% ، ومن كان حدثاً في هذا السن لا إشكال سوف يكون صيداً ثميناً لهؤلاء، خصوصاً مع إهمال الآباء والأمهات لتربية الأبناء.

إن الكثير من الأبناء يصرف جل وقته في ألعاب الكمبيوتر، وهذه الألعاب في نفسها تتلف الوقت وسوف يسأل المرء عن عمره فيما أفناه، و ليتها فقط لا تنفع ، بل هي تضر فهي مطعمة بأفكار تتنافى مع ديننا، ومع عاداتنا وتقاليدنا الحسنة، فهي تشتمل على أفكار تدعو الى الإباحية، وأفكار تدعو إلى العنف، وهي بشكل عام تخلق في الطفل روح الانزواء والابتعاد عن المجتمع، وعندما يشتكي الكثير من الآباء من ظاهرة أن الأبناء لا يندمجون في الأسرة الكبيرة فضلاً عن المجتمع، فلا بد من معرفة أسباب ذلك ، ومن أسباب هذه الحالة هو أن الطفل أمضى جل وقته في غرفة أمام ألعاب الكمبيوتر، فصار بناؤه النفسي مكيفاً بكيفية الوحدة والانزواء، ولهذا لا يمكن أن يندمج في المجتمع، أو يواجه صعوبة في الاندماج فلا يمكنه أن يكون فاعلاً، ونحن وظيفتنا أن نبادر إلى أطفالنا إلى أبنائنا كما وجهنا الإمام الصادق عليه السلام: "بادروا أولادكم بالحديث قبل أن يسبقكم إليهم المرجئة"^{٥٣}، فإذا لم نثقف أبنائنا، ولم نعطيهم المعلومة الصحيحة سوف يأخذونها من غيرنا، والمعرض أمامهم كثير جداً،

^{٥٣} الكافي، ج٦، باب (تأديب الولد)، ح٥.

وهؤلاء . أي أصحاب الفكر التنويري . في وقتنا الحالي يأتون إلى بيوتنا عبر شاشة الأجهزة الذكية الصغيرة، ويقدمون أفكارهم بطرق مختلفة وبعضها جذاب خادع، ونحن علينا أن نبادر فنبين ثقافتنا لأبنائنا من الناحية الفكرية ومن الناحية النفسية ومن الناحية السلوكية، حتى تكون لهم حصانة من هذه التيارات التي تخرق اليوم واقعنا الثقافي.

ونظراً إلى خطورة حركة التنويريين في الوسط الشيعي صار القرار ببيان هذه الأبحاث لتوضيح جملة من المفاهيم ورد جملة من الشبهات ، وكلامنا حول التنوير في الوسط الشيعي سوف يكون ضمن محاور ثلاثة :

المحور الأول: أهداف التنويريين في الوسط الشيعي.

المحور الثاني: بيان ملامح التنويريين الشيعة.

المحور الثالث: نقد بعض النظريات التي أفرزها التأثير بالتنوير الغربي.

وفي هذا الفصل سوف نتناول المحور الأول.

أهداف التنويريين في الوسط الشيعي

ماهي أهداف التنويريين الذين يعملون في وسطنا الشيعي، وما هو غرضهم من السعي وراء نشر أفكارهم في المجتمع؟

هناك أهداف كثيرة، ونحن لا يمكن في هذه الوقفة القصيرة أن نفصل الكلام في جميع الأهداف، ولهذا سوف نقتصر على ذكر هدفين أساسيين و من الممكن رجوع سائر الأهداف إليهما ، ويعتبر الهدف الأول بمثابة الأصل، ويتفرع منه الهدف الثاني.

الهدف الأول: تحجيم وتقزيم الدين للحد من فاعليته في المجتمع.

ونحن في هذا المقام لا نتهم كل التنويريين بسوء النية وأنهم يعملون على تحجيم الدين، فالبعض منهم مقتنع بالأفكار التنويرية، ويرى أن هذه الأفكار هي الطريق الصحيح وإصلاح المجتمع إنما يكون من خلالها، يقول الإمام الصادق عليه السلام: "العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق لا يزيده سرعة السير إلا بعداً"^{٥٤}، فبعض التنويريين ربما كانوا صادقين و لكن بجهل يعتقدون أن الدين مجرد علاقة روحية بين الإله وبين المتدين المعتقد بوجود ذلك الإله، وبالتالي ينبغي أن يكون الدين فاعلاً فقط في العبادات والطقوس، فكما أريد للدين المسيحي أن يكون حبيس الكنيسة يراد للدين الإسلامي ولمذهب أهل البيت عليه السلام أن يكون حبيساً في المسجد أو في الحسينية. إن هؤلاء يروجون أن الدين تجربة روحية ذاتية بين الله (تبارك وتعالى) وبين من يعتقد بوجوده، فلا ينبغي أن نبني نظام الحياة والعلاقات الاجتماعية وفق قوانين

^{٥٤} جامع أحاديث الشيعة، ج ١، باب (فرض طلب العلم أو الحجة في الأحكام الشرعية وعدم جواز الافتاء والقضاء والعمل بغير علم ولا حجة)، ح ٥٦.

الدين، ومما لا شك فيه أن هؤلاء عندهم مشكلة في قراءة الدين الإسلامي، فهم يعتقدون أن الدين الإسلامي كالدين المسيحي، فالدين المسيحي كان عبارة عن بعض الأفكار العقدية، الاعتقاد بالثالوث، والاعتقاد بالفداء والاعتقاد بالخطيئة، وبعض الأحكام والقوانين التي ترتبط بالأحوال الشخصية مثل حرمة التعدد في الزواج أو حرمة الطلاق، فيتصورون أن الإسلام كذلك، بينما الأمر في حقيقته ليس كذلك.

الفرق بين الإسلام وبين المسيحية؟

حتى نجلي الفرق بين الدين الإسلامي وبين الديانة المسيحية، نذكر ثلاثة أمور توضح ذلك:

الأمر الأول: تقديم الدين الإسلامي رؤية وجودية عامة.

إن الرؤية الوجودية العامة للدين الإسلام تُري الإنسان حقيقة الوجود والعلاقات الموجودة بين الموجودات، فلدى الدين الإسلامي رؤية كونية تبين لنا أصل الموجودات والعلاقة بين الموجودات، وتكشف لنا أن الكون يشتمل على عوالم مختلفة، ولسنا إلا في محطة من محطات هذه العوالم، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: "أيها الناس خلقنا وإياكم للبقاء لا للفناء ولكنكم من دار إلى دار تنقلون"^{٥٥}. و الدين الإسلامي يعطي نظاماً تشريعياً متكاملاً،

^{٥٥} الإرشاد، ج ١، فصل ومن كلامه عليه السلام ومواعظه وذكره الموت ما استفاد عنه.

فهناك أحكام ترتبط بعلاقة الإنسان بالله (تبارك وتعالى)، وهناك أحكام ترتبط بعلاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقته بالبيئة وبالموجودات التي وجدت حوله، وعلاقة الإنسان بالله (تبارك وتعالى) لا تنفك عن علاقة الإنسان بالإنسان، فقد قال أمير المؤمنين (عليه السلام): "أكملكم إيماناً أحسنكم خلقاً"^{٥٦}.

إن الدين يشتمل على أحكام تشريعية وأحكام جزائية، و يقدم الدين نظاماً أخلاقياً أيضاً منسجماً مع الفطرة ومع وجدان الإنسان، فنحن في كل واقعة يوجد عندنا حكم، إما حكم واقعي نقطع به، أو حكم ظاهري أخذ فيه الشك كالحكم المستفاد من خبر الواحد الظني الذي قام دليل قطعي على حجّيته، أو الحكم المستفاد من فتوى الفقيه الذي قام دليل قطعي على حجّية فتواه، ويوجد عندنا وظائف عملية، تحدد ما ينبغي أن نفعل فيما إذا لم يصل إلينا حكم، سواء على مستوى القطع أو على مستوى الظن، فديننا يعالج جميع الوقائع، إما بخطاب خاص كما في ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾^{٥٧}، أو بخطاب عام كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^{٥٨}، يقول أبو بصير سمعت الإمام الصادق (عليه السلام) يقول: "وذكر ابن شبرمة في فتياه فقال أين

^{٥٦} بحار الأنوار، ج ٦٨، باب الذكر الجميل وما يلقي الله في قلوب العباد من محبة الصالحين ومن طلب

رضى الله بسخط الناس، ح ٣٤.

^{٥٧} سورة الإسراء، الآية ٧٨.

^{٥٨} سورة الأعراف، الآية ٥٦.

هو من الجامعة، . نحن أيضاً نقول أين التنويريون عن الجامعة .، أُملى رسول الله ﷺ وخطه علي ﷺ بيده، فيها جميع الحلال والحرام حتى أرش الخدش فيه^{٥٩}، في رواية أخرى، "لم يترك أمير المؤمنين ﷺ شيئاً إلا كتبه"^{٦٠}.

إذن ، الإسلام دين نظام فيه قوانين محكمة متقنة، تغطي جميع ما يحتاج إليه الناس، وليس كالديانة المسيحية التي اشتملت على بعض العقائد وبعض الأحكام الجزئية التي ترتبط بالأحوال الشخصية.

الأمر الثاني: إعطاء الدين الإسلامي مساحة لإبداع العقل البشري.

فقد قدم الدين لنا قوانين دستورية، وأعطى للعقل البشري حق أن يُفرع من هذه القوانين أحكاماً جزئية، تنطبق على جميع وقائع الحياة، كما أن الدين الإسلامي أعطى للعقل حرية أن يتكامل في كيفية تطبيق هذه الأحكام الشرعية، وطالبه بأن يطور نفسه في جميع المجالات لكي يكون تطبيقه للدين تطبيقاً محكماً. ومن الأمثلة على ذلك : القوانين الدينية المرتبطة بحركة الأموال في المجتمع، فهناك معاملات أمضاها الشارع المقدس، وهناك معاملات نهي عنها الشارع المقدس، فعلى مستوى حركة المال يوجد تشريع، ولكن كيف يجري الإنسان هذه المعاملات؟ على سبيل المثال في قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ

^{٥٩} بحار الأنوار، ج ٢٦، باب جهات علومهم (عليهم السلام) وما عندهم من الكتب وأنه ينقر في آذانهم

وينكت في قلوبهم ، ح ٦١.

^{٦٠} بحار الأنوار : ج ٤٤ ص ٢.

الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا^{٦١}، نواجه سؤال : كيف يجري الإنسان البيع؟ و جواب هذا السؤال موكول إلى العقل البشري، فبإمكان الإنسان أن يجري البيع بطريقة عفوية مباشرة، وبإمكانه أن يوكل شخصاً أو يوكل جهة، وبإمكانه أن ينشئ مؤسسة مالية كالبنك، والدين يحث على التنظيم ويدعو إلى مثل ذلك. وكذلك جواب السؤال حول العملة التي يتعامل بها الإنسان فإن الدين أعطى مساحة لإبداع العقل البشري، بإمكان الإنسان أن يتعامل بالنقدين (الذهب والفضة) أو بالعملة الورقية، وبإمكانه أن يطور نفسه ويتعامل بالعملة الرقمية، فإذا تحولت العملة الرقمية إلى مال، وصار لها مالية، فالإسلام لا يعارض البيع بها ما دامت تعد مالاً، ولا يوجد أي مشكلة في أن يتعامل الإنسان بها.

إذن ، الدين كما أعطى قوانين عامة، أعطى مساحة لإبداع العقل البشري، لهذا يمكن للدين مواكبة جميع التطورات ومعالجة جميع الوقائع، لأنه لم يحجر على العقل بل أعطى للعقل مساحة.

الأمر الثالث: دعوة الدين الإسلامي إلى العقلانية في بناء المعرفة الدينية والمعرفة البشرية بشكل عام.

إن الدين الإسلامي لا يقبل أن يبني الإنسان أفكاره على الظن والاحتمال، أو على الرؤى والمناطات، فالدين لا يقبل أن تقتنع بفكرة دون أن تحقق

^{٦١} سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

وتتعرف على مصدرها، وتتعرف على مستندها، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^{٦٢}، يقول الإمام الصادق عليه السلام: "وإياك من خصلتين تهلك فيهما الرجال، أن تدين بشيء من رأيك، وأن تفتي الناس بغير علم"، فلا تعتقد بشيء استناداً إلى الخيرة أو المنام، أو إلى الظن أو المزاج والذوق، و للأسف بعض الناس يعتقد وفق مزاجه فيقول: أنا أقلد هذا المرجع لأنني أجد أحكامه تتوافق مع مزاجي والفتاوى التي يقولها يقبلها عقلي! وهل عقلك ومزاجك هو ميزان الحقيقة حتى تقيّم على أساس ميلك المرجع و تميز بين الذي هو أهل للتقليد و الذي ليس أهل للتقليد؟!

إن الدين لا يقبل أن تبني معرفة إلا إذا كانت يقينية أو ترجع إلى معرفة يقينية، ففتوى الفقيه - مثلاً - في الأعم الأغلب هي فتوى ظنية، فإذا أفتى لنا الفقيه فنحن نحتمل أن فتواه مطابقة للواقع، ونحتمل أنها ليست مطابقة للواقع، فالفقيه ليس هو رسول الله ﷺ، وليس إماماً معصوماً، ففتواه في الأعم الأغلب ظنية ونحن مأمورون بتقليده في الفتوى الظنية التي لا نعلم بها، أما الفتوى التي نعلم بها فنحن لسنا مطالبين بتقليده، لكن فتوى الفقيه الظنية يوجد دليل قطعي على حجيتها، وهذا ما سوف يأتي بيانه لاحقاً. إن شاء الله ..

إن بعض التنويريين يقول: إن الدين الإسلامي عبارة عن حزمة من الآراء المختلفة، والفقهاء الذين يتحدثون باسم الدين هم مختلفون فيما بينهم، فكيف

^{٦٢} سورة البقرة، الآية ١١١.

يمكن أن نعتد الدين مع اختلاف الفقهاء، وللأسف تُخدع البعض بمثل هذا الطرح، وليبيان خطأ هذا القول وفساده نبين الأمور التالية:.

أولاً: إن الدين الإسلامي ليس كله عبارة عن أحكام خلافية، فهناك أحكام كثيرة قطعية لا خلاف فيها، فلماذا لا يأخذ التنويري بهذه الأحكام؟ فإذا كانت حجة التنويرين وجود الخلاف، فهناك مسائل لا يوجد فيها خلاف لماذا لا يأخذ بها؟!

ثانياً: التنويري يدعونا إلى ترك الفكر الذي يقدمه الفقهاء والأخذ بالتنوير الغربي، وقد بينا سابقاً أن علماء التنوير لديهم مناهج ونظريات وآراء متضاربة فيما بينها، فحتى علماء التنوير اختلفوا فيما بينهم، فلماذا لا نرفض المنتج التنويري؟ فهناك حادثة وهناك ما بعد الحادثة، فلماذا لا نكفر بالحادثة ونكفر بما بعد الحادثة؟ وذلك لوقوع خلاف بين علماء الحادثة وعلماء ما بعد الحادثة؟! أي عاقل يقول لنا : ينبغي علينا رفض نتائج علم الطب لأن الأطباء مختلفون، و ينبغي أن نرفض نتائج علم الفلك وعلم الفيزياء لأن علماء الفلك وعلماء الفيزياء مختلفون فيما بينهم؟!

إن الدين يشكّل على أحكام ظنية تقبل الخلاف و أحكام قطعية لا تقبله ، ونحن في الأحكام الظنية مأمور باتباع الدليل القطعي الذي دل على حجية الظن ، ومنه الحاصل من فتوى الفقيه .

الهدف الثاني: تقليص دور طالب العلم في المجتمع.

يدعي التنويريون أن من الخطأ قيادة طالب العلم للمجتمع، فإن المرجع يقود المجتمع الشيعي ، وله الكلمة العليا، ويعد أكثر إنسان تأثيراً في نفوس الشيعة، ويرى التنويري بأن هذا الأمر ليس صحيحاً، وذلك لأن الناس قبل مائة سنة كان يعيشون الجهل، والذي كان يقرأ وعنده ممارسة فكرية تقريباً هو عالم العلوم الدينية فقط ، بينما بقية الناس كانوا من طبقة الفلاحين الكسبة و أمثالهم، ففي الماضي يمكننا قبول قيادة طالب العلم للمجتمع، أما في يوم الناس هذا فقد وجد المثقف المتخصص في علم الاجتماع وفي علم الاقتصاد، بل في سائر العلوم التي ترتبط بعلاقة الناس في المجتمع، والمثقف أولى بقيادة الأمة من رجال الدين، لأنه لا يوجد عند رجال الدين إلا الحلال والحرام، وأحكام الحيض والنفاس وهذه الأحكام لا تنفع لقيادة المجتمع.

وفي مقام ترويج لهذه الفكرة نجد التنويريون يقومون بالدورين الخطيرين التاليين:

تتبع الأخطاء :

الدور الأول: تتبع أخطاء وعثرات ما يسمى عندهم بالمؤسسة الدينية.

فيسعون دائماً ويحاولون البحث جاهدين عن أخطاء رجال الدين، و هم يعملون على إبراز الخلافات الموجودة بين رجال الدين، فيسلطوا عليها الضوء

حتى يبرزوا رجال الدين الشيعة كرجال الدين في الكنيسة في القرون الوسطى، لا يختلفون في الجشع والطمع، يرفعون شعارات ولا يطبقونها، وهذا ما يلاحظه المجتمع من خلال وجود منابر ومواقع خاصة بتتبع عثرات المؤمنين من رجال الدين، أو تتبع زلات المثقفين الذين يؤمنون بمشروع الدين، فيعمد التنويريون على نشر هذه الأخطاء وهذه العثرات بين الناس لكي يسقط طالب العلم في عيونهم أو يسقط المثقف المتبني للمشروع الإسلامي.

إن هذا العمل المتواصل من قبلهم يفتقر إلى النزاهة، وذلك من جهتين :-

الجهة الأولى: عدم جواز تتبع عثرات المؤمنين، و من الأحكام اللازمة المقررة في شرعنا المقدس.

الجهة الثانية: الازدواجية في العرض والتقييم، فهم يتغافلون عن أخطاء التنويريين، و لا يذكرون الجوانب الإيجابية لرجال الدين، و يقتصرون الذكر على الجوانب السلبية، فإن مسيرة الحوزة تمتد لأكثر من ألف عام، ويوجد فيها نماذج متألفة، وقامت بأدوار عظيمة جداً في حفظ الدين و في حفظ القيم و تربية الناس وشدهم بمنهج رسول الله والأئمة عليهم السلام وإعداد طلاب العلم، وطلاب العلوم الدينية كثيرون جداً وتوجد فيما بينهم علاقات طيبة حسنة، ولكن هؤلاء يتركون كل ذلك ويبحثون عن نزاعات وقعت - مثلاً - بين الشيخية وغيرهم، أو بين الإخبارية وغيرهم، أو بعض النزاعات المترتبة على خلافات

وقعت بسبب الاختلاف في التقليد، وهدف هؤلاء ليس إلا إسقاط مكانة طالب العلم في المجتمع.

تسطيح فاعلية طالب العلم :

الدور الثاني: تسطيح العلاقة بين طالب العلم والمجتمع، وبين طالب العلم والمثقف.

حيث يحاول التنويريون أن يصورا أن هناك تقاطعاً وتعارضاً بين دور طالب العلم وبين دور المثقف المتخصص في العلوم الكونية والاجتماعية ، وأذكر هنا مثالين لتقريب كيفية تسطيح هؤلاء للعلاقة بين طالب العلوم الدينية وبين المجتمع من جهة، وبين المثقف من جهة أخرى.

المثال الأول:

وهو لم تحدث استمعت إليه قبل عدة سنوات، حيث طرح المتحدث على نفسه سؤالاً وهو: لماذا يوجد صراع بين طالب العلوم الدينية وبين المثقف؟ طبعاً لا يوجد صراع ولا يوجد خلاف بين طالب العلم وبين المثقف، ولكن من أدوات هؤلاء خلق الصراع ومحاولة إيجاد تناف بين طالب العلم والمثقف لكي يقولوا بأن هناك تنافياً بين الدين الذي يعرضه طالب العلم الديني ، وبين معطى العلم الذي يمثله المثقف، ولهذا يصور المتحدث أن هناك نزاعاً بين رجل الدين وبين المثقف، فيطرح على نفسه سؤالاً يرتبط بسبب الصراع ، ثم يذكر

مثالاً لكي يبين من خلاله سبب وجود الصراع، فقال فيه : إن طالب العلم كان سابقاً يقوم بالطبابة، فإذا مرض شخص يأتون به عند طالب العلم ليقراً عليه آية من القرآن أو يقرأ في ماء أو يكتب له حرازاً، فكان طالب العلم هو الطبيب المعالج في المجتمع، ثم جاء المثقف بعد أن درس الطب في المعاهد الأكاديمية، وفتح له مؤسسة .(مستشفى أو مستوصف)، فأصبح الناس يذهبون إلى الطبيب المثقف فوجدوا أن وصفته في الأعم الأغلب تعطي أثراً، بل في بعض الحالات دائماً تعطي أثراً، فانسحب الناس عن رجل الدين وذهبوا إلى المثقف، فشعر رجل الدين بأن المثقف أخذ يسحب البساط من تحت أقدامه فأخذ يحارب المثقف!

ولنقرأ ما وراء هذا المثال: إن هذا المتحدث ومن خلال هذا المثال يحاول أن يمرر هذه الرسالة تشتمل على :

أولاً : إن طالب العلم يتدخل في غير اختصاصه هذا.

وثانياً : إن المشكلة ليست من المثقف وإنما من طالب العلم، فهو الذي ابتداءً في عدااء المثقف.

وثالثاً : إن خلاف المثقف مع طالب العلم أساسه نزعات نفسية ومصالح شخصية عند بعض رجال الدين، فهؤلاء شعروا بأن المثقف يهدد مصالحهم

في المجتمع لهذا صارت عندهم ردة فعل مناهضة للتطوير الذي يدعو إليه المثقف . ورابعاً : الجدارة مع المثقف .

المثال الثاني:

عبارة عن قصة ذكرها بعض المثقفين يقول فيها: كان يوجد رجل يعمل في المساج في حمام ما، فسابقاً كانت الحمامات لا توجد في البيوت بل هي في خارجها و الناس يذهبون إليها ويجتمعون فيها، وفي يوم من الأيام دخل طبيب على عامل المساج، فأخذ يتحدث معه، فتعرف عامل المساج على أنه طبيب، فقال له أنا أشتكى من ألم في أصبع يدي، فقال له الطبيب ضع المرهم الفلاني وإن شاء الله يكتب الله لك السلامة، فعلاً استخدم المرهم وعافاه الله (تبارك وتعالى)، وبعد مدة دخل على عامل المساج مسؤول في الشرطة، فرآه عامل المساج مغموماً فسأله عن السبب، فقال كثرت الجريمة وما عاد الناس يخافون من الشرطة، فقال عامل المساج لهذا الشرطي: إن حل هذه المسألة سهل جداً ضع المرهم الفلاني على أصبعك وإن شاء الله تنحل هذه المشكلة الاجتماعية!

وهنا يعلق ناقل هذه القصة فيقول : إن عامل المساج يلتقي بشرائح مختلفة من المجتمع، ففيهم الطبيب والمهندس، فيلتقط منهم معلومات مختلفة، فهو في الحقيقة مثقف التقاطي، فلديه معلومات من علوم مختلفة ولكن لا يستطيع أن يُفعل هذه المعلومات، ولا يوجد عنده نضج بحيث يستطيع أن

يضع حلولاً للمشاكل الاجتماعية، وطالب العلم كذلك يأتيه الطبيب فيسأل عن أحكام دينه فيأخذ منه بعض المعلومات، ويأتيه المهندس ليسأل عن أحكام دينه، فكما يحتاج الناس إلى المساج يحتاج الناس إلى الدين، فطالب العالم يلتقط من شرائح المجتمع المختلفة مجموعة من المعلومات العشوائية وثقافته التقاطية، وإذا كانت ثقافته التقاطية فهو لا ينفع لأن يكون قائداً في المجتمع، وينبغي أن يكون غيره هو القيادي.

وبهذين المثالين وغيرهما، يحاول هؤلاء أن يسطحوا لنا العلاقة بين طالب العلم وبين المجتمع وبين طالب العلم وبين المثقف، ونحن أمام هذه المحاولات التسطيفية نسجل الملاحظتين التاليتين:.

الملاحظة الأولى: عدم معرفة دور الدين ودور طالب العلم.

لقد غاب عن هؤلاء دور الدين، وبالتالي غاب عنهم دور طالب العلم الديني، فليست وظيفة طالب العلم أن يقرأ على المرضى، أو أن يقرأ في الماء أو يكتب أحرازاً لكي يعالجهم المرضى، وإنما وظيفة طالب العلم هي أن يبين معالم الدين، ويشرف على حركة المجتمع، بحيث تكون هذه الحركة مطابقة لتعاليم الدين. إن النبي الأكرم ﷺ جاء من أجل التربية والتعليم وفق التعاليم التي أنزلت من السماء ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ

آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ^{٦٣}، وطالب العلم وظيفته أن يكون خليفة لرسول الله ﷺ في القيام بهذه الأدوار، فَيُبَيِّنُ العقيدة وأحكام الفقه، ويوضح القانون الذي وضعه الله (تبارك وتعالى) للناس، ومن هذا القانون أن للفقيه منصب الإفتاء ومنصب القضاء، ومنصب الولاية على بعض الأمور، سواء كانت الولاية عامة أو ولاية خاصة، وعلى طالب العلم أن يبيِّن ذلك.

نعم، طالب العلم من حيث إنه مؤمن تقي ورع قد يكون من أسباب بركة الله (تبارك وتعالى) وأسباب بركة الله (جل شأنه) تنقسم إلى قسمين: أسباب مادية وأسباب معنوية، يقول الإمام الرضا (عليه السلام) "طين قبر أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) شفاء من كل داء وأمان من كل خوف"^{٦٤}، فتربة الإمام الحسين (عليه السلام) شفاء وهي سبب معنوي، وطالب العلم كأبي مؤمن تقي ورع من حيث إنه مؤمن - قد يكون دعاؤه بركة، وقد تكون قراءته بركة، ولكن ليست وظيفته أن يعالج الناس، وليست وظيفته إصلاح الهاتف الجوال إذا تعطل، أو إصلاح السيارة إذا أصابها عطل! إن وظيفة طالب العلم التربية والتعليم، والإشراف على حركة المجتمع لكي يضمن أنها وفق التعاليم التي أرادها الله (تبارك وتعالى).

^{٦٣} سورة الجمعة، الآية ٢.

^{٦٤} بحار الأنوار، ج ٩٨، باب تربته صلوات الله عليه وفضلها وآدابها وأحكامها، ح ٥٧.

الملاحظة الثانية: الاعتقاد الخاطئ بوجود تقاطع بين أدوار المثقف وطالب العلم.

إن هؤلاء يعتقدون بوجود تقاطع وخلاف بين دور المثقف ودور طالب العلم، بينما الأمر على خلاف ذلك، و أنا بكل جزم أقول: إن أي طالب علم يعتقد أن دور المثقف يتنافى مع دوره فهو مشتبه، وأي مثقف يعتقد أن دور طالب العلم يتنافى مع دوره و يهدد مصالحه هو مشتبه أيضاً وليس مثقفاً واعياً، و حتى يتضح لنا اشتباه هذه الفكرة . فكرة منافاة دور طالب العلوم الدينية للمثقف . أذكر في المقام المثال التوضيحي التالي:-

من الأمور التي نبتلي بها في مجتمعنا أن بعض المؤمنين يجمعون أموالاً لأجل بناء البيت أو لأجل الزواج، وهذا الجمع كسلوك تتعلق به بعض أحكام ، ومن تلك الأحكام تعلق الخمس ووجوب إخراج الخمس بعد حلول الحول، فلو فرضنا أن شخصاً دخل في بيته وأغلق على نفسه غرفة وأخذ ورقة وقلم وأخذ يفكر، و انقدحت في ذهنه فكرة، أن يكتب إلى الفقيه يطلب منه أن يرفع اليد عن وجوب الخمس في المال الذي يجمعه الناس لأجل الزواج أو لأجل بناء بيت، ثم قام بكتابة هذه الفكرة وصورها في أوراق وأخذ يوزعها على الناس، أو يرسلها إلى المراجع والفقهاء.

فهنا لا بد أن نقف وقفة تحليل وتدقيق لتقييم هذه الفكرة، و في هذه الفكرة يوجد احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يطلب صاحب هذه الفكرة من الفقيه أن يغير رأيه الفقهي، فيقول للفقيه: بما أنك انتهيت بحسب الأدلة إلى وجوب الخمس، فأنا أطلب منك ألا تفتي بحكم كلي بوجوب الخمس، ومن الواضح البين فساد هذا الاحتمال.

فإن كاتب هذه الورقة، إن كان مجتهداً فهو ليس معنياً بفتوى من يفتي بوجوب الخمس، وبإمكانه أن يعمل برأيه، كما بإمكانه أن يناقش الفقيه في الحواضر العلمية بأسلوب علمي يناسب المتخصصين، وإن كان غير مجتهد وليس من أهل الاختصاص فإنه من الخطأ أن يطلب من أهل الاختصاص أن يغيروا رأيهم، ولنا أن نتصور مريضاً يدخل على طبيب، فيكتب له الطبيب وصفة طبية، فيقول المريض للطبيب أطلب منك تغير هذه الوصفة، وأن تبدل رأيك فيها فأنا غير مقتنع بها، هل يقبل منه ذلك؟! لا شك في عدم قبول هذا الأمر منه لأنه من غير المتخصصين، وليس من حقه أن يعترض على المتخصصين. إن المرجعية ليست (ما يطلبه المقلدون)، فمسألة الإفتاء مسألة تستند إلى أدلة قرآنية وروائية، والفقيه لا يمكن أن يتعدى هذه الأدلة.

و المرجع الكبير السيد على السيستاني (حفظه الله تعالى) في سنة من السنوات لم يثبت عنده هلال شهر من الشهور، وأشيع بين الناس ثبوت

الهلال، فكت أحد المؤمنين (هداه الله) له يقول له : (أليس من الأجدر أن تحتاط في مسألة الهلال؟) فأجاب مكتب السيد (رعاه الله تعالى) بأن: (سماحة السيد (حفظه الله) لا يفتي ولا يحتاط إلا بالمقدار الذي تستلزمه الأدلة . فهو فقيه مقيد بأدلة وبأحكام . وإذا كنت ترغب فيمن يفتي أو يحتاط كما تشاء فابحث عن مرجع آخر).

ليس المرجع مرشحاً في سباق سياسي ويتنافس من أجل منصب دنيوي ، بل هو صاحب وظيفة شرعية تحتم عليه أن يطبع هذه الرسالة العملية، ومن يريد أن يقلد مرجعاً يسير حسب أهواء المقلدين فهو وشأنه، وهذا لا يضر بمقام المرجع لأنه لا يبحث عن الشهرة، ولا يبحث عن عدد الأتباع.

الاحتمال الثاني : أن يقصد صاحب هذه الفكرة أن المرجع عنده ولاية وبإمكانه أن يسقط الخمس عن شريحة من المؤمنين إذا اقتضت المصلحة ذلك، و ليس أن يغير المرجع فتواه، و هنا نقول : في هذه المسألة توجد جهتان:

الأولى : مصلحة المؤمن الذي يجمع الأموال لكي يبني بيتاً، أو لكي يتزوج،

الثانية : هي مصلحة مصارف الخمس، فالخمس توجد له مصارف مقررة شرعاً، مثل بناء المشاريع الدينية، ودفع ضرورات المؤمنين، ومساعدة الفقراء والمحتاجين لا سيما من بني هاشم (أعزهم الله تعالى).

وفي المقام يوجد تزاخم بين مصلحة صاحب المال الخمس ومصلحة مصارف الخمس ، فلا بد أن نسأل عن المعادلة الدقيقة السليمة التي نستطيع بها الخروج من هذا التزاخم بالنتيجة الأفضل؟

إن ذلك يكون بالتنسيق بين دور طالب العلم وبين دور المثقف، فنحن هنا بحاجة إلى خبير اجتماعي يرصد لنا الحاجات، وبحاجة إلى خبير في المحاسبة ليعين لنا مقدار الواردات والصادرات في الخمس وغيره من الحقوق المالية ، وهل ما يأتي من الحقوق يغطي الحاجات الضرورية أم لا، ومن ثم يأتي دور الفقيه صاحب الولاية، ليقرر هل يُسقط الحق أم لا يسقط الحق؟

إن هذه القضية لا تكون بهذا الشكل العشوائي، وهو أن أغلق على نفسي باباً ثم أفكر بطريقة فردية وأصدر اقتراحات وأوزع أوراق على المؤمنين، إن المرجع يقوم بدور مهم وخطير و يشرك فيه الخبراء ، فعلى صاحب هذا المقترح أن يقوم أيضاً بمثل هذا الدور، بأن يجلس أولاً مع الخبراء ليدرس حاجات المؤمنين في جميع بقاع الأرض، و يستقرئ موارد الصرف، فيدرس ذلك وفق معطيات المثقفين المتخصصين.

هنا يبرز دور المثقف كدور مكمل لدور رجال الدين في النهوض بالمجتمع المسلم ، فلا بد لنا من احترام كل شخص في تخصصه، فكل شخص في تخصصه له الريادة، والفقيه في استنباط الأحكام الشرعية وفي منصبه كمفتي

وقاضي و صاحب ولاية له الريادة ، وله الريادة . أيضاً . في كيفية تطبيق الدين ،
والمجتمع محتاج إلى جميع المثقفين الذين لديهم خبرات في جميع شؤون الحياة .

الفصل الرابع

ملاح التنويرين الشيعة

الملح الأول: الموقف السلبي من المرجعية

الملح الثاني: الدعوة إلى الحرية المطلقة في الاعتقاد والفكر والتعبير والسلوك

الملح الثالث: رفض التخصص في معارف الدين

الملح الرابع : موقف التنويريين من التراث الإمامي

قال سيدنا الإمام الباقر عليه السلام لأبان بن تغلب: "اجلس في مسجد المدينة وافت الناس، فإني أحب أن يرى في شيعتي مثلك"^{٦٥}.

المحور الثاني: بيان ملامح التنويريين الشيعة.

تحت هذه الكومة من العناوين والمصطلحات كالتجديد و الإصلاح و التنوير، والتحديث و نقد التراث ورفض الخرافة نريد أن نتعرف على ملامح التنوير المتأثر بالفكر الغربي، حتى نحدده ونميزه عن غيره.

ونذكر في هذا المحور الملامح التالية:.

الملمح الأول: الموقف السلبي من المرجعية

أول ملمح يواجهنا هو : العمل من أجل التفكيك بين منصب المرجعية وبين الشيعة، فإن منصب المرجعية هو نيابة الفقهاء عن المعصوم عليه السلام ، فقد أراد الأئمة عليهم السلام أن يكون الفقيه وأن يكون منصب المرجعية هو المحور الذي

^{٦٥} رجال النجاشي، باب الألف، رقم ٧، ص ١٠.

تدور حوله حركة التشيع التاريخية في زمن الغيبة ، ولهذا يوجد علاقة تفاعلية بين منصب المرجعية وبين قوة وجود وحركة التشيع ، فإذا كانت المرجعية قوية في بنائها المعرفي، وقوية في منظومتها الأخلاقية ، نزيهة وملتزمة بالعفة والتقوى والأخلاق والآداب، وأيضاً مستقلة في جميع شؤونها عن النظم والأحزاب السياسية، فإن حركة التشيع تكون حركة قوية، والعكس هو العكس، فإذا وجد ضعف في أحد الجهات الثلاث، إن في البناء المعرفي أو في المنظومة الأخلاقية، أو في الاستقلال - كما إذا كانت المرجعية تابعة في اقتصادها إلى جهة من الجهات - فإن حركة التشيع تكون ضعيفة، ووجود التشيع يكون ضعيفاً. لهذا نجد أن التشيع دائماً يعيش القوة والتماسك، ومنشأ ذلك قوة المرجعية، فهي منذ أول يومها إلى يوم الناس هذا تعيش القوة في بنائها المعرفي، وتعيش حالة التقوى والالتزام والانصياع لأحكام الله (تبارك وتعالى)، وأيضاً تعيش الاستقلال، فلا يوجد عنوان أعلى من عنوان المرجعية عندنا نحن الشيعة، فكل نظام وكل حزب هو دون المرجعية لأن المرجعية مقام نيابة الفقهاء عن خلافة الله تعالى في أرضه .

إن حركة التشيع بالمرجعية مصانة بسور رفيع محكم جعل من الصعوبة بالغلة أن يُخترق الواقع الشيعي، فالسياج القوي الذي تشكله المرجعية لا يمكن أن يُخترق، فلمنعة المرجعية أصبحت المجتمعات الشيعية عندها منعة قوية ، وقد أدرك أصحاب التيار التنويري قوة المرجعية وتأثير المرجعية، وأنه لا يمكن أن ينجح مشروعهم إلا على جثة هذا المنصب العظيم ، ولا يمكن لهم أن يبنوا صرحاً ثقافياً في الواقع الشيعي إلا على بقية أنقاض هذا المقام الرفيع جداً ،

و لهذا هم يعملون دائماً من أجل إسقاط هذا المنصب، ولهم محاولات كثيرة في ضرب الأساس القانوني لمنصب المرجعية، وفيما يلي نستعرض ثلاث محاولات من المحاولات التنويرية التي يراد بها إضعاف مقام المرجعية، بضرب الأساس القانوني.

المحاولة الأولى: دعوى أن جواز التقليد بدعة حادثة.

ادعى بعض الكتّاب التنويريين أن جواز التقليد بدعة حادثة أحدثها علماء الأصول من الشيعة، ولم يكن لجواز التقليد وجود في القرون المتقدمة، فعمر التقليد قرابة المئتين سنة ، وهو حادث على يد الأصوليين المتأخرين ، وأسلاف الشيعة كانوا من الأخباريين، ولأنهم من الأخباريين فهم يُفتون بعدم جواز التقليد.

التعليق على المحاولة الأولى:.

ومما يؤسف له في المقام الترويج الواسع لمثل هذا القول فهو قد أخذ مساحة في وسائل التواصل في بعض المجتمعات الشيعية ، وهذا الكلام في الحقيقة يكشف عن جهل صاحبه بتاريخ الفقه الشيعي، و في مقام التعليق على هذه المحاولة أذكر أموراً ثلاثة:

الأمر الأول: إن الشيعة كانوا ومن يومهم الأول ولا يزالون من الأصوليين الذين يلتزمون بجملة من الأصول والقواعد، والتي أخذوها من الأئمة عليهم السلام ، فنحن نجد أن الإمام الصادق عليه السلام قال لأصحابه وشيعته: "إنما علينا أن

نلقي إليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا" ٦٦. وهذا القول الصادق من إمامنا الصادق عليه السلام يوضح لنا أن الشيعة ومنذ اليوم الأول كانت عندهم قواعد في الفقه، أخذوها من الأئمة عليهم السلام يعتمدون عليها في استنباط الأحكام الشرعية.

نعم، وجدت مدرسة - تقريباً في أواخر القرن العاشر أو بداية القرن الحادي عشر الهجري - أسسها المحدث محمد أمين الاستربادي رحمه الله والمتوفى تقريباً سنة ألف وستة وعشرين، وهذه المدرسة أُطلق عليها اسم (المدرسة الأخبارية)، و يوجد عندها قواعد وأصول، ولكن تختلف مع المدرسة المشهورة والأكبر في مذهب أهل البيت عليه السلام وهي (المدرسة الأصولية) في بعض القواعد الاستنباطية، فمثلاً يرى الأصولي أن بعض الروايات الموجودة في الكتب الأربعة ليست صحيحة وليست حجة، فلا بد من دراسة قواعد علم الرجال ومعرفة أحوالهم، لكي نميّز بين الحديث الصحيح والحديث غير الصحيح، أما الأخباري فيعتقد بحجية جميع الروايات الموجودة في الكتب الأربعة، وبالتالي يقول لا نحتاج إلى قواعد علم الرجال في الاستنباط.

و الأصوليين يعتقدون بحجية ظواهر القرآن في استنباط الأحكام الشرعية حتى لو لم توجد رواية مفسرة، أما الأخباريون فيقولون بأن ظاهر القرآن ليس حجة، والحجية فقط للروايات، فلو شككنا في عقد الصبي غير البالغ هل هو صحيح أم ليس صحيحاً؟

^{٦٦} بحار الأنوار، ج ٢، باب علل اختلاف الاخبار وكيفية الجمع بينها والعمل بها ووجوه الاستنباط وبيان أنواع ما يجوز الاستدلال به، ح ٥٤.

فعلماء الأصول يقولون إذا بحثنا في الروايات ولم نجد رواية خاصة أو عامة تثبت صحة عقد الصبي، يمكن أن نرجع إلى قوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾^{٦٧}، فإنه عام وظاهره الحجية هو أن كل عقد بما في ذلك عقد الصبي صحيح . وأما الأخباري فيقول لا يمكن الرجوع إلى الآية المباركة، لأن الآية ليست حجة بالنسبة إلينا، فإن وجدنا دليلاً من الروايات أخذنا به وإلا نتوقف ولا نتمسك بظهور القرآن الكريم. إذن، الشيعة سواء كانوا من الأصوليين أو من الأخباريين عندهم أصول، وعندهم قواعد ولكن يختلفون في بعض القواعد.

الأمر الثاني: إن الأخباريين لم يقولوا بعدم جواز التقليد مطلقاً ولم يسدوا باب التقليد مطلقاً، وإنما قالوا بعدم جواز تقليد المجتهد الذي يعتمد على القواعد الأصولية التي يرفضونها، ومما ينبغي الالتفات إليه أنه ليس كل أخباري أفق بعدم جواز تقليد علماء الأصول، بل البعض من الأخباريين قال بذلك، وعلماء الأصول ردُّوا على هؤلاء وذكروا أدلة تثبت حقانية المنهج الأصولي، وجواز تقليد الفقيه المجتهد الذي يعتمد على علم الأصول، بل حتى بعض العلماء المحسوبين على المدرسة الاخبارية رد على بعض الأخباريين الذي قالوا بعدم جواز تقليد علماء الأصول. فالمحدث البحراني رحمته الله صاحب كتاب (لؤلؤة البحرين) تعرض لترجمة الأمين الاسترآبادي رحمته الله وأثنى عليه ومدحه - وهو يستحق رحمته الله ذلك فقد كان من علمائنا العظام - ثم بين أنه أكثر التشيع على علماء الأصول ، وقال أنهم يسعون لأجل خراب الدين، ثم قال هذه

^{٦٧} سورة المائدة، الآية ١.

الكلمة رداً عليه، "ما أحسن وما أجاد ولا وفق إلى الصواب والسداد"^{٦٨}. إذن ، لا يوجد شيء اسمه تحريم التقليد مطلقاً عند علمائنا الأخباريين، فالأخباريون كأصوليين في القول بجواز التقليد، ولكن يختلفون مع علماء الأصول في بعض القواعد فلا يرونها حجيتها، وبسبب اختلافهم هذا أفتى بعضهم بعدم جواز تقليد من يعتمد على علم الأصول.

الأمر الثالث: لو سلّمنا أن الأخباريين كانوا يفتون بعدم جواز التقليد مطلقاً، ولكن الحق أحق بالاتباع، والحق يحدده الدليل، وقد أقام علماؤنا أدلة كثيرة قطعية على أن للفقهاء منصب الافتاء ويجوز لغير الفقيه أن يقلده، بل ذكر علماؤنا أن التقليد لم يكن حادثاً في الغيبة الكبرى، ولم يكن موجوداً فقط في الغيبة الصغرى بل كان موجوداً في زمن ظهور الأئمة عليهم السلام ، فالإمام عليه السلام قد يكون موجوداً في المدينة المنورة أو في بغداد، والشيعة منتشرون في جميع بقاع الدولة الإسلامية، ولا يستطيع كل واحد منهم أن يلتقي بالإمام مباشرة ويأخذ منه الحكم الشرعي، لهذا قام الأئمة عليهم السلام بتربية العلماء والفقهاء وأمروا الشيعة بالرجوع إلى فقهاء أصحابهم، ولذا نجد الإمام الباقر عليه السلام يقول لأبان: "اجلس في مسجد المدينة وافت الناس، فإني أحب أن يرى في شيعتي مثلك"، فهو عليه السلام أمره بأن يجلس وأن يفتي الناس، ليبين للناس معالم دينهم، وقال عبدالله ابن أبي يعفور للإمام الصادق عليه السلام: "إنه ليس كل ساعة ألقاك. أنا لا أستطيع

^{٦٨} - قال رحمته الله: " هو أوّل من فتح باب الطعن على المجتهدين وتقسيم الفرقة الناجية إلى أخباري ومجتهد، وأكثر في كتابه الفوائد المدنية من التشنيع على المجتهدين، بل ربما نسبهم إلى تخريب الدين، وما أحسن وما أجاد، ولا وافق الصواب والسداد، لما قد ترتّب على ذلك من عظيم الفساد".

أن أراك في كل ساعة أحتاج فيها إليك . ، ولا يمكن القدوم ، . لا أستطيع أن أصل عندك . ، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كلما يسألني . أنت بعيد وتأتيني أسئلة لا أستطيع أن أجيب عنها. فقال له الإمام عليه السلام: ما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفي، فإنه قد سمع من أبي وكان عنده وجيهاً^{٦٩}، أي إنه تتلمذ عند الإمام الباقر عليه السلام، وكان ورعاً تقياً ولهذا كان وجيهاً عنده عليه السلام، فهو مأمون على الدين والدنيا وبإمكانك أن تأخذ منه الحكم الشرعي. إذن ، مسألة التقليد ليست مسألة حادثة قبل مائتين سنة أو ثلاثمائة سنة، بل هي مسألة تعود بجذورها التاريخية إلى زمن ظهور الأئمة عليهم السلام.

المحاولة الثانية: الادعاء بأن التقليد هو قبول لفتوى الفقيه بلا دليل.

ذكر بعض التنويريين أن التقليد هو عبارة عن قبول فتوى الفقيه بلا دليل، فالتقليد يعني أن يأخذ المقلد من المقلد الحكم دون أن يسأل أو يتعرف على دليله، فلو أفتى الفقيه بتعلق الخمس بالهدية، فإن المقلد يأخذ هذا الحكم ويعمل به ولا يسأل عن دليله، وإذا حكم - الفقيه - بجرمة استقبال أو استدبار القبلة حال التخلي، يأخذ - المقلد - الحكم ويطبقه من دون أن يتعرف على الدليل، فالتقليد في حقيقته قبول قول الغير بلا دليل، وقبول قول الغير بلا دليل مناف للعقلنة لأنه إلغاء للعقل من جهة، و مخالف لتعاليم القرآن الكريم من جهة أخرى.

^{٦٩} اختيار معرفة الرجال، ج ١، ح ٢٧٩.

فأما منافاته للعقلنة: فلأن العقل يقول بخطأ قبول أي نتيجة من دون أن نتعرف على الدليل.

وأما منافته للقرآن: فلأن القرآن أمرنا بأن نتبع العلم، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^{٧٠}، أي لا تتبع إلا العلم، والعلم بالدليل، وأخذ قول الفقيه من دون معرفة الدليل من الاقتفاء غير العلمي وليس من الاقتفاء العلمي!. ألم يقل القرآن: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^{٧١}، فلماذا نحن لا نقول للفقيه إذا أفتى هات البرهان، بل نقبل من دون برهان؟! لقد نهى القرآن الكريم عن اتباع الظن ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^{٧٢}، وفتوى الفقيه إذا كانت لا تستند إلى الدليل فتوى ظنية، فكيف نعمل بها وقد نهى القرآن الكريم عن اتباع الظن؟!

الرد على المحاولة الثانية:.

هذا الكلام . هو أيضاً . كسلفه ليس تاماً، ونسجل عليه ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: إن السيرة العقلانية التي يقوم عليها نظام مجتمع العقلاء، قائمة على رجوع غير المتخصص إلى المتخصص، ورجوع غير الفقيه إلى الفقيه.

^{٧٠} سورة الإسراء، الآية ٣٦.

^{٧١} سورة النمل، الآية ٦٤.

^{٧٢} سورة يونس، الآية ٣٦.

ففي الهندسة - مثلاً - إذا ذهب الناس إلى مهندس، وقال لهم بحسب مساحة البناء وارتفاع البناء نحتاج إلى هذا المقدار من الحديد، لا يسأله الناس عن الدليل، كلا، وذلك لأن الدليل دليل تخصصي يحتاج إلى دراسة علم الهندسة. كذلك المرضى إذا ذهبوا إلى الأطباء ووصفوا لهم وصفة، فهل يسألون عن الدليل؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن معرفة الدليل تحتاج إلى تخصص ودراسة المراحل التي مرّ بها الأطباء.

إذن النظام الاجتماعي ينبنى على قبول قول الخبير بلا دليل، والسر في ذلك هو أن المجتمع يحتاج إلى جملة من التخصصات، يحتاج إلى تخصص الطب وتخصص الهندسة وتخصص العلوم الدينية، وليس كل إنسان بإمكانه أن يتخصص في جميع هذه التخصصات؛ من هنا قام العقلاء بتوزيع الأدوار، فأعطوا جماعة التخصص في الهندسة وجماعة التخصص في الطب وجماعة في علوم الدين، وكل واحد من هؤلاء في غير مجال تخصصه يرجع إلى المتخصص. هذا ما تقتضيه العقلنة وما عليه العقلاء والسيرة العقلانية والنظام الاجتماعي، وهذا قائم حتى في البلاد المتحضرة التي تدّعي أنها متنورة ويراد استيراد تنويرها. إذن، التقليد كرجوع لغير المتخصص إلى المتخصص لا ينافي العقلنة، بل العقلنة قائمة على أنه مقبول، بل قائمة على أنه هو السلوك العام الذي يسلكه جميع العقلاء ولا يمكن الاستغناء عنه.

الملاحظة الثانية: إن صاحب هذه المحاولة اختلط عليه الأمر، ولم يميز بين أمرين:

الأمر الأول: المطابقة.

الأمر الثاني: الحجية.

فهناك فرق بين المطابقة وبين الحجية ، فإذا أفتى الفقيه ولم يعط دليلاً، فنحن نحتمل أن كلامه ليس مطابقاً للواقع، فلا نعلم هل كلامه مطابق للواقع أم لا، لأنه لا يوجد عندنا دليل على المطابقة، ولكننا لا نشكّ في حجية قوله، وذلك لقيام الدليل على الحجية بمعنى أنه إذا أفتى بعدم لزوم شيء، ولم نفعل ذلك الشيء وانكشف في الواقع أنه لازم، فإننا لا نحاسب في يوم القيامة، ونكون معذورين في ذلك، وإذا أفتى بوجوب شيء أو حرمة شيء ولم نلتزم بفتواه وكانت فتواه مطابقة للواقع، فإننا نحاسب في يوم القيامة لأن فتواه نجزت علينا الواقع ، فالحجية بمعنى التعذير والتنجيز يوجد عليها دليل، وهي الأدلة التي أقامها الفقهاء على حجية فتوى الفقيه.

إذن ، العمل بفتوى الفقيه من حيث الحجية عمل ببرهان وعمل بدليل واقتفاء للعلم، فنحن لا نقلد بلا دليل، أي لا نبني على حجية فتوى الفقيه من دون أن يكون عندنا دليل، بل دليلنا هو ما دل على حجية فتوى الفقيه. لهذا نجد علماء الفقه يقولون بأن مسألة جواز التقليد ليست مسألة تقليدية، فكل شخص وظيفته أن يبحث في أدلة جواز التقليد، وأن يكون

مجتهداً بالاجتهاد التبعية في هذه المسألة، فإذا انتهى إلى جواز التقليد حينئذٍ يجوز له أن يقلد، فمسألة التقليد لا تنافي القرآن، لأن حجية التقليد تنطلق من البرهان والعلم ولا تنطلق من الظن.

المحاولة الثالثة: دعوى أن اختلاف العلماء إضاعة للدين.

يقول بعض التنويريين: إن الفقهاء مختلفون في مسائل كثيرة، مثلاً؛ في مسألة وجوب الخمس في الهدية، قال بعض الفقهاء بتعلق الخمس فيها، بينما قال بعض من الفقهاء بعدم تعلق الخمس، وكذلك في مسألة حرمة استقبال واستدبار القبلة حال التخلّي، فبعض الفقهاء يُفتي بالحرمة وبعض الفقهاء لا يفتي بالحرمة، و في مسألة مقدار الكرّ، الماء الكثير الذي لا ينجس بمجرد ملاقة النجاسة إلا إذا تغيرت صفاته الثلاث اللون والرائحة والطعم بالنجاسة، فيوجد خلاف بين الفقهاء في مقدار الكر، فقال فريق بأن مساحته سبعة وعشرون شبراً، وقال فريق ثان ستة وثلاثون شبراً، وقال فريق ثالث اثنان وأربعون وسبعة أثمان الشبر، فيتضح من هذه الأمثلة وغيرها، أن هناك خلافاً بين الفقهاء، فإذا كان هناك خلاف بين الفقهاء فنحن نواجه مشكلة في مسألة التقليد، مَنْ نُقلد؟، كل عالم عنده رأي يختلف عن العالم الآخر! كما أن هؤلاء لما اختلفوا ضاع الدين بين اختلافهم، فأصبحنا لا نعرف ما هو حكم الله (تبارك وتعالى) في مقدار الكرّ، فالمسألة بها ثلاثة أقوال فأبي قول هو المطابق للواقع، نحن لا نعلم! وعليه لا معنى للتقليد مع وجود اختلاف الآراء، فإن اختلاف الآراء يحدث مشكلة في مسألة التقليد.

التعليق على المحاولة الثالثة:.

ذكرنا فيما تقدم معالجة لهذه الشبهة تشتمل على جوابين هما:

الجواب الأول: ليس كل تعاليم الدين يوجد فيها خلاف.

الجواب الثاني: إن وقوع الخلاف لا يمنع من الرجوع إلى المتخصص، فالأطباء مختلفون ومع ذلك يرجع إليهم.

وإضافة إلى هذه المعالجة نذكر في هذا المقام معالجة أخرى، وهي المعالجة التي تعتمد على تحديد شروط الفقيه الذي يجوز تقليده، حيث يوجد احتمالان:

الاحتمال الأول: أن نقول: من شروط الفقيه أن يكون حيًّا وأعلم، وعلى هذا الاحتمال فمن الواضح أننا لا نواجه مشكلة، لأن المقلد لا ارتباط له بالآراء المختلفة، فشغله مع أعلم الأحياء، وأعلم الأحياء له رأي واحد. فإذا بنينا على اشتراط الحياة والأعلمية، فستكون هذه الشبهة مقلوعة من جذورها.

الاحتمال الثاني: أن نقول: بعدم اشتراط الحياة والأعلمية، أي: من حق كل مؤمن أن يقلد أي فقيه ولو كان ميتاً قبل ست مائة سنة أو لم يكن أعلم العلماء. هنا قد يتصور البعض أنه توجد مشكلة، ومع ذلك نقول إنه لا توجد أي مشكلة بل العكس من ذلك، ففي هذا يوجد تخفيف على المقلدين، لأن كل واحد منا بإمكانه أن يختار الآراء السهلة، مثلاً؛ في مسألة وجوب الخمس في الهدية يقلد الفقيه الذي يفتي بعدم تعلق الخمس، مما يجعله في سعة، وفي

مسألة حرمة استقبال واستدبار القبلة حال التخلي، يقلد من يفتي بعدم الحرمة، فيكون في فسحة فإذا لم نبن على اشتراط الحياة والأعلمية سوف نفتح باب التخيير في مسألة التقليد، ويكون كل إنسان في سعة مخيراً في تقليد الفقهاء، لأن الدليل قام على حجية فتوى الفقهاء وهو أثبت التخيير، و لكن على المقلد الذي يريد أن يتخير بين آراء المراجع مراعاة ضوابط التخيير، ومنها: أن جواز التخيير مشروط بعدم تأديته إلى مخالفة الوظيفة القطعية، فمثلاً إذا اختلف الفقهاء فيمن يسافر عشر مرات في الشهر إلى عمله، هل هو كثير سفر؟ فوظيفته التمام أم لا فوظيفته القصر؟ هنا سوف يكون المكلف بناء على عدم اشتراط الحياة والأعلمية مخيراً، ولكن التخيير لا يعني أن يقلد في اليوم الأول من يقول بثبوت عنوان "كثير السفر" فيصلي تماماً، ثم في اليوم الثاني يقلد الفقيه الآخر ويصلي قصراً، لأنه سوف يعلم بأنه خالف الوظيفة، فإن الباري (تبارك وتعالى) أوجب عليه صلاة واحدة، إما على نحو التمام وإما القصر، فإذا صلى في يوم تماماً وفي يوم آخر قصراً، سوف يقطع بأنه خالف الوظيفة إما في اليوم السابق أو في اليوم الحالي.

أيضاً إذا وجد علم إجمالي منجز أو حجة إجمالية، فلا يجوز التخيير، ونبين ذلك من خلال المثال: إذا اختلف الفقهاء في (البيع المعاطاتي) - أي البيع الذي لا يوجد فيه لفظ (بيع سلم واستلم) - فقال بعضهم بالصحة وقال بعضهم بالفساد، فجاء شخص وباع كتاباً بمائة ريال معاطاة، فإن هذا الشخص سوف يعلم بفساد البيع فإن كان قد باع الكتاب فالكتاب باقٍ على ملكه

ولا يجوز له أن يتصرف في الثمن أو بصحة البيع فلا يجوز له أن يتصرف في الكتاب إذا كان بائعاً، ولكن يجوز له أن يتصرف في الثمن، فهنا يوجد عنده علم إما بعدم جواز التصرف في الكتاب أو عدم جواز التصرف في الثمن، وهذا العلم منجز عقلاً، فيقتضي هذا العلم أن يحتاط المكلف لا أن يتخير.

إذن ، نحن مع اختلاف الفقهاء لا نواجه مشكلة في مسألة التقليد، لأننا إما أن نشترط الحياة والأعلمية فنكون معنيين بفتوى فقيه محدد ، أو لا نشترط ذلك فنكون مخيرين ولكن ضمن قيود وشروط التخيير، وليس في ذلك مشكلة، لأننا عبيد لله (تبارك وتعالى) والباري (جل شأنه) أمرنا بالرجوع إلى الفقهاء، ومقتضى الاعتقاد بحكمة الله (تبارك وتعالى) أن نخضع لله سبحانه في أحكامه، فنحن قد لا ندرك مصلحة الإرجاع إلى الفقهاء في صورة الاختلاف، إلا أن الله (تبارك وتعالى) وهو علام الغيوب ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^{٧٣}، أمرنا بذلك، فمقتضى العبودية لله (تبارك وتعالى) أن نخضع لأحكامه وأن نخضع لأوليائه الذين جعلهم عزّ وجل خلفاءه في أرضه ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^{٧٤}، ومعنى (خليفة) النائب الذي يقوم مقام الله (تبارك وتعالى) ويُظهر علمه وإرادته بين عباده.

مسلم بن عقيل مدرسة تجسيد الخضوع لله تعالى ولأوليائه:.

^{٧٣} سورة آل عمران، الآية ٦٦.

^{٧٤} سورة البقرة، الآية ٣٠.

من الدروس التي نستفيد منها في ملحمة الحسين عليه السلام، درس الخضوع لأولياء الله والتعبد بأحكام الله (تبارك وتعالى)، فمسلم بن عقيل عليه السلام هذا الإنسان الكامل - الذي بلغ أعلى مراتب القرب من أئمة أهل البيت عليهم السلام، و بين لنا الإمام الحسين عليه السلام عظيم قدره لما أرسله إلى الكوفة حيث قال: "وأنا باعث إليكم أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي مسلم بن عقيل" ^{٧٥}. يعطينا درساً في الخضوع لأهل البيت عليهم السلام، فمسلم كان عالماً محيطاً بظروف زمانه لا تهجم عليه اللوالبس، ولكن لما قال له الإمام الحسين عليه السلام أذهب إلى الكوفة، كان يعلم بغدر أهل الكوفة، يعلم بقلّة الشيعة فيها وأن الأغلبية ليسوا على مذهب أهل البيت عليهم السلام، وبوادر الشهادة كانت له واضحة جلية وسيد الشهداء عليه السلام أخبره بالشهادة فقد نقل ابن أعثم الكوفي: قال له الإمام عليه السلام: "وأنا أرجو أن أكون أنا وأنت في درجة الشهداء" ^{٧٦}، فهو يعلم بالمصير الذي هو يسير إليه، ومع ذلك ذهب خاضعاً طائعاً لأمر الإمام الحسين عليه السلام، لأن الحسين عليه السلام إمام معصوم كلامه نور و أمره رشد.

الدعوة إلى الحرية المطلقة:

الملح الثاني: الدعوة إلى الحرية المطلقة في الاعتقاد والفكر والتعبير والسلوك.

^{٧٥} مستدرك سفينة البحار، ج ٥، ص ١٣٨.

^{٧٦} كتاب الفتوح، ج ٥، ص ٣١.

منطلقات التنويريين في الحرية المطلقة:.

من الملامح التي تحدد التنويريين بشكل عام والذين يعملون منهم في واقعنا الشيعي بشكل خاص الدعوة إلى الحرية المطلقة في الاعتقاد والتفكير والفكر، والدعوة إلى إلغاء القيود التي وضعها الدين في السلوك والتعبير ، و التنويريون ينطلقون لإثبات الحرية المطلقة من منصات متعددة، وفي بداية حديثنا عن الحرية التنويرية نذكر منطلَقَيْن للتنويريين:

المنطلق الأول: الحرية حق طبيعي للإنسان.

يذكر بعض التنويريين الغربيين أن الإنسان ككائن حيّ يعيش على هذا الكوكب توجد له جملة من الحقوق الطبيعية التي تقتضيها الطبيعة، كحق الحياة والتوطن والأمن، ومن هذه الحقوق الطبيعية يأتي حق الحرية، فمن حق الإنسان طبيعياً أن يكون حراً.

المنطلق الثاني: حرية المعتقد والفكر في الدين .

وهذا المنطلق هو ما يذكره التنويريون المسلمون، فهم من جهة يعتقدون بالدين ومن جهة أخرى هم معجبون بالمنتج الغربي خصوصاً منتج الفكر الليبرالي ومنه الحرية، ولهذا هم يحاولون أن يوفقوا بين الدين من جهة وبين المنتج الغربي من جهة أخرى و في عملية التوفيق هذه أرادوا أن يصبغوا الحرية الليبرالية بصبغة شرعية، فأخذوا يستدلون بجملة من النصوص الدينية على الحرية الليبرالية، وفي الأعم الأغلب هم يستدلون بنصين:

النص الأول: قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^{٧٧}، فإن هذه الآية في منظورهم تدل على حرمة أن يُكره المسلم غيره على عقيدته، وإذا كان يحرم علينا أن نكره الآخر على عقيدتنا فهذا يعني أن من حق كل إنسان أن يعتقد بأي عقيدة ويتدين بأي دين من دون أي إكراه ومن دون أي محاسبة ومعاينة.

النص الثاني: ورد عن سيدنا ومولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة: "ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً"^{٧٨}.

فقد قال هؤلاء: أن هذا النص يدل على أن الله تعالى خلق الإنسان حراً، وجعل جزءاً من تكوينه ووجوده أنه حر "وقد جعلك الله حراً"، فإذا كان حراً فلا يجوز أن يُقيّد في فكره وسلوكه، بل ينبغي أن يعطى حرية الاعتقاد وحرية التعبير.

ومن اللطيف أنه توجد جماعة في إحدى البلاد الإسلامية بعنوان "المتدينون متنورو الفكر"، وهم يزعمون أن الإنسان حر حتى عن العبودية لله (تبارك وتعالى)، ويقولون إن الإنسان جعل وخلق حراً من قبل الله (تبارك وتعالى) فلا يكون عبداً حتى لله (تبارك وتعالى)، ويعملون على توجيه النصوص القرآنية والروائية التي تعبر عن الإنسان بأنه عبد لله (عزّ وجل) بأنها نصوص متأثرة باللغة العربية التي كانت في زمن نزول القرآن الكريم ومخاطبة النبي ﷺ، والعرب في ذلك الزمان يطلقون على المطيع لفظة (العبد)، فنحن - مثلاً - نقول: "عبد

^{٧٧} سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

^{٧٨} شرح نهج البلاغة، ج ١٦، أقوال حكيمة في وصف الدنيا وفناء الخلق.

الزهاء ، عبدالحسين " ونقصد من ذلك مُطيعاً للزهاء ﷺ و مطيعاً للحسين ﷺ، فاللغة العربية كانت تطلق لفظة العبودية بمعنى الطاعة، وهذا هو المقصود، فالإنسان ليس ملكاً أو رِقاً لله (تبارك وتعالى) وإنما هو حرٌّ مُطيعٌ لله (عز وجل).

معتقدو الحرية الدينية والأحكام الشرعية:.

وقد اتخذ المعتقدون بالحرية الدينية المطلقة موقفاً سلبياً تجاه جملة من الأحكام الدينية.

الحكم الأول: عدم إقرار الكافر غير الكتابي على دينه.

فالإنسان إما أن يكون مسلماً أو يكون كافراً كتابياً أو يكون كافراً غير كتابي، فإذا كان مسلماً أو كافراً كتابياً يقر على دينه، و أما إذا لم يكن لا يقر على دينه ، فقال هؤلاء: نحن لا يمكن أن نقبل هذا الحكم لأنه يتنافى مع الحرية الدينية. ولا بد من الإشارة إلى أن ملف الإسلام والموقف من الكافر ملف واسع جداً، فيه حيثيات وجهات متعددة، والإسلام لا يدعو إلى قتل الكافر مباشرة ، وإنما يدعو إلى هدايته ، فقد جاء الإسلام للهداية والرحمة : فشعار الإسلام (المرحمةُ المرحمةُ اليوم تُعزّ الحُرمة)^{٧٩}، ويقول تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^{٨٠}.

^{٧٩} عيون الأثر: ج ٢ ص ٢٢٣.

^{٨٠} سورة النحل الآية ١٢٥.

فالموقف الأولي من الكافر هو الدعوة بالأسلوب الحسن. نعم، إذا أُلقيت الحجة على الكافر وهو رفض الحق عنادًا وتقصيرًا ولم يدعن للقانون الإسلامي، حينئذ يكون موقف الإسلام معه موقفًا سلبيًا، فالإسلام لم يأت مباشرة لكي يقطع الرؤوس ويقتل الكفار ويُعجل بهم إلى نار جهنم، بل جاء الإسلام لهدايتهم لكي يكونوا في جنة الله (تبارك وتعالى) وفي رضوانه ومرضاته باتباع الطريق الذي يوصل إلى مرضاة الله (تبارك وتعالى).

الحكم الثاني: قتل المرتد.

يقسم الفقهاء المرتد الذي كان مسلماً ثم خرج عن الإسلام إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: المرتد الأنثى، و حكمه يُحبس.

القسم الأول: المرتد الذكر. الرجل إذا ارتد. و هو صنفان:

الصنف الأول: المرتد عن فطرة، وهو الذي تولّد على الإسلام ثم خرج بعد ذلك من الإسلام، والفقهاء يحكمون بقتله ولا يُستتاب.

الصنف الثاني: المرتد عن ملة، و هو الذي كان كافراً ثم أسلم ثم ارتد. رجوع إلى الكفر. ، وحكمه أنه يُستتاب، فإذا رجع إلى الإسلام وإلا قتل. ففي صحيحة علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن الكاظم عليه السلام: "قلتُ له: مسلم تنصر، قال: يقتل ولا يستتاب، قلت: فنصراني أسلم ثم ارتد، قال:

يستتاب فإن رجع وإلا قتل"^{٨١}، و التنويريون لهم موقف رافض لهذا الحكم بدعوى أنه يتنافى مع حرية الإنسان في الاعتقاد.

الحكم الثالث: الإقصاء لأهل الضلال والشبهات، والحجر على مقالاتهم وكتابتهم ونتائجهم الفكري.

الموقف من أهل الضلال والإضلال:

ففي صحيحة داوود بن سرحان، قال أبو عبد الله عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم أهل الريب والبدع من بعدي فأظهر والبراءة منهم وأكثروا من سبهم والقول فيهم والوقية وباهتوهم كيلا يطمعوا في الفساد في الاسلام"^{٨٢}، فوظيفتنا نحن تجاه الذين يثيرون الشبهات بعنوان حرية الفكر وحرية التعبير أن نظهر البراءة منهم.

وقد يتصور البعض أن إظهار البراءة من المنحرفين الذين يشككون الناس في الدين مجرد سلوك شخصي يسلكه بعض المتطرفين في المجتمع، وبالتالي نحن لا ينبغي علينا أن نواجه أهل البدع، بل نواجه هؤلاء الذين يواجهون أهل البدع لأنهم يثيرون الفتنة في المجتمع! وقد غاب عن هؤلاء ما نصت عليه النصوص المعتمدة، ومنها صحيحة داوود بن سرحان السابقة، فقد نص أعلامنا الكبار على صحتها هذه الرواية واستفادوا منها في استنباط جملة من الأحكام

^{٨١} الكافي، ج ٧، باب حد المرتد، ح ١٠.

^{٨٢} الكافي، ج ٢، باب مجالسة أهل المعاصي، ح ٤.

الشرعية، ومنها التعامل مع أهل الريب والبدع ، فقد قال النبي الأعظم ﷺ: " فأظهروا البراءة منهم وأكثروا من سبهم والقول فيهم والوقية وباهتوهم كيلا يطمعوا في الفساد في الاسلام"، وقد ذكر المرحوم المجلسي رحمه الله والسيد السيستاني (حفظه الله تعالى): أن المقصود من "باهتوهم" أي اقطعوا حججهم بالأدلة والبراهين و أثبتوا بطلان ما يعتمدون عليه في ترويج الشبهات، حتى لا يطمعوا في التأثير في الناس وحرفهم عن عقائدهم "لكي لا يطمعوا في الإفساد في الدين".

التنويري المتحرر لا يعجبه هذا الحكم، لأنه يتنافى مع حرية التعبير وحرية الفكر، فيزعم أن في هذا الحكم تشدد ومصادرة لحق الناس في التعبير، فمن حق كل إنسان أن يعبر كما يشاء. ومما لا شك فيه أنه لا يوجد إنسان في العالم يقول: بأن من حق كل إنسان أن يعبر كيفما يشاء، فأمرىكا اليوم عاصمة التنوير والتطور، هل يقبلون للدواعش أن يروجوا أفكارهم في أمريكا؟! بالطبع كلا لا يقبلون.

فلو قال النازي أو الفاشي: أنا لا أريد أن أحمل سلاحاً ولا أريد أن أقتل أحداً، ولا أصنع أحداً ولا أسب أحداً، و إنما أريد أن أروج لأفكاري، أو أراد شخص ديكتاتوري أن يروج للديكتاتورية بالكتابات والخطب هل يقبلون منه ويعطونه منصة إعلامية ويسمحون له أن يتحدث مع الناس؟! إنما يرفع شعار الحرية المطلقة في مقابل المتدينين لكي يخرج قس فيشتتم النبي ﷺ أو ملحد فيستهزئ بعقائد المؤمنين بلا حساب ، فشعارات حرية الفكر تعمل هنا، ولا

تعمل فيما إذا أراد شخص أن يعرض أفكاره التي على خلاف أفكارهم، والتي يعتقدون هم أنها أفكار متحيزة ومتمدنة.

موقف الإسلام من الحرية:-

سنعرض تحت هذا العنوان خمس من النقاط ، و من خلال هذه النقاط . إن شاء الله . سيتضح موقف الإسلام من الحرية بشكل عام ، وأيضاً من الحرية التي يروج لها التنويريون^{٨٣} :

النقطة الأولى: بيان مفهوم الحرية، وأقسامها.

كلمة "الحرية" إذا أطلقت يقصد منها أحد معنيين:

المعنى الأول: الحرية التكوينية.

والمقصود بها الاختيار الذي يعرفه الفلاسفة بكون الفاعل إذا شاء أن يفعل فعل، وإذا لم يشأ أن يفعل لا يفعل ، و نحن بالوجدان ندرك أن

^{٨٣} - النقطة الأولى: بيان مفهوم الحرية، وأقسامها.

النقطة الثانية: منشأ ثبوت حق الحرية للإنسان.

النقطة الثالثة: هل الدعوى إلى الحرية المطلقة دعوى عقلانية يقبلها العقل أم هي دعوى جزافية يرفضها العقل؟

النقطة الرابعة: بيان موقف الإسلام من الحرية.

النقطة الخامسة: هل يدل قوله تعالى: (لا إكراه في الدين) على الحرية الدينية المطلقة؟

عندنا اختياراً بالنسبة إلى جملة من الأفعال، فبعض الأفعال واقعة تحت قدرتنا جزماً، مثل الحضور إلى الحسينية، فالحضور أمر اختياري، بإمكاننا أن نحضر وبإمكاننا أن لا نحضر، فنحن بالوجدان ندرك أن عندنا حرية تكوينية، كما أننا بالوجدان ندرك أن حريتنا التكوينية نسبية، فنحن لا نقدر على كل شيء، لأن بعض الأفعال لا يقدر عليها إلا الله (تبارك وتعالى)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^{٨٤}، ونحن ندرك أن بعضنا يقدر على أفعال لا يقدر عليها البعض الآخر. إذن، هناك حرية تكوينية وهي الاختيار، والحرية التكوينية نسبية، فالله (تبارك وتعالى) هو الذي أعطانا الاختيار والقدرة وقدر القدرة للعباد، وقسمها عليهم بنحو متفاوت، ونحن الشيعة من عقيدتنا أن الباري (تبارك وتعالى) أعطانا القدرة وهو أيضاً يديم لنا القدرة، فنحن نحتاج إلى الله (تبارك وتعالى) في أصل وجود القدرة والاختيار و أيضاً نحتاج إلى الله (عز وجل) في بقاء القدرة والاختيار، "لا حول ولا قوة إلا بالله"، "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين"^{٨٥}.

المعنى الثاني: الحرية القانونية.

^{٨٤} سورة فاطر، الآية ١٥.

^{٨٥} بحار الأنوار، ج ٢، باب نفى الظلم والجور عنه تعالى، وإبطال الجبر والتفويض وإثبات الأمر بين الأمرين، وإثبات الاختيار والاستطاعة، ج ٣٠.

والمقصود بها أن للإنسان حق أن يعتقد بعقيدة ما أو أن يفكر بطريقة ما، أو أن يختار فكراً ما أو أن يفعل سلوكاً ما من دون أن يعاقب أو يعاتب أو يلام على عقيدته أو فكره أو سلوكه، ولأن له هذا الحق فلا يجوز لأحد أن يجعل عليه قيوداً عقدية أو فكرية أو سلوكية.

و هذه الحرية (القانونية) تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الحرية المطلقة.

وهي أن يقال بعدم وجود قيود تقيد الإنسان مطلقاً، في جميع الاعتقادات والأفكار والأفعال، وهو مطلق العنان بأن يعتقد كيفما يشاء ويفكر بأي طريقة يشاء ويفعل أي فعل يشاء.

القسم الثاني: الحرية النسبية المقيدة.

وهي الحرية التي تعني أن للإنسان أن يعتقد ببعض العقائد، وأما البعض الآخر من العقائد فهي محظورة - يوجد قيود -، أو له أن يفعل بعض الأفعال وأما البعض الآخر فتوجد فيه قيود ومحظورات، فليس له أن يفعل ما يشاء دون عقوبة ودون عتب ودون لوم. إن الحرية القانونية سواء كانت مطلقة أو مقيدة لها أصناف كثيرة، كالحرية الدينية والفكرية، وحرية التوطن والسلوك والتعبير وغير ذلك .

النقطة الثانية: منشأ ثبوت حق الحرية للإنسان.

بعد أن تعرّفنا على مفهوم الحرية القانونية . وهو مجال حديثنا ، نأتي إلى نقطة أساسية وجوهرية في بحث الحرية، نعرضها من خلال هذا السؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا: ما هو منشأ ثبوت حق الحرية للإنسان؟

إذا كنا نعتقد بأن الإنسان حر، سواء كانت حريته مطلقة أو مقيدة فمن حقنا أن نسأل عن المنشأ الذي أثبت الحرية للإنسان، و هذا السؤال مهم جداً ، لأنه يحدد لنا هل الحرية الثابتة للإنسان حرية مطلقة أم هي حرية مقيدة؟ إن منشأ الحرية يشكل العلة التي أوجدت الحرية، فإذا تعرّفنا على العلة التي أثبتت حق الحرية فسوف نتعرف على المعلول . المقتضى . وهو نفس الحرية، هل هو حرية عامة أم خاصة، مطلقة أم مقيدة؟

إن من الواجب على المؤمن أن يكون كيساً فطناً لا يخدع بالعبارات الطنانة والجدابة، بل عليه أن يحفر في جذور هذه العبارات، لكي يرى هل يوجد أساس يمكن أن يبنى عليه بناء الحرية! فالحرية ليست إلا أغصان وأوراق تتفرع من جذور، فلا بد أن نحفر ونصل إلى الجذور لنرى هل تنتج لنا حرية مطلقة أو ينتج لنا حرية مقيدة.

منشأ الحرية:

الباحثون في منشأ الحرية انقسموا إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم منهم أعطانا موقفاً تجاه منشأ الحرية:

الموقف الأول: منشأ الحرية الطبيعية.

الحرية حق طبيعي للإنسان، فالطبيعة هي التي طورت الإنسان من خلية بدائية وجعلته بهذه الهيئة، إذ بناء على نظرية النشوء والارتقاء تحول الإنسان من خلية بدائية إلى هذه الطبيعة التي هو عليها الآن، فالطبيعة تكفلت به و نقلته من طور إلى طور، وهي التي منحتة جملة من الحقوق، كحق الحياة والتوطن و الأمن... الخ، ومن هذه الحقوق حق الحرية ، ولهذا يُعبر أصحاب هذا الموقف عن حق الحرية بأنه حق طبيعي، ومعنى طبيعي أن الطبيعة منشأ ثبوت هذا الحق لأفراد الإنسان.

و قد واجه أصحاب هذا الموقف سؤالاً صعباً جداً وهو: إن الطبيعة ليست إلا هذه المادة التي تكون هذه الأجسام الموجودة في عالم المادة ، ومن الأجسام التي تكونها المادة أجسام الأحياء و منها أجسام الناس ، فالمادة ليست شيئاً مخالفاً للناس و سائر الأجسام فكيف تكون منشأ لإعطاء حق الحرية للناس ، و الطبيعة ليست إلا هذه المادة العمياء الصماء، فكيف يكون لها حق أن توزع الحقوق على الموجودات؟

الموقف الثاني: منشأ الحرية هو التباني و التواضع والاتفاق .

إن الليبرالي الذي يعتقد بثبوت حق الحرية للإنسان يصادر هذا الحق عن الأنعام حيث إنه يذبحها ويأكل لحمها ويسلخ جلدها ويحولها إلى ثوب أو حذاء ، فلماذا تضامنت الطبيعة مع الإنسان وأعطته حقوقاً ك(حق الحياة

والأمن و الحرية) ، ولكنها - وهي التي أنتجت الحيوان أيضاً - لم تعط الحق للحيوان؟

هذا السؤال صعب جداً جعل جملة من المفكرين يرفضون الموقف الأول (الحرية حق طبيعي) و يذهبون إلى أنه لا واقعية للقول بأن الطبيعة توزع الحقوق على الموجودات، فاختار هؤلاء المفكرون أن الحرية حق وضعي.

ومعنى أن الحرية حق وضعي هو: الناس تباثوا واتفقوا على أن يكون لهم حق الحرية، وقبل أن يتفق الناس لم توجد حقوق طبيعية، فلم يوجد حق الحياة ولا الأمن ولا التوطن ولا الحرية، ولكن الناس لأجل مصالح نظامية، ولكي يقوم نظامهم الاجتماعي اجتمعوا واتفقوا على أن تكون هناك حقوقاً، لأنه من دون الحقوق يتحول المجتمع الإنساني إلى غابة وفوضى، فالحقوق من عقود اجتماعية وهذه العقود أنشأت لنا حق الحرية، ولهذا يعتبر هؤلاء حق الحرية حقاً وضعياً، لأن الناس تواضعوا عليه وليس حقاً طبيعياً.

و هؤلاء - أيضاً - واجهوا جملة من المشاكل الفكرية، ونذكر منها ثلاث مشاكل:

المشكلة الأولى: هي أن موقف هؤلاء لم يعط جواباً جذرياً يقطع السؤال عن منشأ الحرية ، ولم يقدم حلاً نهائياً ، فنحن نوجههم لهم هذا التساؤل: من أين جاء حق الحرية؟ فإن قالوا: بسبب اتفاق الناس، فنحن أيضاً من حقنا أن نسألهم: ومن أين جاء للناس حق أن يجعلوا حق الحرية؟

فهم يزعمون أن الناس اتفقوا فيما بينهم وصار حق الحرية إلزامياً، ولا يجوز لشخص أن ينافي هذا الحق في أي فعل وفي أي سلوك، فمن أين جاء هذا الإلزام؟ فإن قالوا: من العقد، والعقد جاء بسبب اتفاق الناس، فنرجع السؤال مرة أخرى : ومن أين جاء للناس حق أن يلزموا بعقدهم هذا ؟ و هذا سؤال لا بد أن يذكر له جواب ، و هؤلاء في مقام الجواب عليه بين أن يرجعوا إلى الموقف الأول، أو أن يذكروا موقفاً آخر.

المشكلة الثانية : إن أصحاب هذا الموقف يزعمون أن وجود العقد الاجتماعي الذي ينص على الحرية يجعل الاستمرار في العقد لازم ، فلا يحق لأحد من الناس أن ينسحب من هذا العقد ويتصرف على خلاف حريات الناس، وقولهم هذا هو تقييد للحرية وفيه تكبيل لحرية الناس، لأن من حق الإنسان أن ينسحب من عقد الحرية هذا، ولكنهم يقولون ليس من حقه، وذلك لأن هناك جهة تلزمه بعدم الانسحاب، وعندما نسألهم: ماهي تلك الجهة؟ يقولون الناس، وهنا تقفز المشكلة كيف نلزم الناس ونقيد حريتهم من أجل حرية الناس ، فأبي مراعاة لكرامة الناس و حريتهم هذه؟!!

المشكلة الثالثة: هي أن حق الحرية إذا كان نتيجة عقد اجتماعي، فهذا يعني أن الملزم بالحرية من كان طرفاً في العقد، والذين اجتمعوا حول الطاولة المستديرة وقرروا أن ينشؤوا حق الحرية للناس فهؤلاء هم الملزمون فقط ، أما من كان خارج غرفة الاجتماع، لماذا يُلزم بعقد هؤلاء؟

فلو فرضنا أنه قبل مائة سنة أو مائتين سنة اتفق الناس على أن يكون الناس أحراراً، فمن تَوَلَّد اليوم ليس طرفاً في هذا العقد الذي وقع قبل ولادته بمائة أو مائتين سنة، فلماذا يُلْزَم بهذا العقد؟ فمن حقه ألا يقبل هذا العقد، وبالتالي من حقه أن يتصرف على خلاف الحرية، ومن حقه أن يكون ديكتاتورياً نازياً فاشياً، يصادر حقوق الناس ويسلب أموالهم ويقتلهم، ومن حقه أن يفعل ما يشاء لأجل مصلحته، لأنه لا ملزم برعاية الحقوق إلا العقد، والمفروض أنه ليس طرفاً في العقد.

إذن ، هذه الموقف يؤسس لفتح المجال للتيارات المتطرفة والمنحرفة التي تعمل على خلاف حريات الناس ، فهو ليس الموقف الصحيح ، فلا يمكن أن نقول بأن منشأ الحرية العقد الاجتماعي.

الموقف الثالث: منشأ الحرية هو الله (تبارك وتعالى).

الإلهي الذي يعتقد بوجود الله (تبارك وتعالى) يرى أن: الله (تبارك وتعالى) هو الذي أعطى الإنسان حق الحرية، وإن كان عند الإنسان حق يسمى بحق الحرية فهو من الله (تبارك وتعالى)، وبالتالي تحديد حق الحرية يكون تابعاً لإرادة الله (تبارك وتعالى). و تنسب إلى الإمام السجاد عليه السلام عبارة لطيفة جداً وهي: "أعلم - رحمك الله - إن لله عز وجل عليك حقوقاً محيطية بك في كل حركة تحركتها، أو سكنة سكنتها، أو حال حلتها، أو منزلة نزلتها، أو جارحة قلبتها، أو آلة تصرفت بها، بعضها أكبر من بعض. وأكبر حقوق

الله عليك ما أوجبه لنفسه تبارك وتعالى من حقه الذي هو أصل الحقوق، ومنه تتفرع، ثم أوجبه عليك لنفسك من قرنك إلى قدمك على اختلاف جوارحك، فجعل لبصرك عليك حقاً، ولسمعك عليك حقاً، وللسانك عليك حقاً، وليدك عليك حقاً، ولرجلك عليك حقاً، ولبطنك عليك حقاً، ولفرجك عليك حقاً. فهذه الجوارح السبع التي بها تكون الأفعال. ثم جعل عز وجل لأفعالك عليك حقوقاً، فجعل لصلاتك عليك حقاً، ولصومك عليك حقاً، ولصدقتك عليك حقاً، ولهديك عليك حقاً، ولأفعالك عليك حقاً... إلخ^{٨٦}.

فإن المستفاد من هذه العبارة النورية أن الحق أولاً وبالذات لله (تبارك وتعالى)، ثم من حق الله (تبارك وتعالى) تترشح حقوق للخلقة.

الدليل على أن الله تعالى هو منشأ الحقوق :-

يُقيم الإلهيون أدلة كثيرة على أن منشأ الحق هو الله (تبارك وتعالى)، و سنعرض دليلاً واحداً يتكون من عدة مقدمات:

المقدمة الأولى: إن الله (تبارك وتعالى) هو الذي خلق الممكنات ومنها البشر، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^{٨٧}، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

^{٨٦} تحف العقول ص ٢٥٥.

^{٨٧} سورة الأنعام، الآية ١٠٢.

تَعْمَلُونَ^{٨٨}، ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾^{٨٩}، فالباري (تبارك وتعالى) أوجد الأشياء ولم تك شيئاً في الزمان الماضي، "كان الله ولم يكن معه شيء"، نحن كنا عدم لا شيء ولا تحقق ولا وجود، ثم الباري (تبارك وتعالى) بجوده وكرمه أخرجنا من العدم إلى الوجود، ومن لا شيء إلى الشيئية، و أعطانا نعمة الوجود ثم منّ علينا بنعم كثيرة، ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾^{٩٠}.

المقدمة الثانية: إذا كان الله (تبارك وتعالى) هو الذي أوجدنا فهو مالك لنا؛ إذ هو من أخرج من العدم ، وحقق لا من شيء ، "إنا لله وإنا إليه راجعون"، فنحن لله (تبارك وتعالى)، ونحن ملكه ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾^{٩١}.

المقدمة الثالثة: إذا كان الله تبارك وتعالى مالكاً للموجودات والبشر، فمن حقه (تبارك وتعالى) أن يجعل قوانين تكوينية واجتماعية تدير حياة البشر، لأن من ملك شيئاً فله حق أن يتصرف في ملكه ، فلو أن شخصاً جمع أموالاً ثم بنى مصنعاً أليس من حقه أن يجعل نظاماً في هذا المصنع؟ فيحدد وظائف الموظفين، ويحدد سلم الرواتب وطبيعة عمل الموظفين، مع أنه لم يوجد

^{٨٨} سورة الصافات، الآية ٩٦.

^{٨٩} سورة الطلاق، الآية ١٢.

^{٩٠} سورة النحل، الآية ١٨.

^{٩١} سورة هود، الآية ١٢٣.

المصنع من العدم وإنما جمعه من مادة موجودة، فإذا كان لمالك المصنع حق، فله (تبارك وتعالى) - وهو مالك الوجود الذي أوجد الكائنات من العدم - حق أن يتصرف بصورة أجلى وأوضح، وعلى غيره أن يخضع له، وهذا برهان عقلي بينه القرآن الكريم في سورة الزمر^{٩٢} يقول تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۚ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ۚ قُلْ أَفَعَيِّرُ اللَّهَ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ۚ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۚ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ۚ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^{٩٣}.

فلأن الله خالق كل شيء فإن له مقاليد السموات والأرض، وبالتالي لا يجوز أن يُعبد غيره، فالذي له حق بالأصالة هو الله (تبارك وتعالى)، وبالتالي إذا اعتقدنا بوجود الله (عز وجل) واعتقدنا بعموم سلطه (تبارك وتعالى)، ثم قام الدليل على أن الله (تبارك وتعالى) قد كلفنا ببعض التكليفات، وجعل لنا قوانين ورتب مجموعة من الحقوق، فيجب علينا أن نلتزم بأحكامه وقوانينه، وليس من حقنا أن نعترض على أحكامه (تبارك وتعالى)، لأنه المالك المطلق

^{٩٢} في الآيات ٦٢ - ٦٧.

^{٩٣} - سورة الزمر : آية ٦٢.

الذي يعطي الحقوق ويقننّها، فإن أعطى حق الحرية بنحو الإطلاق يكون مطلقاً، وإن قيده يكون مقيداً.

و هذا يعني أن نقاشنا مع الليبرالي لا ينبغي أن يبدأ من مسألة الحرية ، ولو بدأ من عندها فهذا يعني وجود خلل منهجي ، و للأسف الليبرالي يبدأ من هذا النقطة فيقول لنا : لديكم جملة من الأحكام، كعدم إقرار الكافر، و أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و قتل المرتد، و الحجر على كتب الضلال وهى . الأحكام . تشتمل على تدخل في الحريات الشخصية، وأنا لا أقبل منكم هذه الأحكام لأنها تصادر الحرية!

وجوابنا على كلامه هو: إن هذه الأحكام في عقيدتنا صدرت من الله (تبارك وتعالى)، والباري (جل شأنه) عندنا هو الذي يحدد الحرية، و من أحكامه نحن ننتزع حرية الإنسان، ونعرف هل هي مطلقة أو مقيدة، فكيف تريد منا أن نرفع اليد عن الأحكام بالحرية، مع أن الحرية في منظورنا تابعة لأحكام الله (تبارك وتعالى)؟!!

نعم ، إذا أردت أن تكون منطقياً منهجياً تفكر بطريقة صحيحة، فعليك أن تبدأ النقاش معنا من دليل إثبات وجود الله (تبارك وتعالى) وصحة النبوة وصحة نسبة هذه الأحكام إلى الله (تبارك وتعالى). وأما مع الاعتقاد بنسبة هذه الأحكام إلى من له الحق بالأصالة ومن بيده تحديد الحرية، فمثل هذا المنهج ليس منهجاً صحيحاً، لأنه نقاش في الحرية نفسها ، بينما الحرية عندنا فرع تبني على أصل، وهذا ما يجعل مناقشتك ليست مناقشة علمية.

نحن المتدينون في مقابل التنويريين والليبراليين، نعتقد أنه لا يمكن أن يُبنى قانون حقوقي، بل لا يمكن أن يبنى تشريع ولا نظام أخلاقي إلا في ظل الاعتقاد بوجود الله (تبارك وتعالى). ولكم أن تعبروا عن هذه النظرية بنظرية **﴿إلى ربك المنتهى﴾**، فكل شيء ينتهي إلى الله (تبارك وتعالى) حتى التشريع والتقنين وحتى النظام الأخلاقي.

إننا ندرك حسن جملة من الأفعال وقبح جملة من الأفعال، فالعدل حسن والظلم قبيح، و مقابلة المحسن بالإحسان حسنة ومقابلة المحسن بالإساءة قبيحة، وندرك أيضاً أن بعض الأفعال لازمة، فلا يجوز أن نرتكب الظلم، ولا يجوز أن نقابل المحسن بالإساءة، فمن أين جاء هذا الإلزام؟، وكيف يحكم عقلنا بلزوم ترك الأفعال القبيحة ولزوم فعل الأفعال الحسنة؟

إذا كنا لا نعتقد بوجود الله (تبارك وتعالى) وننظر إلى الوجود على أنه مادة، فلا يوجد حساب ولا عقاب ولا يترتب ضرر على فعلي للقبيح وتركه للحسن، فكيف أعتقد بلزوم فعل الحسن ولزوم ترك القبيح؟!

لا بد أن نلتفت إلى الفرق بين إدراك الحسن والقبح وإدراك لزوم الفعل، فإدراك لزوم الفعل إنما يكون في ظل الاعتقاد بوجود الله (تبارك وتعالى).

هذه الحقيقة يبينها لنا سيد الشهداء عليه السلام في مسيره إلى الكوفة، حيث نقلت الروايات أنه استقبله الحر وكان معه ألف مقاتل، فنظر عليه السلام إليهم ، فرأى عليهم آثار الشمس وحرارة الرمضاء، فقال لأصحابه (رضي الله عنهم): اسقوا القوم ورشّفوا الخيل ترشيفاً، ثم تقدم عليه السلام وصلى الحر وأصحابه خلفه وبعد

الصلاة قام خطيباً: فقال ﷺ : "إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ مِنَ الْأَمْرِ مَا قَدْ تَرَوْنَ، وَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ تَبَدَّلَتْ وَتَغَيَّرَتْ، فَأَدْبَرَ مَعْرُوفُهَا وَاسْتَمَرَّتْ جِدًّا، فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا إِلَّا صُبَابَةٌ كَصُبَابَةِ الْإِنَاءِ، وَرَدِيءٌ عَيْشٌ كَالْمَرْعى الْوَيْلِ، أَلَا تَرَوْنَ الْحَقَّ لَا يُعْمَلُ بِهِ؟، وَالْبَاطِلُ لَا يُتْنَاهَى عَنْهُ، لِيَرْغَبَ كُلُّ مُؤْمِنٍ فِي لِقَاءِ اللَّهِ مُحَقَّقًا^{٩٤}، . وهنا موضع الشاهد (لِيَرْغَبَ كُلُّ مُؤْمِنٍ فِي لِقَاءِ اللَّهِ مُحَقَّقًا)، ما دمت تعتقد بلقاء الله (تبارك وتعالى) فعليك أن تكون منكراً للمنكر، وتدعو إلى المعروف وتلتزم به، فمقتضى الإيمان بلقاء الله (تبارك وتعالى) أن يكون عندنا نظام قيمي وأخلاقي، لأن لقاء الله (تبارك وتعالى) هو الذي يحتم علينا أن نعمل بالمعروف وأن نجتنب المنكر.

وللأسف فإن الكثير من الناس تخفى عليه مسألة لقاء الله (تبارك وتعالى)، وكثير من المشاكل الاجتماعية سببها الغفلة عن الله (تبارك وتعالى) ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾^{٩٥}.

الدين لا يدعو إلى العدا من منطلق الحق:

و الحقيقة التي ننتهي إليها هي أنه لا معنى لإنكار حكم الله تعالى ما دام هو أصل الحقوق ، ويجب الخضوع له ومن تلك الأحكام مواجهة أهل الانحراف، فقد جاء في التوقيع الشريف الذي صدر من الإمام الحجة (عجل

^{٩٤} - بحار الأنوار : ج ٤٤ ص ٣٨١.

^{٩٥} سورة الحشر، الآية ١٩.

الله تعالى فرجه الشريف) لإسحاق بن يعقوب يقول: "وأما أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع فملعون وأصحابه ملعونون، فلا تجالس أهل مقاتلهم فإني منهم بريء، وآبائي عليهم السلام منهم براء"^{٩٦}، وعبارة "فلا تجالس أهل مقاتلهم" تعني: مقاطعة الذين يروجون المقالات الباطلة التي يعتقد بها أبو الخطاب وأصحاب أبي الخطاب.

إن هذه الطائفة من الروايات . الحائثة على مقاطعة أهل البدع والضلال . جاءت لتبين منهجاً تربوياً رادعاً ، لا لتعرض منهجاً عدائياً بحثاً خالياً من الهدفية، ويمكننا فهم هذه المنهجية الإسلامية من خلال الأمور التالية:

الأمر الأول: عدم تعزيز الطائفية العدائية بين أصحاب المذاهب الإسلامية.

هذه الروايات التي تحت على مقاطعة أهل الضلال والبدع، لا يقصد منها أن يكون الإنسان طائفيًا يعادي أصحاب المذاهب الإسلامية التي تعتقد بحقانية معتقداتهم، فنحن في مسألة التعامل مع عامة المسلمين أمرنا بأن نكون على أخلاق عالية، بل أمرنا أن نكون أفضل منهم في كيفية التعامل فنكون أكثر صدقاً وأمانة، وأعظم حفظاً للحقوق الإسلامية كحقوق الجيرة وما شاكل ذلك، فالإمام الصادق عليه السلام يقول: "إياكم أن تعملوا عملاً نكير به،

^{٩٦} كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام، ح ٤.

فإن ولد السوء يعير والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زينا ولا تكونوا عليه شينا، صلّوا في عشائهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنازهم، ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم^{٩٧}. إننا مأمورون بأن نكون على أخلاق حسنة مع سائر المسلمين، لأننا إذا كنا على الأخلاق الحسنة يدرك الناس صحة تعاليم أهل البيت عليه السلام ويعلمون أن هذه المدرسة لا تخرج إلا المؤمن الملتزم الذي يراعي الآداب التي قررها الأئمة عليهم السلام فإذا رأى الناس منا الالتزام بالأعراف العامة والأنظمة والحقوق والآداب والأخلاق يقولون ما أحسن ما أدب جعفر بن محمد أصحابه^{٩٨}.

الأمر الثاني: الحكم بالضلال والابتداع حق لأهل الاختصاص.

كما أن هذه الروايات التي تحت على مواجهة أهل البدع والضلال، لا يقصد منها أن يتصدى كل إنسان بالحكم بتضليل الناس ويصنف الناس إلى

^{٩٧} وسائل الشيعة، ج ١٦، باب وجوب عشرة العامة بالتقية، ح ٢.

^{٩٨} وسائل الشيعة، باب استحباب الاذان للعامة والصلاة بهم وعبادة مرضاهم وحضور جنازهم للتقية، والصلاة في مساجدهم، وما يستحب اختياره من فضيلة المسجد والجماعة، ح ١: عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صلوا في مساجدهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنازهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا فإنكم إذا فعلتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية، رحم الله جعفر ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه وإذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية، فعل الله بجعفر، ما كان أسوأ ما يؤدب أصحابه.

مهتد وإلى ضال، فالحكم بالضلال والابتداع إنما هو حكم لأهل الاختصاص في العقيدة، وهم الفقهاء العظام و المراجع الكرام، فالمرجع هو الذي يحدد من هو الضال، وليس ذلك من شأن الخطيب ولا إمام المسجد، ولا الوكيل الذي عنده وكالة في قبض الحقوق وفي صرف الحقوق، بل هو من شأن المتخصص الفقيه الذي يميز بين العقيدة التي إذا أنكرها الإنسان يكون ضالاً، والمسائل التي إذا خالف فيها الإنسان لا يكون ضالاً.

الأمر الثالث: الموازنة بين المفاسد والمصالح في التصدي لأهل الضلال والبدع.

كما أن هذه الروايات لا تعني أن يتصدى كل إنسان لمجابهة أهل الضلال، ولو أدى التصدي لإيقاع فتنة عامة في المجتمع وتقسيم المؤمنين، فمسألة التصدي لأهل الضلال تخضع لضوابط كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا بد أن نوازن هل تترتب مفسدة أعظم أم لا؟ فإذا كانت تترتب مفسدة أعظم لعل الموقف يحتم أن لا يتصدى المكلف للرد على بعض أهل الضلال، أو قد يقتضي الموقف أن يخفف الإنسان اللهجة والأسلوب، فيستخدم أسلوباً ناعماً ليمرر أفكاره ويرد على الشبهات من دون أن يحدث فتنة في المجتمع، وفي بعض الأحيان يدور الأمر بين حفظ الإسلام وعقيدة المؤمنين وبين ترتب بعض السلبات، وحفظ مصلحة الإسلام أهم وأعظم،

ولهذا كان علماءنا الأعلام ومن أول يومهم وإلى يوم الناس هذا يتصدون دائماً لأهل الريب والضلال ويبينون الموقف الشرعي منهم.

النقطة الثالثة: هل الدعوى إلى الحرية المطلقة دعوى عقلانية يقبلها العقل، أم هي دعوى جزافية يرفضها العقل؟

يجيب بعض التنويريين على هذا التساؤل بالقول: بأن الدعوة إلى الحرية المطلقة دعوة عقلانية، فالعقل والفطرة والطبيعة تدعان إلى الحرية المطلقة خصوصاً في مسألة الاعتقاد والتدين، بينما الجواب الذي يختاره الإلهي هو: أن الدعوة إلى الحرية المطلقة دعوة جزافية ولا يقبلها العقل، بل لا يوجد عاقل يقبل بالحرية المطلقة، حتى أولئك الذين يرفعون شعار الحرية المطلقة هم في واقعهم لا يلتزمون عملاً بالحرية المطلقة، ومنطلق رفض الإلهي لدعوة الحرية المطلقة راجع إلى سببين هما:

السبب الأول: التناقض بين الدين والحرية المطلقة.

إن الحرية المطلقة تتناقض مع الدين، فالإلهي يعتقد بأن الله (سبحانه وتعالى) أنزل أحكاماً من السماء، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^{٩٩}، وبعض هذه الأحكام

أحكام إلزامية - واجبات ومحرمات - مثل: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ﴾^{١٠٠}،
 ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾^{١٠١}، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
 الْبَيْتِ﴾^{١٠٢}، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ
 عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾^{١٠٣}، والأحكام الإلزامية يوجد في مخالفتها
 عقاب وعتاب، فالإنسان في دائرة هذه الأحكام ليس حراً بالحرية القانونية،
 بل هو مقيد بأوامر الله (تبارك وتعالى) ونواهيه، وعليه أن يلتزم وإلا يعاقب،
 قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا
 يَرَهُ﴾^{١٠٤}.

السبب الثاني: التنافي بين العقلنة (مقتضيات العقل) والحرية المطلقة.

كل واحد منا يدرك بالوجدان أنه فطر على حب ذاته، وكل واحد منا
 يسعى من أجل تحقيق مصالحه وكمالاته، و بعض المصالح يمكن أن يحققها
 الإنسان لنفسه بنفسه ، مثل: مصلحة التنفس لحفظ الحياة، وبعض المصالح
 لا يمكن أن يحققها الإنسان بنفسه بل يحتاج لغيره لكي تتحقق، لهذا يقال
 الإنسان يميل إلى الاجتماع ويجب أن يكون في ظل مجتمع، لأن في المجتمع

^{١٠٠} سورة الإسراء، الآية ٧٨.

^{١٠١} سورة التوبة، الآية ١٠٣.

^{١٠٢} سورة آل عمران، الآية ٩٧.

^{١٠٣} سورة النحل، الآية ٩٠.

^{١٠٤} سورة الزلزلة، الآيتان ٧ و٨.

بإمكانه أن يُسخر غيره لتحقيق كمالاته وأهدافه التي لا يمكن أن يحققها بنفسه.

إذا كان الإنسان يسعى لتسخير غيره من أجل تحقيق أهدافه، فقد يطغى ويبالغ في تسخير الغير فيوظف الآخر في مصلحته ولو كان في التوظيف خلاف مصلحة الآخر، والتاريخ مليء بالمعارك والمذابح ومليء بالظالمين المتجبرين الذين سحقوا غيرهم من أجل تحقيق مصالحهم . إذن ، الإنسان في حياته الاجتماعية بحاجة إلى قانون ينظم علاقته مع غيره، وينظم العلاقة الموجودة بين أفراد المجتمع لكي لا يطغى البعض على البعض الآخر، والقانون لا يمكن أن يكون فاعلاً إذا لم توجد أحكام جزائية ولم تكون هناك مجموعة من العقوبات - من أمن العقوبة أساء الأدب - فلا فعالية للقانون إذا لم تكن هناك عقوبات لمخالفة القانون، فلن يقوم الناس بالقسط في المجتمع لا بد من قوانين ولا بد من أحكام جزائية، ووجود قوانين وأحكام جزائية يعني عدم وجود حرية مطلقة، فهناك أفعال يجب أن لا يفعلها الإنسان وإلا يعاقب، وهناك حدود وقيود وهذا ما يدركه العقل وما عليه العقلاء، فهل رأيت مجتمعاً بدون قانون وبدون دستور؟ مثل هذا المجتمع لا وجود له، حتى المجتمعات المتحضرة التي صدرت لنا مفهوم الحرية المطلقة هي مجتمعات تعتمد على قانون، فالقيد لا بد منه. نعم ، قد يُختلف في القيد، أما أصل وجود القيود هذا أمر لا بد منه.

دعاة حرية التعبير بين النظرية والتطبيق :-

إن أمريكا التي هي من أكبر المجتمعات المتنورة الحديثة في زماننا هذا ترفع شعار (حرية التعبير)، ففي سنة ١٧٩١م أدخل الأمريكيان تعديلاً على دستورهم يفرض حرية الصحافة وحرية التعبير وقيّدوا به مجلس الشيوخ، فلا يجوز لمجلس الشيوخ أن يصدر قوانين تقيد من حرية الصحافة، و يشتهر عن الفيلسوف الأمريكي المشهور نغومي تشومسكي أنه قال: "إذا كنّا لا نؤمن بحرية التعبير للذين يختلفون معنا فنحن لا نستحق حرية التعبير". وهذا من حيث المبدأ، ولكن أمريكا في الواقع من أشد الدول قيوداً على الصحافة وعلى الإعلام خصوصاً الإعلامي المرئي، فإنها أكثر دولة تشدد فيه ، فليس بإمكان أي شخص أن يبث قناة فضائية مرئية في أمريكا، ولا بد من تصريح وضمن قيود خاصة ، فهم يرفعون شعار الحرية المطلقة ولكن ضمن قيود تخدم مصالحهم، وعندما رسمت الرسومات التي تسيء إلى الرسول الأكرم ﷺ في الدنمارك سنة ٢٠٠٥م، وانتشرت هذه الرسومات في فرنسا وفي النرويج وفي ألمانيا اصطف الغرب مع راسم هذه الرسومات، وكان سبب اصطفافهم هو حرية التعبير، ولما أحرق القس القرآن الكريم في فلوريدا سنة ٢٠١٠م، اصطفت أمريكا أيضاً مع هذا القس، وكذلك في مسألة الشذوذ ومسألة إهانة الأديان، ومسألة الاستخفاف بالمعتقدات ، فهم يرفعون شعار حرية التعبير لخدمة مصالحهم وأفكارهم ، ولكن إذا أردت ـ مثلاً ـ أن تشكك في بعض مجازر النازية لا

يقبلون، و يضعون أمامك ألف قيد وقيد ، و نحن ينبغي أن نفهم معادلات اللعبة في هذا المعترك الثقافي.

النقطة الرابعة: في بيان موقف الإسلام من الحرية.

نحن نملك نظرة كونية محكمة و نعتقد أن حق جعل حق الحرية لله (تبارك وتعالى)، فإذا جعل الله (عز وجل) حقاً عاماً تكون الحرية عامة، وإذا جعل (جل شأنه) حقاً خاصاً تكون الحرية خاصة، فهل الباري (سبحانه وتعالى) جعل لنا حرية مطلقة عامة أو جعل لنا حرية خاصة؟

لكي نقف على جواب هذا السؤال بدقة نستعرض أصناف الحرية المختلفة، و نبين حكم كل صنف .:

الصنف الأول: الحرية الاعتقادية.

هل منحنا الدين حرية مطلقة في الاعتقاد ويحق لأي منا أن يعتقد بأي عقيدة؟ إن جواب هذا السؤال النفي ، فالدين الإسلامي في مسألة الاعتقاد لم يعط الحرية مطلقاً، لا حرية مطلقة ولا حرية خاصة، بل أمرنا بأن نعتقد بعقيدة الإسلام فقط، وكل عقيدة أخرى لا تنتمي إلى الإسلام نهانا عن الاعتقاد بها، يقول (تبارك وتعالى): ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^{١٠٠}، ويقول (جل شأنه): ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي

^{١٠٠} سورة آل عمران، الآية ١٩.

الْآخِرَةَ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^{١٠٦}، ويقول (سبحانه وتعالى): ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^{١٠٧}، ويقول (جل وعلا): ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾^{١٠٨}، ففي مجال الاعتقاد لا توجد في الإسلام حرية قانونية. نعم، توجد حرية تكوينية فأنت بإمكانك أن تؤمن وبإمكانك أن لا تؤمن، فتوجد حرية تكوينية لكن لا توجد حرية قانونية، إن اعتقدت بعقيدة الإسلام تُثاب، وإلا تعاقب إلا إذا كنت قاصراً لم تلق عليك الحجة فلم تترك العقيدة عناداً أو تقصيراً.

الصنف الثاني: الحرية الفكرية.

هل أعطانا الإسلام حرية في أن نفكر بأي طريقة نشاء وأن نتبنى أي فكرة. سواء كانت ترتبط بمعارف الدين أو بالعلوم البشرية. ؟

الجواب هو: إن الإسلام في مسألة التفكير والفكر أمضى الطريقة العقلانية الموجودة عند العقلاء، فالعقلاء يقسمون العلوم والمعارف إلى قسمين:

القسم الأول: قضايا بديهية لا تقبل الخلاف.

^{١٠٦} سورة آل عمران، الآية ٨٥.

^{١٠٧} سورة العصر، الآيتان ٢ و٣.

^{١٠٨} سورة التين، الآيتان ٥ و٦.

مثلاً $2 = 1 + 1$ هذه قضية بديهية من بديهيات علم الحساب، والعقلاء لا يقبلون أن يختلف عليها شخصان، ولا يقبلون أن يأتي من يقول: عندي $1+1 = 1000$ ، والأمر كذلك في المسائل الدينية، فمثلاً: من بديهيات الدين مسألة النبوة، وأن النبي في تبليغه للوحي معصوم، فالدين الإسلامي لا يقبل خلاف في مثل هذه القضايا، طبعاً هذه القضايا تندرج ضمن العقائد والكلام فيها يرتبط بالحرية العقائدية لكن أذكرها كمثال.

ومثال آخر: من الواضحات عندنا أنه لا يجوز التعبد بغير ديننا، وهذه مسألة واضحة وضرورية فلو ظهر شخص وأدعى أنه مجدد ومحقق، وقال: يجوز التعبد بأي دين حتى بالشرك، وتثاب في يوم القيامة وأجرك عظيم إذا أشركت بالله (تبارك وتعالى) ما دمت تعتقد بأن الله (تبارك وتعالى) شريكاً بدليل، هاهنا الدين لا يقبل مثل هذا الكلام، ويعتبر صدور هذا الكلام عن تقصير أو عن قصور، فلربما صاحب هذا الكلام توجد عنده مشكلة في إدراكاته فيقول به، أما أن يكون شخصاً سوياً ويصدر عنه هذا الكلام وليس مقصراً فهذا أمر مرفوض، لأن من واضححات ديننا أنه لا يجوز التعبد إلا بالتعاليم التي جاء بها النبي ﷺ.

القسم الثاني: قضايا نظرية.

القضايا النظرية التي ليست واضحة وثابتة بالضرورة، وهي التي تقبل الخلاف في جميع العلوم بما في ذلك العلوم الشرعية، فهنا من حق كل إنسان أن يجتهد وأن يختار أي نظرية ينتهي إليها اجتهاده، لكن يوجد شرط وهو: أن يكون اجتهاده وفق القواعد المقررة في العلم و الفن، فمثلاً في الطب يوجد مساحة بديهية لا تقبل الخلاف ويوجد مساحة نظرية تقبل الخلاف، والأطباء يختلفون فيها ففي هذه المساحة النظرية الخلاف مقبول، ولكن وفق ضوابط علم الطب، ولا يقبل من شخص مثلاً أن يشخص لمريض ويصف وصفة استناداً إلى الخبرة، أو استناداً إلى القرعة أو استناداً إلى الرؤيا، فلعلم الطب قواعد ينبغي أن يعتمد عليها، والأمر كذلك في الدين، فالدين بعلومه المختلفة توجد فيه قواعد لا بد وأن يعتمد عليها الإنسان، فلا يمكن أن يثبت إمام إمام استناداً إلى الخبرة أو إلى الرؤيا، ولا يمكن أن يثبت أهلية شخص للتقليد استناداً إلى علم الجفر ، أو إلى علم الرمل أو علم الخط ، فهناك قواعد مقررة في ديننا ينبغي أن يعتمد على هذه القواعد، فدين الله (تبارك وتعالى) لا يؤخذ في المنام وإنما يؤخذ من مصادره المقررة، فحتى يُعلم بأن شخصاً فقيه يوجد لذلك طرق، منها: شهادة أهل الخبرة، فإن كان الشخص خبيراً يعول على خبرته، وإذا لم يكن خبيراً يعتمد على شهادة أهل الخبرة، لا أن يقول آراء فلان توافقي وتدخل مزاجي وأحكامه سهلة، ولديه يُسر في أحكام الخمس

خلافاً لغير، فهذه ليست ضوابط صحيحة، فينبغي أن نعتمد على الضوابط الشرعية المقررة في شرعنا الحنيف.

الصنف الثالث: الحرية السلوكية.

هل من حق كل إنسان أن يفعل كل ما يشاء؟

الجواب: لقد تقدم أن الله (سبحانه وتعالى) حرم علينا جملة من الأفعال وأوجب علينا جملة من الأفعال، فالمحرّمات لا يجوز أن نفعلها والواجبات لا يجوز أن نتركها. نعم، عندنا مساحة توجد فيها حرية وهي مساحة المستحبات والمكروهات والمباحات، فهناك أفعال لم يلزمنا الباري (سبحانه وتعالى) بها ولم يلزم بتركها، فالإنسان حر فيها بإمكانه أن يعمل المستحب وبإمكانه أن لا يعمل وبإمكانه أن يترك المكروه وبإمكانه أن لا يتركه، وهكذا الأمر بالنسبة للمباح، فالحرية السلوكية موجودة في الإسلام لكنها نسبية خاصة في دائرة الأحكام غير الإلزامية.

الصنف الرابع: حرية التعبير.

هل من حق كل إنسان يعتقد بأي فكرة أن يتكلم بها في المجتمع بين المؤمنين؟ و هل يحق لأي إنسان أن يتكلم بأي كلام أمام الناس؟

الجواب: إن ديننا الحنيف لا يجوز له ذلك مطلقاً، فإذا كانت أفكار الإنسان منحرفة فلا يجوز له أن يثبها بين الناس بل عليه أن يجلس مع

المختصين، لا أن يأخذ منبر المسجد أو الحسينية ويبيث أفكاره المنحرفة حول مسألة الإمامة أو مسألة المرجعية أو بعض ثوابت الدين، فإن عامة الناس ليسوا مسرحاً لتحقيق المسائل العلمية، وإذا كان عند المشكك إشكال أو شبهة فليجلس مع المختصين، وليس له أن يبيث سمومه بين الناس.

طبعاً، قد يكون الكلام الباطل في نظر البعض حقاً ليس سموماً مضلة، ولكنه في نظر الإسلام باطل، فالشخص الذي يقول: أنا لا أعتقد بإمامة الجواد عليه السلام لأنه طفل والطفل لا يصلح للإمامة، نقول له: أنت عندك مشكلة فكرية، وعليك أن تذهب لمختص في شؤون الدين يعالج ما عندك من خلل، لا أن تبث أفكارك هذه بين المجتمع. إذن، لا توجد في الإسلام حرية تعبير مطلقة ففي رواية الإمام الحجة (عجل الله تعالى فرجه الشريف): "فلا تجالس أهل مقالاتهم فإني منهم بريء، وآبائي عليهم السلام منهم براء" ^{١٠٩}، فالأفكار التي يتبرأ منها إمامنا صاحب العصر والزمان وأهل البيت جميعاً عليه السلام نحن علينا أيضاً أن نتبرأ منها ونتبرأ من أصحابها، ولا نفسح المجال لأصحابها أن يتحدثوا فيما بيننا، فإذا كان عندهم مشكلة عليهم أن يتكلموا مع المختصين، والمختصون هم يحلون لهم المشاكل ببيان الأجوبة العلمية، فالدين لم يفسح المجال لأن يعبر كل إنسان بأفكاره فيما إذا كانت تلك الأفكار منافية للدين.

كباثر الذنوب وحرية التعبير:-

و هناك جملة من الذنوب ترتبط باللسان مثل الغيبة والنميمة والفحش وأن يظهر الإنسان عورات المؤمنين، وهي محرمة في شرعنا ليس للإنسان حرية التعبير فيها، يقول النبي الأكرم ﷺ: "وهل يكب الناس في النار على وجوههم، أو قال: على مناخرهم إلا حصاد ألسنتهم"^{١١٠}، فهذا اللسان قد تصدر منه كلمة فتترتب عليها مفسد كثيرة، لأنها تصبح شجرة خبيثة تتفرع منها سموم، فتفرق بين المؤمنين وتفرق بين الرجل وزوجه وبين الأب وابنه، وللأسف الكثير من الناس يتساهل في مسألة الغيبة والنميمة والسب، فسب المؤمن الآن صار أمراً عادياً، فأسهل ما يراه بعض الناس أن يشتم أو يغتاب أو يظهر عيوب المؤمن لكي يسقطه من عيون الناس، والبعض لا يقف عند عامة الناس، بل يتعدى حتى على مراجع الدين وعلى العلماء الأعلام، فيقدح فيهم بالطعن في نياتهم و تشويه صورتهم و التشكيك في أدائهم الشرعي وفي إخلاصهم وصدق نيتهم ، وهذا من الذنوب الكبيرة والعظيمة التي على المؤمن أن يتعدى يفر منها ، ويكون بينه وبينها ما بين المشرقين.

^{١١٠} ميزان الحكمة، ج ٤، باب خطر اللسان، التحذير من مزالق اللسان.

و النتيجة هي : لا يوجد في ديننا حرية تعبير مطلقة، فيجوز للإنسان أن يتكلم بالحق، ولا يجوز له أن يتكلم بالباطل الذي تعلق به عنوان من العناوين المحرمة، والتي منها نشر الضلال و عنوان الغيبة و عنوان البهتان.

النقطة الخامسة: هل يدل قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ على الحرية الدينية المطلقة؟

إن الآية الكريمة لا تدل على هذا النوع من الحرية (الحرية المطلقة) ، لأن هذه الآية ليست في مقام بيان حكم شرعي وهو حرمة إكراه الناس على الاعتقاد بدين الإسلام، وإنما هي في مقام الإخبار عن أمر تكويني، وهو: أن الاعتقاد أمر قلبي ، والإنسان لا سلطة له على قلوب الناس، فأنت لا يمكنك أن تفتح قلب إنسان وتضع فيه الاعتقاد بوجود الله (تبارك وتعالى) أو الاعتقاد بنبوة النبي الأعظم ﷺ ووظيفتك أن تبين الحق: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ قد تبين الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ، فوظيفتك أن تبين الرشد فإن آمن المخاطب به سعد وفاز وإلا يعاقبه الله (تبارك وتعالى) في يوم القيامة، فهذه الآية هي نظير قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^{١١١}، فالنبي الأكرم ﷺ من حيث إنه مذكر لا توجد عنده سلطنة. نعم ، من حيث هو خليفة لله (جل وعلا) عنده ولاية تكوينية بإمكانه ﷺ أن يسوق القلوب إلى هداية الله (عز وجل) له سلطه ، كما إن هذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ

^{١١١} سورة الغاشية، الآيتان ٢١ و ٢٢.

أَحَبَّتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»^{١١٢}، والأمر كذلك في رواية أمير المؤمنين عليه السلام: "ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً"، فهذه الرواية ليست في مقام توضيح أن الإنسان ليس عبداً لله (عز وجل)، فلا يجب عليه أن يخضع لله (تبارك وتعالى) كما يفهم بعض التنويريين، بل هي في مقام بيان أن الإنسان خلق حراً، ليس عبداً للإنسان بل هو عبد لله (عز وجل)، فلا يخضع تمام الخضوع وغاية الخضوع إلا لله (تبارك وتعالى). إن الله تبارك وتعالى لم يخلق الإنسان لكي يخضع لإنسان مثله، وخضوعه يجب أن يكون لله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ﴾^{١١٣}، وقال عز من قائل: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾^{١١٤}، فهذه الرواية الشريفة تريد أن تخرج الإنسان من عبودية الإنسان للإنسان فتجعله فقط عبداً لله، وهذه هي الحرية الحقيقية، فالحرية الحقيقية أن تكون عبداً لله دون سواه، يقول إمامنا الصادق عليه السلام: "إن العباد ثلاثة: قوم عبدوا الله عز وجل خوفاً فتلك عبادة العبيد وقوم عبدوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب، فتلك عبادة الاجراء، وقوم عبدوا الله عز وجل حباً له، فتلك عبادة الأحرار وهي أفضل العبادة"^{١١٥}، فالدين قد جاء ليضع عن الإنسان العبودية

^{١١٢} سورة القصص، الآية ٥٦.

^{١١٣} سورة الرعد، الآية ٣٦.

^{١١٤} سورة البينة، الآية ٥.

^{١١٥} الكافي، ج ٢، باب العبادة، ح ٥.

للعبء: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾^{١١٦}، وأغلال الإنسان تتمثل في عبودية الشهوة وفي عبودية العبد للعبد، وقد جاء الدين ليحررنا من هذه العبوديات ويجعلنا عبيداً لله (عز وجل) لا نخضع إلا للباري (جل وعلا).

الملح الثالث: مرفض التخصص في معارف الدين.

من الملامح التي تحدد هوية التنويرين المسلمين الذين يعملون في وسطنا الثقافي الدعوة إلى إلغاء التخصص في معارف الدين، فبعض التنويرين يروج أن الدين أمر عفوي متكون من مجموعة من القضايا البسيطة التي يتلقاها الإنسان بصورة عفوية من دون حاجة إلى تعلم وبحث ونظر وبدون حاجة إلى تخصص، مثل: وجوب الاعتقاد بوجود الله (تبارك وتعالى)، وجوب الاعتقاد بصدق الأنبياء ﷺ، وجوب الصلاة ووجوب الحج، فهذه قضايا يتلقها الإنسان دونما تعقيد أو غموض، فليس الدين علماً من العلوم التخصصية كالعلوم البشرية - كالطب والفلك والرياضيات -، ومن هنا يرفض هؤلاء التنويريون التخصص في الدين، ولا يقبلون وجود جماعة يعبر عنهم بالمتخصصين في معرفة الدين يشكلون واسطة بين الناس وبين الدين.

مبررات إلغاء التخصص في معارف الدين:-

^{١١٦} سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

و يقدم التنويريون أمام دعواهم بإلغاء التخصص الديني جملة من المبررات، ومنها:

المبرر الأول: فطرية الدين:

وردت جملة من النصوص التي تدل على أن الدين أمر فطري، كقوله جل شأنه تعالى: ﴿ فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾^{١١٧}، فالدين يوجد مع الإنسان، وبالتالي فهو أمر ارتكازي لا يحتاج الإنسان إلى طويل بحث أو مزيد نظر لكي يقف عليه أو يقف على معارفه، ولهذا نجد أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد بيّن أن وظيفة الأنبياء (عليهم السلام) إرشاد الناس إلى ما تقتضيه الفطرة، حيث قال: "فبعث فيهم رسله وواتره أنبياءه ليستأدوهم ميثاق فطرته ويذكروهم منسي نعمته"^{١١٨}، فوظيفة الأنبياء (عليهم السلام) تنحصر في إرجاع الإنسان إلى فطرته، و لأن الدين أمر فطري فهو واضح جلي كسائر الأمور الفطرية، فكل واحد منا يدرك أنه فطر على حب ذاته، ولا يحتاج إلى دليل أو برهان حتى يدرك أنه يحبه ذاته، فكل واحد منا إذا أحس بالجوع يميل فطرياً إلى الأكل ويدرك ذلك على نحو الوضوح

^{١١٧} - سورة الروم : آية ٣٠

^{١١٨} نهج البلاغة، من خطبة له (عليه السلام)، يذكر فيها ابتداء خلق السماء والأرض وخلق آدم وفيها ذكر الحج وتحتوي على حمد الله وخلق العالم وخلق الملائكة واختيار الأنبياء ومبعث النبي والقرآن والأحكام الشرعية.

والبداهة بدون حاجة منه إلى بحث وتعلم ، ولأن الدين من هذا القبيل في الوضوح فلا حاجة للقول بوجود تخصص في الدين ووجود مجموعة من المتخصصين الذين لهم فقط الحق في أن يتحدثوا في الدين.

الرد على المبرر الأول:

إن هذا المبرر يستند إلى فكرة خاطئة، وهي: أن معنى فطرية الدين هو أن الدين غريزة من الغرائز، أو أنه مجموعة من القضايا التي يخلق الإنسان وهي موجودة في عقله، بينما المقصود من فطرية الدين، هو: أن الله (تبارك وتعالى) خلق الإنسان بكيفية خاصة، وهذه الكيفية تدعوه إلى التبعّد والخضوع والتسليم لله (تبارك وتعالى)، وتريه التعاليم التي أنزلها الله (جل شأنه) منسجمة مع ذاته ومع مصالحه و في اتساق مع الكمالات التي لا بد أن يحققها.

إذا لاحظنا الآية الكريمة سالفة الذكر: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، نجد أنها تفيد: أن على الإنسان أن يخضع ويتدين ويسلم لدين الله (عز وجل)، و أن هذا الخضوع مقتضى الفطرة، فإقامة الوجه للدين مقتضى الفطرة، والأمر كذلك في رواية أمير المؤمنين (عليه السلام) ، فإن الأنبياء والمرسلين (عليهم السلام) جاءوا بمجموعة من التعاليم المنسجمة مع الفطرة الإنسانية، ولكن بسبب المصالح الخاصة أو المصالح العامة وبسبب الشبهات، قد يرفض الإنسان هذه التعاليم، فتكون وظيفة الأنبياء (عليهم السلام) بيان أن هذه التعاليم مما تقتضيه الفطرة،

والرفض لا يعود إلى فطرة الإنسان وإنما هو عائد إلى أسباب طارئة، فقله عليه السلام: "ليست أذوهم ميثاق فطرته"، يعني: أن الإنسان خلق بكيفية خاصة، وتلك الكيفية هي ميثاق تكويني غليظ، يجر الإنسان نحو الخضوع لله تبارك وتعالى، وعلى الإنسان أن يعمل وفق هذا الميثاق الفطري الذي أودع في طبيعته وخلقته.

إن أصحاب هذا المبرر قد اختلط عليهم الأمر، فلم يفرقوا بين فطرية الدين وبين تعاليم الدين المنسجمة مع الفطرة. إن الفطرة الدينية تعني: أننا خلقنا بكيفية خاصة تدعون لأن نكون عبيداً لله (تبارك وتعالى)، وأما تعاليم الدين فهي تنقسم إلى قسمين:.

القسم الأول: تعاليم واضحة جلية، ويستقل الإنسان في إدراكها، مثل: قبح الظلم وحسن العدل، فهذه القضايا جاء الدين ليذكر الإنسان بها فيما إذا نسيها أو مال عنها ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^{١١٩}.

القسم الثاني: تعاليم أو قضايا لا يستقل العقل في إدراكها، فهي ليست بذلك الوضوح والجلاء للعقل، كأكثر الشريعة التي أنزلت على النبي الخاتم صلوات الله عليه وآله، فالإنسان لا يعرف كيف يعبد الله (تبارك وتعالى)، والله (جل شأنه) بين للإنسان كيفية العبادة، وكذلك الإنسان بعقله لا يمكنه أن يدرك أي فعل

^{١١٩} سورة الذريات، الآية ٥٥.

يكون موصلاً لمرضاة الله (تبارك وتعالى) عند طلوع الفجر، ولكن الباري (جل شأنه) ومن خلال الشريعة بين لنا ذلك الفعل وهو أن يصلي الإنسان ركعتين، فما يتوقف عليه الوصول إلى مرضاة الله (تبارك وتعالى) في ذلك الوقت هو الإتيان بهاتين الركعتين لا أقل من ذلك ولا أكثر، ومن هنا يأتي دور الدين في هذه القضايا وهو دور التعليم، فالعقل هنا يكون تلميذاً ويكون الدين معلماً له ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^{١٢٠}، فلوجود قضايا لا يمكن أن نتحصل عليها إلا بالتعليم أنزل الدين وجاء الأمر بأن نتفقه في الدين، يقول الإمام الصادق عليه السلام: "... إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة عبيد أكنت عالماً؟ فإن قال: نعم، قال له: أفلا عملت بما علمت؟ وإن قال: كنت جاهلاً، قال له: أفلا تعلمت حتى تعمل؟ فيخصم فتلك الحجة البالغة^{١٢١}، ونحن مطالبون بأن نتعلم، فقد ورد عن إمامنا الصادق عليه السلام "لوددت أن أصحابي ضربت رؤوسهم بالسياط حتى يتفقهوا"^{١٢٢}، أي يتعلموا أحكام دينهم، فيحققوا الطاعة ويخرجوا من عهد التكليف، فإن الجهل بالأحكام الشرعية قد يكون سبباً

^{١٢٠} سورة الجمعة، الآية ٢.

^{١٢١} بحار الأنوار، ج ٢، باب استعمال العلم، والاخلاص في طلبه، وتشديد الأمر على العالم، ح ١٠.

^{١٢٢} الكافي، ج ١، باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه، ح ٨.

لعدم إصابة الإنسان للواقع في عمله ، فيحاسب على مخالفة الوظيفة الشرعية، و يترتب على ذلك لوازم وآثار كثيرة و خطيرة ، ومن الأمثلة على ذلك:

١- لو أنا شخصاً ضرب زوجته أو ضرب أولاده، فهنا تترتب أحكام شرعية كنبوت الدية مع تغير اللون ، وتعتبر الدية ديناً والدين له ارتباط بالحج، ومن هذا نجد بعض الأشخاص يذهبون إلى الحج ثم يتبين لهم أن حجهم لم يجزهم عن حجة الإسلام، لأنهم كان مدينين، ووفق رأي بعض الفقهاء (أعلى الله كلماتهم) الدين يمنع من ثبوت الاستطاعة.

٢- معلم يعمل ثلاثين سنة وهو يمارس الضرب في التلاميذ، فصار مديناً بمئات الآلاف، وبعد انتقاله إلى رحمة الله (تبارك وتعالى) تقسم التركة على الورثة مع كونها دون الدين، و الورثة لا يستحقون قرشاً واحداً، حيث أصبحت هذه التركة من حق مئات الطلاب الذين تعرضوا للضرب على يديه.

المبرر الثاني: سيرة الناس هي السؤال المباشر من المعصوم.

إن النبي ﷺ كان يخطب في الناس ، ويوضح لهم الأحكام الشرعية على منبره، والناس كانت تقصده وتأتي إليه لتسأله عن معالم الدين، فيوضح النبي ﷺ ذلك لهم، وهؤلاء الناس على مستويات مختلفة فمنهم: الراعي، و المزارع ، والحداد، فهم ليسوا من أهل التخصص كالمختصص الموجود في زماننا، فقد كان الناس منشغلين بشؤون حياتهم، وكان الرسول الأعظم ﷺ يخاطبهم بالدين

مباشرة، من دون أن يوسط ﷺ بينه وبين الناس متخصصين يترجمون كلامه ليعينه للناس معالم الدين ، والأمر عينه في زمن الأئمة ﷺ حيث كانوا يجيبون الناس مباشرة من غير اتخاذ وسائط تبين ما هو المقصود من كلام الأئمة ﷺ للناس.

فإذا كان النبي والأئمة ﷺ على هذه الحالة في زمانهم، فإن ما ينبغي أن يكون الناس عليه في زماننا هو ما كان الناس عليه في زمن الرسول الأمين والأئمة الطاهرين ﷺ وذلك بأن يلقي القرآن و تلقى الروايات على الناس، وهم مباشرة يخرجون معالم الدين والأحكام الشرعية من القرآن الكريم والروايات الشريفة.

الرد على المبرر الثاني:

في هذا القول غفلة عن جملة من الأمور، وحتى تتضح هذه الأمور نذكر في المقام ملاحظات ثلاث:

الملاحظة الأولى: انقسام الناس في زمن الأئمة ﷺ.

لقد غاب عن صاحب هذه التبرير أن الناس في زمن الأئمة ﷺ، كانوا منقسمين إلى قسمين هما:

القسم الأول: عامة الناس، وبعضهم كان يلتقي بالأئمة ﷺ، وكان الأئمة ﷺ يجيبون على أسئلتهم بأجوبة خاصة، مرتبطة بالقضية التي ابتلوا بها.

القسم الثاني: الفقهاء والمتخصصون الذين صنعتهم تربية الأئمة عليهم السلام ليكونوا مراجع للناس في فهم الدين ، ، يقول الإمام الباقر عليه السلام يقول لأبان: "اجلس في مسجد المدينة وافت الناس، فإني أحب أن يرى في شيعتي مثلك" ^{١٢٣}، فأبان (رضي الله عنه) كان من أهل الاختصاص ويشكل واسطة بين الإمام الباقر عليه السلام وبين عامة الشيعة الذين لا يمكنهم أن يتصلوا بالإمام عليه السلام بالمباشرة، ويقول الإمام الصادق عليه السلام: "بشر المختين بالجنة بريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير بن ليث البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، ووزارة، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست" ^{١٢٤}، ويقول الإمام الصادق عليه السلام أيضاً: " فما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفي، فإنه قد سمع من أبي وكان عنده وجيهاً" ^{١٢٥}، فأهل التخصص في الدين كانوا موجودين منذ زمن الأئمة عليهم السلام ليعينوا للناس معالم الدين، وهذا أيضاً ما تقتضيه طبيعة الأمور كما تقدم.

الملاحظة الثانية: غيبة المعصوم عليه السلام مانع من السؤال المباشر.

^{١٢٣} رجال النجاشي، أبان بن تغلب، ص ١٠.

^{١٢٤} اختيار معرفة الرجال (رجال الطوسي)، ج ١، ص ٣٩٨.

^{١٢٥} اختيار معرفة الرجال (رجال الطوسي)، ج ١، ص ٣٨٣.

إن صاحب هذا المبرر يدعي أن عامة الناس في زمن الأئمة عليهم السلام كانوا يسألون الأئمة مباشرة، ويأخذون الجواب من كلام الأئمة عليهم السلام مشافهة، وعلينا أن نتبعهم في ذلك بالرجوع إلى المعصومين مباشرة بالرجوع إلى كلامهم.

و يلاحظ على كلامه : إن عامة الناس في زماننا إذا أرادوا السؤال فلا يمكنهم التوجه للإمام المعصوم عليه السلام لأنه غائب مستور (عجل الله فرجه الشريف)، ففي زمن الأئمة عليهم السلام كان الناس يشاهدون المعصوم في بعض الأوقات ويسألونه، فإذا سألوا الإمام عليه السلام مباشرة فلا توجد لديهم مشكلة في السند فهم يتحدثون مع الإمام عليه السلام بدون وسائط، ولا توجد عندهم مشكلة دلالية لأنهم كانوا عرباً أقحاحاً، وبسليقتهم الصافية يفهمون ما يقوله الإمام عليه السلام، أما الشيعة في زماننا فهم لا يلتقون بالمعصوم عليه السلام لغيبته، وإذا أرادوا أن يسألوا فلا يمكنهم ذلك مباشرة، وعليهم أن يطرحوا أسئلتهم على الموروث الذي بين أيديهم وهو: الكتاب والسنة، فإذا أرادوا تقديم أسئلتهم على هذا الموروث فستواجههم جملة من المشاكل.

صعوبات أمام فهم الموروث الروائي تتطلب التخصص:-

الأولى: إن بعض الروايات التي وصلت إلينا وصلت بطريقة غير معتبر، حيث إن بعض رواياته ضعيف لم يوثق أو جرح، أو يوجد إرسال في السند، ولكي يتخلص عامة الناس من هذه المشكلة عليهم أن يتخصصوا في علم

الرجال وعلم الطبقات وتاريخ الرواة، فيدرسون علم الرجال ليميزوا بين الراوي الثقة والراوي غير الثقة، ويعرفوا الراوي الذي يعتمد عليه في النقل والراوي الذي لا يعتمد عليه في ذلك، وأيضاً عليهم أن يدرسوا علم الطبقات وتاريخ الرواة، لكي يتمكنوا من التمييز بين السند المتصل إلى المعصوم عليه السلام والسند الذي فيه نقص أو فيه إرسال، فبعض الأسانيد ظاهرها الاتصال ولكن فيها نقص، ولا يعرف هذا النقص إلا من خلال علم يسمى بعلم الطبقات.

الثانية: إن نُسخ الكتب الروائية نقلت بطرق متعددة، ويوجد بينها خلاف، فتجد كتاباً واحداً له أكثر من نسخة، و تجده بطريق يوجد في رواياته زيادة، وبطريق آخر لا توجد هذه الزيادة، أو بطريق توجد نقيصة وبطريق آخر لا توجد هذه النقيصة^{١٢٦}، وفي كثير من الأحيان تكون الزيادة أو النقيصة

^{١٢٦} - والاختلاف له نحوان:

النحو الأول : الاختلاف في السند . ومن أمثلته ما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول : من سافر قصر وأفطر إلّا أن يكون رجلاً سفره إلى صيد ، أو في معصية الله ، أو رسول لمن يعصي الله ، أو في طلب عدوّ ، أو شحناء ، أو سعاية ، أو ضرر على قوم من المسلمين » ، والموجود في الكافي في طبعتيه محمد بن مروان ، وفي هامش الوافي أنّ في بعض نسخ الكافي محمد بن مروان.

النحو الثاني : الاختلاف في المتن .

ومن أمثلة ذلك :

١- خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): " سألته عن السجود على الأرض المرتفعة ، فقال (عليه السلام): إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع بدنك قدر لبنة فلا بأس " قال في المستمسك : في بعض النسخ " يديك " باليائين المثنائين من تحت ، بل هو كذلك فيما يحضرنى من نسخة معتبرة من التهذيب وإن كتب في الهامش " بدنك " بالباء الموحدة والنون مع وضع علامة (خ ل) وكذا في النسخة المصححة من الوسائل.

٢- موثقة عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : (سألته عن الرجل يصلي يقوم وهم في موضع أسفل من موضعه الذي يصلي فيه فقال : إن كان الإمام على شبه الدكان أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم فإن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع ببطن مسيل فإن كان أرضاً مبسوطة أو كان في موضع منها ارتفاع فقام الإمام في الموضع المرتفع وقام من خلفه أسفل منه والأرض مبسوطة إلا أنهم في موضع منحدر فلا بأس ، قال : وسئل فإن قام الإمام أسفل من موضع من يصلي خلفه ؟ قال لا بأس ، وقال : إن كان رجلاً فوق بيت أو غير ذلك دكاناً كان أو غيره وكان الإمام يصلي على الأرض أسفل منه جاز أن يصلي خلفه ويقتدي بصلاته وإن كان أرفع منه بشئ كثير) . قوله (إذا كان الارتفاع ببطن مسيل) مروي عن الكافي وبعض نسخ التهذيب ، وعن بعض أخرى (بقطع مسيل) وعن الثالثة (بقدر يسير) ورابعة (بقدر شبر) وعن الفقيه (بقطع سيل) .

٣- صحيحة عبد الرحمن بن أبي نجران المروية في الفقيه عن أبي الحسن موسى (عليه السلام): « ثلاثة نفر كانوا في سفر أحدهم جنب والثاني ميت ، والثالث على غير وضوء ، وحضرت الصلاة ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم ، من يأخذ الماء وكيف يصنعون ؟ قال (عليه السلام): يغتسل الجنب ويدفن الميت بتيمم ، ويتيمم الذي هو على غير وضوء ، لأن غسل الجنابة فريضة وغسل الميت سنة والتيمم للآخر جائز » .

قال في التنقيح : وصيف صاحب المدارك لها بالصحة وإن كان صحيحاً إلا أن الصحيح هو رواية الفقيه ، وهي مشتملة على لفظة « بتيمم » بعد « يدفن الميت » ... نعم ، رواها الشيخ في التهذيب بدون لفظة « بتيمم » إلا أنها ضعيفة من جهة اشتمالها على محمد بن عيسى وهو مردد بين الثقة والضعيف ، ومن جهة إرسالها ، فان عبد الرحمن يرويه عن رجل حدثه ، هذا . ولكن صاحب الوسائل رواها عن الفقيه والتهذيب مشتملة على لفظة « بتيمم » حيث قال بعد نقل الرواية عن الفقيه : ونقله محمد

مغيرة للمعنى، وهذا يعني أن عامة الناس يحتاجون إلى التخصص في علم النسخ وكيفية توثيقها والمقارنة بينها، لكي يتخلصوا من هذه المشكلة.

الثالثة: إن اللغة العربية تتطور وتتغير وتختلف من زمان إلى زمان آخر، فقد كتب كتاب بعنوان (اللغة العربية كائن حي)^{١٢٧} ، فهي تتطور وتنمو .
 فرمما جملة معينة تؤدي في زمان معنى معيناً، وفي زمان آخر تؤدي معنى آخر، ولا يمكننا التخلص من تأثير تغير اللغة في قراءة النصوص الشرعية . وخاصة أن النصوص صدرت قبل أكثر من ألف عام . إلا بالوقوف على تاريخ اللغة،

بن الحسن بإسناده إلى الصفار نحوه . إذ لو كانت رواية التهذيب غير مشتملة على تلك اللفظة لأشار إليه كما هو دأبه في الكتاب ، ولا سيما في الاختلافات التي تختلف الأحكام بها ، وحيث إن له طريقاً صحيحاً إلى التهذيب فبنقله يثبت أن نسخة التهذيب مشتملة على تلك الكلمة . إلا أن صاحب الحقائق (قدس سره) وغيره يروون عن التهذيب من دون كلمة « بتيمم » ومعه يدخل المقام في اختلاف النسخ. انتهى

٤- رواية صفوان سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل احتاج إلى وضوء الصلاة وهو لا يقدر على الماء ، فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم ، أو بألف درهم ، وهو واجد لها ، يشتري به ويتوضأ ، أو يتيمم ؟ قال : " بل يشتري ، قد أصابني مثل هذا فاشتريت وتوضأت ، وما يشتري بذلك مال كثير " .

و في نسخ الكافي والتهذيب اختلاف شديد ، ففي بعض نسخ الكافي : يسوؤني ، وفي بعضها : يسرني ، وفي بعضها : يشتري ، وفي التهذيب ، وفي الفقيه : يسوؤني . ومعنى " ما يشتري - مبنياً للمفعول - بذلك مال كثير " كما في الوافي .

من هنا يحتاج عامة الناس إلى أن يكونوا متخصصين في قواعد اللغة العربية، وفي قواعد المحاورة التي كانت في زمن المعصومين عليه السلام.

الرابعة: إن الروايات قد تكون متعارضة فيما بينها، والرواية التي يوجد لها مكافئ يعارضها ليست حجة، أو قد تكون رواية عامة ولكن يوجد رواية تقيدها أو تخصصها، ولا يمكننا التخلص من هذه المشكلة إلا بأن يكون لدى عامة الناس عارضة حديثة، وإحاطة بالروايات الصادرة عن الأئمة عليهم السلام، فربما توجد رواية في كتاب الصلاة ولها معارض في كتاب الخمس، أو رواية في كتاب الطهارة لها مقيد في كتاب الصوم.

الخامسة: إن كثيراً من روايات الأئمة عليهم السلام التي صدرت عنهم ناظرة إلى ظرف خاص، أو ملابسات خاصة كانت في زمنهم عليهم السلام، فإذا قرأت هذه الروايات خارج سياق هذه الملابس والظرف يكون الفهم فيها خاطئاً وليس صحيحاً، وهذا كما في الروايات الكثيرة التي جاءت لزم العمل بالرأي ودم أهل الاجتهاد، فهذه الروايات لو قرأت بمعزل عن سياقها التاريخي فسوف نصل إلى القول بعدم جواز تقليد المراجع في آرائهم، لأن الرجوع إليهم هو رجوع في العمل برأيهم وقد نهتينا الروايات عن العمل بالرأي، أو سوف نخلص من خلالها للقول بأن الأئمة عليهم السلام ذموا علماء الأصول الذي يعبر عنهم بالمجتهدين، بينما إذا قرأنا السياق التاريخي لهذه الروايات والسياق هو ظهور مدرسة في زمن الأئمة عليهم السلام تسمى باسم مدرسة الاجتهاد والرأي، وهذه المدرسة

تؤمن بحجية مجموعة من الظنون غير المعتبرة، مثل: حجية القياس والمصالح المرسلة، وسد الذرائع وحجية ظن الفقيه وإن لم يكن عنده دليل، و قد جاءت هذه الروايات - الدامة للعمل بالرأي وذم أهل الاجتهاد - لتذم أهل هذه المدرسة و تحذر منهم ، سوف يتغير الفهم ، وعليه لا يمكننا الوصول إلى الفهم الصحيح وإدراك الظاهر من الكلام إلا بقراءة السياق التاريخي لصدور هذه الروايات، فنعرف بذلك الملابسات والظروف التي على ضوءها تكلم أهل العصمة عليه السلام بهذه الطائفة من الروايات.

أتذكر أن أحد المؤمنين - وهو متأثر بتيار منتشر في بعض البلاد الإسلامية يدعوا إلى ترك تقليد الفقهاء - استدل بروايات النهي عن العمل بالرأي ، فقلت له عندنا روايات تدم العمل بالقياس وعلماء المنطق يسمون براهين وجود الله بالأقيسة ، فلماذا لا نترك براهين وجود الله تعالى ونكفر؟!

إن من الخطأ أن نطبق ألفظاً وردت في الروايات قبل ألف سنة على معانٍ متداولة في زماننا تستخدم فيها نفس الألفاظ قبل أن ندرس تاريخ اللفظ و الملابسات التي كانت تحف به في زمان صدور الكلام.

إذن ، من خلال هذه الصعوبات المتقدمة يتضح أن عامة الناس إذا أردوا استنطاق النصوص، فهم بحاجة إلى التخصص في جملة من العلوم: علم الرجال، علم الطبقات، علم النسخ، قواعد اللغة العربية، علم المحاورة في زمن

المعصومين عليهم السلام ودراسة تاريخ التشريع الإسلامي، فكيف يقال بعد هذا أنه بإمكان كل إنسان أن يرجع مباشرة إلى الروايات ويستنبط الأحكام منها، دونما حاجة إلى فقيه متخصص يبين للناس معالم دينهم؟! فهذا المبرر في الحقيقة بسبب السذاجة والبساطة، وهو يدل على عدم معرفة صاحبه بواقع المعارف التي تدرس في الحوزة العلمية، فهو لم يقف على علوم الدين، ولا على القواعد العلمية التي يستخدمها المتخصصون لكي يعطون حكماً جاهزاً، ومن هذا الجهل جاءت هذه الدعوة لإلغاء التخصص، و جاء زعم كفاية وضع القرآن الكريم والروايات الشريفة في يد عامة الناس لفهموا منهما مباشرة معارف الدين.

الملاحظة الثالثة: عدم وجود روايات خاصة لجملة من المسائل الابتلائية.

إن كثيراً من المسائل الابتلائية لا توجد فيها روايات خاصة أصلاً، وإنما يوجد فيها قواعد عامة، ولا بد للإنسان من التخصص في هذه القواعد العامة وفي أدلتها ومضمون أدلتها، وفي كيفية تطبيقها لكي يتوصل إلى الحكم الشرعي فيها، ومن الأمثلة على ذلك:

١- لو أن شخصاً كان واقفاً في صلاته يقرأ، ثم شك هل هو الآن في آخر صلاة المغرب أو في أول صلاة العشاء، فهذا الفرض لا توجد عليه رواية، بل يعتمد الفقهاء في تكييفه الفقهي على مجموعة من القواعد الفقهية.

٢- لو أنه المصلي صلاته وسلم، فحصل عنده علم بأنه أنقص ركعة ، ولا يعلم هل هي من الصلاة التي انتهى منها الآن، أم من صلاة سابقة، فهذا الفرض فيه صورة متعددة، فتارة تكون كلتا الصلاتين في الوقت، كما لو سلم بعد صلاة العصر قبل دخول المغرب، وعلم أنه أنقص ركعة إما من صلاة العصر أو صلاة الظهر، و أخرى مع خروج وقت إحدى الصلاتين، كما لو سلم بعد صلاة المغرب وعلم أنه أنقص ركعة إما من صلاة المغرب أو من صلاة العصر التي خرج وقتها، وعلى كلا التقديرين: فهو إما أن يكون علمه قد حصل بعد أن جاء بمنافٍ مطلق . كما لو سلم من صلاة المغرب فاستدبر القبلة ثم حصل عنده هذا العلم . أو يكون ذلك قبل أن يأتي بمنافٍ مطلق، فهذا الفرض وبصوره المتعددة توجد فيها جملة من القواعد مثل: قاعدة الفراغ، قاعدة التجاوز، قاعدة الحيلولة وقاعدة استصحاب عدم الاتيان بالركعة، وهذه القواعد المتنوعة لا يمكن لعامة الناس غير المتخصصين في معارف الدين أن يطبقوها، كيف؟! وهم بعد لم يقفوا على أدلتها ولا على مضمون أدلتها، ولم يتمرسوا في طريقة تطبيق هذه القواعد.

وجوب الحذر من النظرة التسطيفية للمسائل الدينية:.

إن الدين الإسلامي دين عميق، ويضم علوم دقيقة جداً، ولا يمكن أن يتعمق فيها الإنسان إلا إذا صرف عمره في التحقيق والتدقيق والمباحثة

والمناقشة، فنحن يقع في أيدينا كتاب الرسالة العملية فنقرأ الفتاوى ولكن لا نعلم ما هو الجهد الذي قام به الفقيه حتى أصدر هذه الفتاوى، ومما يؤسف له أن بعض التنويرين بدأ في تطبيق هذا المشروع - مشروع إلغاء التخصص في معارف الدين - فقد وقع في يدي مقال منشور لأحدهم يتحدث فيه عن مسألة الرقيق وملك اليمين في الإسلام، وذكر فيه كل شيء ولكنه لم يذكر ما يرتبط بموقف الدين بهذه المسألة، وكل ما ذكره لا علاقة له أصلاً بالبحث العلمي الديني، وكأنه قال مثلاً: البترول معدن جامد يتسامى! فهذا كلام لا معنى له، ووجد بعض التنويرين كتب مقالاً في إمكانية ثبوت الهلال بالعين المسلحة وعدم اشتراط الرؤية بالعين المجردة، وسطر فيه كلاماً لا يدل على عدم دراسته كتب مرحلة السطوح فضلاً عن مرحلة البحث الخارج فحسب ، وإنما يدل - أيضاً - على أنه لم ير بعينه حتى كتب المقدمات ولم يقع نظره على غلافها ، ولكنه بسبب الثقة المفرطة يؤمن بأنه يمكنه من دون درس ولا بحث ولا تحقيق أن يتحدث في مسائل الدين، حيث إن مسائل الدين بالنسبة إليه شرعة لكل وارد.

إن على المؤمنين أن يكونوا حصيفين متيقظين من مشروع هؤلاء، فلا ينخدعوا بكلماتهم، فهؤلاء يسعون إلى إسقاط الدين من أعيننا، ليكون الدين أمراً هيناً وبإمكان أي شخص أن يتكلم فيه، ولا قيمة لكلام الفقهاء

والمختصين، فلا يوجد فرق بين من يبيت كل ليلة على فراشه بلا ممارسة نشاط ذهني ، وبين الذين يسهرون الليالي في التدقيق والتحقيق والنظر.

الملح الرابع: موقف التنويريين من التراث الإمامي

عن يونس بن عبدالرحمن قال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: "لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة"^{١٢٨}.

يدّعي بعض التنويريين أن تراثنا الروائي لم ينقح، ولم يخضع لعملية غربلة، ولم يُنقَد ، ولهذا ففيه الكثير من الروايات الموضوعة والمدسوسة، ويعطي بعضهم أرقاماً ، فيقول : إنّ نسبة الروايات الموضوعة أو الاسرائيلية أو المدسوسة في كتبنا الروائية هي ٧٠% أو ٨٠% أو ٩٠% أو أكثر من ذلك! فهل هذه الدعوى دعوى صحيحة؟ وهل تُوجد في موروثنا الروائي روايات موضوعة كثيرة بسبب عدم تعرض هذا الموروث للنقد والغربة أم أنها دعوى ليست صحيحة؟ وسيدور حديثنا في هذا الملح حول التراث وعملية الغربة والتنقيح ضمن نقاط ثلاث:

تعريف بأمور مهمة:

^{١٢٨} اختيار معرفة الرجال "رجال الكشي"، ص ٢٤٤.

النقطة الأولى: نقاط تعريفية:

السُّنَّةُ في اللغة هي: الطريقة أو الدوام كما ذكر الكسائي^{١٢٩}، فالمراد بحديث "من سنَّ سُنَّةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة" أي من أوجد طريقةً حسنة، والمراد بقوله: "ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة"^{١٣٠}. أي من أوجد طريقة سيئة.

وأما في الاصطلاح فيقصد بها: قول المعصوم وفعله وتقريره، فكلام المعصوم ﷺ وفعله سُنَّةٌ، وسكوته عن فعلٍ يدل على إمضائه، والإمضاء يكشف عن حُكم الله (تبارك وتعالى)، فإمضاؤه سُنَّةٌ. فمثلاً إذا رأى المعصوم الناس يعملون بخبر الثقة الظني، ولم يردعهم، فعدم ردعه أو إمضاؤه ﷺ يكشف عن أن خبر الثقة حجة عند الله (تبارك وتعالى). وإذا رأى الناس يتعاملون بالضمان ولم يردع عن هذه المعاملة، فسكوته يكشف عن كون هذه المعاملة صحيحة عند الله (تبارك وتعالى).

الحديث المثل للسنة: والسؤال الذي طرحه في هذه النقطة هو هل كل

حديث منقول عن النبي ﷺ أو عن أحد الأئمة أو عن الصديقة الزهراء ﷺ يمثل السنة، ويكون مبيناً للسنة؟

^{١٢٩} إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ج ١ ص ٩٥.

^{١٣٠} سنن ابن ماجه ج ١، ح ٢٠٣، ص ١٤٠.

في مقام الجواب على هذه السؤال يُمكن أن نذكر تقسيماً للأحاديث المنقولة عن المعصومين (عليه السلام)، ويتكون هذا التقسيم من أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الأحاديث التي نعلم بأنها مكذوبة على النبي (صلى الله عليه وآله) أو الأئمة (عليهم السلام)، أي نقطع بأنها موضوعة، أو الأحاديث التي نعلم بصورها عنهم (عليهم السلام)، ولكن نعلم أيضاً أنها لم تصدر لبيان الحكم الواقعي، وإنما صدرت في ظرف التقية أو لغرض آخر غير بيان الحكم الواقعي، أو الأحاديث الظنية التي نعلم على تقدير صدورها عنهم (عليهم السلام) أنهم لم يقصدوا فيها بيان الحكم الواقعي.

فهناك فرق بين الحديث الموضوع وبين الحديث الذي نجزم بأن مفاده ليس مقصوداً للأئمة (عليهم السلام)، كما إذا كان مفاده باطلاً، ويوجد دليل قطعي على بطلانه، فليس كل حديث نقطع بكذب مضمونه موضوعاً ومدسوساً على الأئمة (عليهم السلام)؛ لأن الأئمة (عليهم السلام) قد يتكلمون في ظرف التقية بما يخالف الحكم الواقعي، فقد عاشوا ظرفاً صعباً جداً، وكانوا يتقنون ويأمرون شيعتهم بالتقية حتى في رفع اليد حال التكبير في الصلاة^{١٣١}. وبسبب ظروف التقية قد يتكلمون بخلاف الواقع ليحافظوا على وجودهم أو على وجود شيعتهم، والعالم هو الذي يُفرّق بين الكلام الصادر لبيان الحكم الواقعي، والكلام الصادر في

^{١٣١} روى الكليني بسنده عن إسماعيل بن جابر وغيره عن أبي عبدالله (عليه السلام) في رسالة طويلة كتبها إلى أصحابه - إلى أن قال - «دعوا رفع أيديكم في الصلاة إلا مرة واحدة حين يفتح الصلاة، فإن الناس قد شهِروكم بذلك، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله».

مقام التقيّة، وقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) قوله: "حديثٌ تدرّبه خيرٌ من ألف حديثٍ ترويه، ولا يكونُ الرجلُ منكم فقيهاً حتى يعرفَ معاريضَ كلامنا، وإن الكلمة من كلامنا لتصرف على سبعين وجهاً لنا من جميعها المخرج" ١٣٢.

إن مما يؤسف له: أنّ بعض ممن لا خبرة له بالتراث الروائي، يفتحُ كتاب الكافي للكليني (رحمته الله) أو كتاب التوحيد للصدوق (رحمته الله)، ويظفر بمجموعة من الروايات التي ظاهرها ليس مقبولاً، فيحكمُ بأنها موضوعة، ثم يقول: يوجد في موروثنا الروائي روايات كثيرة موضوعة! بينما الأمر على خلاف ذلك.

إذن، ليست كل رواية تدلُّ على مضمونٍ ليس مطابقاً للواقع موضوعة ومكذوبة، فالمكذوبُ صنفٌ خاصٌّ من الروايات، وهو ما نقطعُ أنّه لم يصدر من الأئمة (عليهم السلام)، وهذا القسم لا يمثل السنة كما هو واضح.

القسم الثاني: الروايات التي نقطعُ أنّها صدرت من الأئمة (عليهم السلام)، لبيان الحكم الواقعي، وهذا القسم يمثل السنة وجداناً على نحو القطع واليقين.

القسم الثالث: الروايات التي لا نقطع بصورها عن الأئمة (عليهم السلام)، وفي نفس الوقت لا نقطع بعدم صورها عن الأئمة (عليهم السلام)، وهي الروايات المظنونة.

وينقسم هذا القسم إلى صنفين:.

الصف الأول: رواياتٌ ظنية قام دليلٌ قطعي على حجيتها كخبر الثقة، أو الخبر الذي يُفيد الوثوق وإن كان راويها غير ثقة، وهذا الصف يُمثّل السنة، ويدلُّ على السنة تعبدًا لوجود دليل عبّدنا بحجّيته.

الصف الثاني: الروايات الظنية التي لا يوجد دليلٌ على حجيتها، كخبر غير الثقة المجهول الذي لم يُوثّق، أو الخبر المرسل، أو الخبر الذي رواه ثقةٌ ولكن يوجد خبرٌ آخر لثقةٍ آخر يُعارضه ويكافئه، وهذا الصف لا يُمثّل السنة، لا وجداناً ولا تعبدًا لعدم وجود دليل يدلُّ على حجّيته.

الحديث الموضوع والحديث الضعيف:-

ويوجد أمران لا بُدَّ أن نلتفت إليهما:

الأمر الأول: الفرق بين الحديث الموضوع والحديث الضعيف.

الحديث الموضوع - كما تقدم - هو الذي نقطع بأنّه مكذوبٌ على الأئمة عليهم السلام، وأمّا الحديث الضعيف فهو أعمّ لأنه يشمل الحديث الذي نَحْتَمِلُ أنه صدرَ عن الأئمة عليهم السلام، ولكن لا يوجد دليلٌ على حجّيته، فليس كل حديث ضعيف موضوعاً، وهنالك أحكامٌ تترتب على الحديث الضعيف منها:

١. أن الحديث الضعيف قد ينظّم إلى غيره فيشكل تواتراً أو استفاضة تفيد الاطمئنان والاطمئنان حُجّةٌ عند العقلاء.

٢- عدم جواز التكذيب، فنحن قد أمرنا بعدم تكذيب الأحاديث التي صدرت عن الأئمة عليهم السلام، وكذلك الأحاديث التي تُنسبُ إلى الأئمة عليهم السلام، ولا يوجد دليل على ثبوتها؛ لأنه ربما قد تكون صدرت عنهم في الواقع فيكون تكذيبها تكذيباً لهم، فعلينا أن نتوقف^{١٣٣}.

الأمر الثاني: نسبة الروايات الضعيفة في الكتب المعتمدة.

لا يوجد عدد معيّن للروايات الضعيفة في كتبنا المعتمدة، ومن يقول بوجود عدد ٩٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ أو أقل أو أكثر فهو مشتبه.

فمثلاً توجدُ في كتاب الكافي للكليني رحمته الله ١٦١٩٩ رواية، ولا يُمكن أن يحدّد لنا شخصٌ تحديداً عاماً بحيث يقول : إن عدد الروايات الضعيفة كذا ويكون قوله مقبولاً عند جميع العلماء، بل يخضع لاجتهاد العلماء في علم الحديث وفي علم الرجال. فوفق بعض المباني قد يقال كل روايات الكافي معتبرة سنداً، كما يذهبُ لذلك الأخباريون والشيخ النائيني رحمته الله -أستاذ السيد الخوئي رحمته الله - والذي يقول: «إن المناقشة في أسناد روايات الكافي حرفة

^{١٣٣} - من الروايات صحيحة أبي عبيدة الحذاء عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: قال سمعته يقول أما والله إن أحب أصحابي إلي أروعهم وأفقههم وأكتمهم بحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم إلي الذي إذا سمع الحديث يُنسبُ إلينا، ويروى عنا، فلم يعقله، ولم يقبله قلبه، اشمأز منه، وجحدته، وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا سند، فيكون بذلك خارجاً من ولايتنا. وصحيحة أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام أو عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تكذبوا بحديث أتاكم أحد، فإنكم لا تدرون لعله من الحق، فتكذبوا الله فوق عرشه. (بصائر الدرجات: ٥٥٧)

العاجز»^{١٣٤}، ففي نظره الشريف لا يحتاج الباحث إلى أن يدقق في أسانيد الكافي، بل ينبغي أن يبحث في دلالة روايات الكافي. ويوجد من يخالف هذا المسلك، ويقول ينبغي أن ندقق في بعض أسانيد روايات الكافي، والذين يدققون أيضاً مختلفون بحسب اختلاف المباني؛ فهناك قواعد رجالية، مثل: وثاقة من روى عنه بنو فضال أو من روى عنه أصحاب الإجماع أو وثاقة شيوخ الإجازة، وهذه قواعد ترتبط بتوثيق الرواة و يختلف فيها علماء الرجال، فقسم من العلماء يقول إن هذه القواعد تثبت وثاقة الراوي، في حين أن قسم آخر من العلماء يقول إن هذه القواعد لا تثبت وثاقة الراوي، فدائرة الأخبار الصحيحة سوف تتسع ودائرة الأخبار الضعيفة سوف تضيق بناء على رأي القسم الأول، وأما بناءً على رأي القسم الثاني فالأمر بالعكس.

إذن ، لا يمكن أن نُعطي عدداً معيناً للروايات الضعيفة، وهذا الأمر موكول إلى اجتهاد الفقهاء والعلماء، ومن هنا فإن علماءنا لا يهتمون كثيراً بوضع كتاب صحيح فيه أحاديث صحيحة؛ لأن أي عالم يضع كتاباً و يدعي أن كل ما فيه من الأحاديث الصحيحة، فسوف يُقال له: هذا وفق رأيك ورأيك ليس حجة، وباب الاجتهاد عندنا مفتوح، وقد يأتي فقيهٌ ويستدرك عليك

^{١٣٤} وقد ذكر غير واحد من الأعلام أن روايات الكافي كلها صحيحة و لا مجال لرمي شيء منها بضعف سندها. و سمعت شيخنا الأستاذ الشيخ محمد حسين النائيني (قدس سره) في مجلس بحثه يقول: «إن المناقشة في أسناد روايات الكافي حرفة العاجز». معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٨١.

ويثبت ضعف بعض الروايات، أو وجود روايات كثيرة ليست موجودة في هذا الكتاب وهي صحيحة .

اهتمام الأئمة عليهم السلام بتنقية وغرلة التراث

النقطة الثانية: اهتمام الأئمة عليهم السلام بتنقية وغرلة التراث:

يتصور البعض أن تراثنا لم يخضع للتنقيح، أو أنه إذا خضع للتنقيح فإن ذلك كان في زمن الغيبة الكبرى، وليس الأمر كذلك، فتتقيد الروايات كان قبل زمن الغيبة الكبرى، بل قبل زمن الغيبة الصغرى، فقد كان يتم من قبل أئمتنا عليهم السلام أنفسهم ، فهم أول من تصدى لتنقية هذا الموروث الذي وصل إلينا، وقد قاموا بأمر كثيرة لتصفية هذا التراث من الموضوعات والاسرائيليات والمدسوسات.

الأمر الأول: التحذير من الرواة الكذابين:

أول أمر قام به الأئمة عليهم السلام هو التحذير من الكذابين، وأخبروا بأن هنالك من يكذب عليهم وحدّروا منهم، ومنعوا من أخذ الروايات عنهم. ومن الشواهد على ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: "إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس. كان رسول الله صلى الله عليه وآله أصدق البرية لهجة وكان مسيلمه يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق من برء الله من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان الذي يكذب

عليه (ويعمل في تكذيب صدقه بما يفترى عليه) من الكذب عبد الله بن سبأ لعنه الله، وكان الحسين بن علي عليهما السلام قد ابتلى بالمختار ثم ذكر أبو عبد الله عليه السلام الحارث الشامي وبنان (بيان) كانا يكذبان على علي بن الحسين عليهما السلام، ثم ذكر المغيرة بن سعيد وزيعة والسري وأبا الخطاب (ومعمرا) وبشار الأشعري وحمزة البربري (اليزيدي) وصائد النهدي فقال: لعنهم الله إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا أو عاجز الرأي، كفانا الله مؤنة كل كذاب وأذاقهم حر الحديد^{١٣٥}.

فبين الإمام الصادق عليه السلام أن لكل رجلٍ منهم مَن يكذب عليه، ومن هنا ذكروا أسماء بعض الكذابين ونصوا عليهم مثل: أبي الخطاب والمغيرة بن سعيد وابن حسكة.

وقد كتب الشيخ الكشي (أعلى الله مقامه) كتاباً كبيراً جمع فيه الرواة الذين ورد فيهم مدحٌ أو قدحٌ من قبل الأئمة عليهم السلام، واختصره الشيخ الطوسي رحمته الله في كتابٍ بعنوان (اختيار معرفة الرجال) ، ووقع اختصاره في مجلدين كبيرين وفق بعض الطبعات.

فأئمتنا عليهم السلام اهتموا بالتحذير من الكذابين وعيّنوا الكذابين لكي يجتنب الناس أخذ الروايات عنهم.

^{١٣٥} اختيار معرفة الرجال "رجال الكشي"، ص ٣٠٥.

الأمر الثاني: تنقية الروايات والكتب من الدس:

بين الأئمة عليهم السلام وجود روايات موضوعة ومدسوسة في الكتب المتداولة في زمانهم، وحثوا العلماء على تنقية الكتب من هذه الروايات المدسوسة، ومن شواهد ذلك أنّ الشيخ الكشي رحمته الله ينقل أنّ أحد الشيعة سأل يونس بن عبد الرحمن - وهو أحد كبار علماء تلامذة الإمامين الكاظم عليه السلام والرضا عليه السلام : "يا أبا محمد ما أشدّك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يملك على رد الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد (لعنه الله) دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، فإننا إذا حدثنا قلنا: قال الله عز وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم."

قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم، وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام، وقال لي: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث، إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي

عبد الله ﷺ، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن ، فإننا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة إنا عن الله و عن رسوله نحدث ، و لانقول قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا وكلام أولنا مصادق لكلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه وقولوا أنت أعلم و ماجئت به فإن مع كل قول منا حقيقة و عليه نورا، فما لاحقيقة معه و لانور عليه فذلك من قول الشيطان" ١٣٦.

فهنا بيّن الإمام الرضا ﷺ بنفسه أن بعض الروايات الموجودة في الكتب في ذلك الزمان لا تنسب إلى الأئمة السابقين ﷺ، وهو ما أكّد عليه الإمام الصادق ﷺ.

الأمر الثالث: تنقيح الأئمة ﷺ للكتب من الروايات المدسوسة:

قام الأئمة ﷺ بأنفسهم بتنقية هذه الكتب من الروايات المدسوسة، ففي رواية الإمام الرضا ﷺ نقل يونس إليه كتب علماء الكوفة من أصحاب الإمام الصادق ﷺ، فقام ﷺ بغربلة هذه الكتب، وأنكر منها روايات كثيرة، وقال ليونس بأنّ هذه الروايات موضوعة على لسان الإمام الصادق ﷺ، وهذا يدل على أن الإمام الرضا ﷺ بنفسه قد طهر هذا التراث من روايات كثيرة موضوعة.

^{١٣٦} اختيار معرفه الرجال "رجال الكشي"، ص ٢٢٤.

كما ينقلُ الشيخ الكليني رحمته الله عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: "جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام وكانت التقية شديدة، فكتبوا كتبهم ولم تُرو عنهم، فلمّا ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال: "حدثوا بها فإنها حق" ^{١٣٧}، فهو بنفسه عليه السلام لاحظ تلك الكتب وما فيها من الروايات ثم قال حدثوا بها.

وَيَنْقُلُ علماء الرجال جُمْلَةً من الكتب التي عرضت على المعصومين عليهم السلام، ومنها كتاب (يوم وليلة) ليونس بن عبد الرحمن، فقد حدّث أحمد بن أبي خلف ظئر أبي جعفر عليه السلام، قال: كنت مريضاً فدخل علي أبو جعفر عليه السلام يعودني في مرضي، فإذا عند رأسي كتاب يوم وليلة، فجعل يتصفحه ورقة ورقة، حتى أتى عليه من أوله إلى آخره، وجعل يقول: "رحم الله يونس رحم الله يونس رحم الله يونس" ^{١٣٨}.

و عن داود بن القاسم، أن أبا جعفر الجعفري قال: أدخلتُ كتاب يوم وليلة الذي ألفه يونس بن عبد الرحمن على أبي الحسن العسكري عليه السلام فنظر فيه وتصفحه كله، ثم قال: "هذا ديني ودين آبائي و هو الحق كله" ^{١٣٩}.

^{١٣٧} الكافي، ج ١، ص ٥٣.

^{١٣٨} رجال الكشي، ص ٤٨٤.

^{١٣٩} رجال الكشي، ص ٤٨٤.

كما عَرَضَ أبوهاشم الجعفري الكتابَ على الإمام العسكري عليه السلام، لمعرفة ما إذا كان الكتابُ معتبراً أم لا، فقال له الإمام عليه السلام: "تَصْنِيفُ مَنْ هَذَا؟" فقلت: تصنيف يونس مولى آل يقطين، فقال: "أعطاه الله بكلِّ حرفٍ نوراً يوم القيامة" ^{١٤٠}.

كما نجدُ أنَّ يونس بن عبد الرحمن بنفسه قد أخذ كُتُبَ أصحاب الإمام الصادق عليه السلام من الكوفة وعرضها على الإمام الرضا عليه السلام، ثم من جاء بعده أخذ كتابه وعرضها على اللاحقين عليهم السلام، وهذا ما يكشف عن شدة التدقيق والتمحيص في الكُتُب التي تنسب إلى أصحاب الأئمة عليهم السلام.

ومن الكتب الكثيرة التي عُرِضَتْ على المعصومين عليهم السلام كتاب عبيد الله الحلبي - وكان كتاباً في الفقه - وقد عُرِضَ على الإمام الصادق عليه السلام فصَحَّحَهُ وقال عند قراءته: "أترى لهؤلاء مثل هذا؟" ^{١٤١}، أي: أني للمخالفين كتاب مثل هذا الكتاب في اتقانه وإحكامه.

ومن الكتب التي عُرِضَتْ على الأئمة عليهم السلام، كُتُبُ بني فضال - وهم جماعة من الفطحية - فقد عُرِضَتْ على الإمام العسكري عليه السلام فقال: "خذوا بما

^{١٤٠} رجال النجاشي، ص ٤٤٧.

^{١٤١} رجال النجاشي، ص ٢٣١.

رووا وذروا ما رأوا" ^{١٤٢}، حيثُ قَيِّم الروايات وقال هي معتبرة، فخذوا الروايات منهم فهي صادرة عنا، ولكن لا تعتقدوا بعقيدتهم.

الأمر الرابع: تعليم العلماء كيفية تنقيح الروايات:

وعلاوة على تمحيص الأئمة عليهم السلام للروايات، فقد علّموا العلماء في زمن الظهور تنقيح مضمون الروايات، إضافةً لتعليمهم كيفية الاعتماد على الرواية من حيث الصدور، فقد علموهم كيفية الاعتماد من حيث الدلالة، وهو ما يسمى بالمقايسة المضمونية. ومن شواهد ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: "لا تقبلوا عنا حديثاً إلا ما وافق القرآن أو السنة أو تجدون معه شاهداً من أخبارنا المتقدمة" ^{١٤٣}. أي: لا تقبلوا أي حديث يُنسبُ إلى المعصومين عليهم السلام وأنتم لا تقطعون بمضمونه وتحتملون كذبه، بل عليكم أن تلاحظوا موافقة المضمون للقرآن الكريم والسنة القطعية الواردة عن رسول الله والأئمة عليهم السلام.

محورية الثقلين لا القرآن فقط:

والميزان في الحديث المنسوب للأئمة عليهم السلام الموافقة الكتاب والسنة، لا موافقة الكتاب فقط، كما يقول بذلك مَنْ يرى محورية القرآن حيث يقول: إنّ المدار في تقييم الروايات هو القرآن فقط، وأنّ هنالك محورية للقرآن الكريم دون سواه.

^{١٤٢} الغيبة للطوسي، ص ٣٩٠.

^{١٤٣} رجال الكشي، ص ٢٢٤.

ونحن نقول في الرد على هذه الدعوة: إننا لا نقبل نظرية محورية القرآن كما لا نقبل نظرية (حسبنا كتاب الله)، فلا تلك النظرية مقبولة، ولا هذه النظرية مقبولة، والنظرية المقبولة لدينا هي النظرية التي نأخذها من روايات أهل البيت عليهم السلام، وقد قال الإمام الصادق عليه السلام: "إلا ما وافق القرآن أو السنة".

فالسنة القطعية أيضاً هي مدار للحكم على الحديث، بل إنها قد تكون مداراً للقرآن، وذلك أن القرآن الكريم - كما نعلم - قطعي الصدور إلا أنه ليس قطعي الدلالة في جميع آياته، فدلالة بعض آيات القرآن دلالة ظنيّة، والدلالة الظنية تحكم عليها الدلالة القطعية من السنة، فإذا كان عندنا حديث قطعي من حيث الصدور والدلالة فإن علينا أن نحكمه على الظهور القرآني، وعلى الظن القرآني. فمثلاً: إذا جاءنا شخص وقال: إن الإمامة تكون بالشورى لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾^{١٤٤}، فجوابنا له: كلامك ليس صحيحاً؛ لأن عندنا حديث قطعي وهو حديث الغدير، ويدل على أن الإمامة بالنص. فحديث الغدير القطعي صدوراً ودلالة يمنعنا من تفسير هذه الآية بتفسير يأخذنا إلى أن الإمامة تثبت بالشورى.

وقد بين الأئمة (عليهم السلام) أن المحورية للقطعي والمحكم من الكتاب والسنة في روايات كثيرة، فقد روى الصدوق (قدس سره) بإسناده عن الإمام

^{١٤٤} سورة الشورى، الآية ٣٨.

الرضا عليه السلام قوله: "إنَّ في أخبارنا محكماً كمحكم القرآن ومتشابهاً كمتشابه القرآن فردّوا متشابهها إلى محكمها ، ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلّوا" ^{١٤٥}.

كما بيّن الأئمة عليهم السلام أنَّ بعض الأحاديث قد تكون متعارضة، ثم يبيّنوا كيف يعالج التعارض، وذكروا مرجحاتٍ مثل موافقة الكتاب أو الشهرة. فالأئمة عليهم السلام أعطونا قواعد مضمونية، وقد اعتمد عليها علماؤنا الأوائل في تنقية التراث و تقيّمه.

دور العلماء في حفظ هذا التراث

النقطة الثالثة: دور العلماء في حفظ هذا التراث بعد تنقيته وتصفيته:

سار علماؤنا الأعلام (أعلى الله كلماتهم) على نهج المعصومين عليهم السلام في تنقية وحفظ التراث، واهتموا بتمييز الرواة، و تمييز الثقة الذي يُقبلُ منه عن غير الثقة الذي لا يُقبلُ منه. يقول الشيخ الطوسي رحمته الله في كتاب "العدة": "وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثقت الثقات منهم، وضعفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه و روايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم، وقالوا فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان

^{١٤٥} عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ح ٣٩، ص ٢٦١.

واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما روه من التصانيف في فهارسهم، حتى إن واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه برواته^{١٤٦}.

وقد كُتِبَ مائة كتاب في ترجمة الرواة منذ زمن الإمام الرضا عليه السلام إلى القرن الرابع، واختزلت هذه الكتب المائة في كتاب النجاشي رحمته الله، وكتابي الشيخ الطوسي رحمته الله، وكتاب ابن الغضائري رحمته الله، وغيرها، واستمرت مسيرة دراسة أحوال الرجال إلى أن جاء المرحوم المقدس السيد الخوئي رحمته الله فكتب (معجم رجال الحديث) في ٢٤ مجلداً، ولم يوجد راي ذكر بالاسم أو اللقب أو الكنية في كتبنا المعتبرة إلا ترجمته وبيّن طبقته وأين تقع رواياته في أي باب، لقد كان لهذا الجهد العظيم والكبير الأثر الكبير جداً في حفظ هذا التراث وإيصاله على درجة عالية من النقاء والصفاء.

أما على مستوى الحديث فيقول الحر العاملي (رضوا الله عليه) أنه في زمن الصادقين وما بعده: كتب أصحابنا ما يزيد على ستة آلاف وستمائة كتاب في جمع الأحاديث^{١٤٧}، وهذه الكتب هُذبت واختزلت في أربعمائة مُصنّف لأربعمائة مُصنّف، وهذه المصنفات أيضاً نَقَّحها العلماء ودققوا فيها وعرضوا

^{١٤٦} العدة للشيخ الطوسي، ج ١، ص ١٤١.

^{١٤٧} وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٤٩.

بعضها على الأئمة عليهم السلام ، وعرضوا بعضها على السفراء كما أسلفنا ، ومن شواهد العرض على السفراء ما جاء في عرض كتاب "التكليف" للشلمغاني على الحسين بن روح رحمته الله حيث يقول: "ما فيه شيء إلا وقد روي عن الأئمة إلا موضعين أو ثلاثة"^{١٤٨}. وكذلك ما جاء في إنفاذ الشيخ الحسين بن روح (رضي الله عنه) كتاب "التأديب" للشلمغاني إلى جماعة الفقهاء في قم، وقوله لهم: "أنظروا في هذا الكتاب وانظروا فيه شيء يخالفكم؟. فكتبوا إليه: إنه كله صحيح، وما فيه شيء يخالف إلا قوله: في الصاع في الفطرة نصف صاع من طعام، والطعام عندنا مثل الشعير من كل واحد صاع"^{١٤٩}.

ومن المعروف أن علماء قم كانوا من المتشددين في قبول الرواية، حتى أن بعض كبرائهم طرد رواة ثقات لمجرد نقلهم عن بعض الضعاف والمجاهيل. فإرو ثقة جليل القدر مثل البرقي يُطرد من قم لا لشيء سوى أنه في نظر القميين يتساهل فيروي عن الضعاف، لا أنه يروي روايات موضوعة، فهو لم يُقدح في نفسه و إنما يُكثّر الرواية عن الضعاف.

جهد العلماء في تصنيف الكتب الأربعة:

اهتم علماؤنا (رضوان الله تعالى عليهم) اهتماماً بالغاً بتنقية هذا التراث، فنقحوا هذه الكتب الأربعمائة ، وعرضوا الكثير منها على الأئمة عليهم السلام والسفراء

^{١٤٨} الغيبة للطوسي، ص ٤٠٩.

^{١٤٩} الغيبة للطوسي، ص ٣٩٠.

(رضوان الله تعالى عليهم) ثم هذبوها واختزلوها في الكتب الأربعة وهي: الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق، والتهذيب والاستبصار للطوسي رحمهم الله. وقد كتب الشيخ الكليني رحمهم الله كتاب الكافي في قرابة عشرين سنة، وأخذ ينتقل من حاضرة علمية لأخرى، ثم جمع هذه الروايات وعبر عنها في المقدمة (بالآثار الصحيحة)، وأمّا الشيخ الصدوق رحمهم الله فقد عبّر عن الروايات التي جمعها في كتاب من لا يحضره الفقيه بأنها (حجة ما بينه وبين الله ويفتي على ضوئها)، وأمّا الشيخ الطوسي رحمهم الله فقد ذكر في كتابي التهذيب والاستبصار بأنه اعتمد في كتابه على الأصول التي كانت معروفة، وكان عليها المعول والمعتمد في زمانه، حتى أن جملة من علمائنا العظام كالشهير الثاني والسيد بحر العلوم ذهبوا إلى أننا لا نحتاج إلى أن ندقق في طرق الشيخ رحمهم الله إلى الأصول التي يروي عنها^{١٥٠}.

فمثلاً: هو يروي عن أصل لابن محبوب، وذكر طريقاً إلى ابن محبوب، فهؤلاء العلماء يقولون لا حاجة لأن ندقق في طريق الشيخ إلى ابن محبوب

^{١٥٠} ذكر السيد بحر العلوم رحمهم الله في فوائده الرجالية: "وقد صرح الشيخ في (مشيخة التهذيب، والاستبصار) باستخراج ما أورده فيهما من الأخبار من أصول الاصحاب. وكتبهم وإن وضع المشيخة لبيان طرقه الى أصحاب تلك الكتب والأصول وإن لم يكونوا وسائط في النقل والظاهر أن ما اشتمل على ذكر المشايخ من الروايات كغيره مما ترك فيه ذلك وأنه لا حاجة الى توسطهم في النوعين معا". الفوائد الرجالية للسيد محمد المهدي بحر العلوم، ج ٣، ص ٣٠.

وانما ندقق في الطرق الموجودة في كتب ابن محبوب؛ لأن الكتب التي اعتمد عليها كانت متواترة في زمانه كتواتر الكتب الأربعة في زماننا، ويوجد لها طرق كثيرة متعددة ومنها كتاب ابن محبوب .

هذه الجهود العظيمة هي التي جعلت السيد الخوئي رحمته الله . وهو خبير علم الحديث . يقول في دروسه الصوتية : **إن الروايات التي نقطع بأنها موضوعة في تراثنا لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، فإن هذه الشهادة إنما صدرت من زعيم الحوزة العلمية وخبير علم الرجال، وخبير الحديث المحيط بما صدر عن الأئمة عليهم السلام في الكتب التي وصلت إلينا.**

نعم توجد روايات مضمونها ليس صحيحاً، وقد أشرنا فيما سبق بأن هنالك فرقاً بين كون المضمون ليس صحيحاً وكون الرواية موضوعة، فقد يكون المضمون غير صحيح ولكنه صدر عنهم في ظرف التقيّة، وما تقتضيه الأدلة هو أن يحفظ هذا التراث وأن يصل إلينا؛ لأن الله (تبارك وتعالى) أنزل هذا الدين لكي يبقى إلى يوم القيامة، ليظهره على الدين كله، وهذا الدين إنما ينتقل بواسطة الكتاب والسنة: قال النبي الأعظم صلى الله عليه وآله : **"إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلُّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي؛ فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض"**^{١٥١}، و حيث إن الدين ينتقل من خلال الكتاب وسنة

^{١٥١} راجع نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار : ج ٢ ص ٣٨.

رسول الله وسنة الأئمة عليهم السلام فلا بُدَّ أن تحفظ السنة وأن تكون باقية و إلا ضاع الدين بضياعها.

مفارقة غريبة

في دعوى عدم دلالة حديث الثقلين على وجود الإمام الحجة (عجل الله فرجه).

من الأمور الغريبة أن بعض من يشكك في تراثنا الروائي، يشكك أيضاً في أدلة وجود الإمام الحجة عليه السلام في زماننا، فيقول : إن الشيعة يستدلون بحديث الثقلين على وجود الإمام الحجة عليه السلام في زماننا، مع أن هذا الحديث لا يدل على ذلك لأن معنى حديث الثقلين : (إني تارك فيكم كتاب الله وعترتي) ، هو إني تارك فيكم كتاب الله وكلام عترتي، فالباقي هو كلام العترة، وبعد هذا الكلام يأتي في بحث التراث فيقول بأن أغلب الروايات المنقولة عن الأئمة عليهم السلام روايات اسرائيلية وموضوعة بنسبة تصل إلى ٩٠% أو أكثر.

حقيقة نحن لا نعرف ماذا يريد هذا الرجل ، فإن كان يريد القول بأن حديث الثقلين لا يدل على بقاء الإمام الحجة عليه السلام وإنما على يدل على بقاء كلام الأئمة عليهم السلام فلماذا يشكك في بقاء السنة؟ و إن كان يرى الحديث لا يدل على بقاء كلام الأئمة بل على بقاء الأئمة عليهم السلام فلماذا يشكك في دلالة حديث الثقلين على وجود الإمام المهدي عليه السلام؟!

هذا التراث العظيم وصل إلينا نقياً ، و من عنده خبرة و درس تاريخ هذا التراث لا يملك إلا أن يقطع بأن هذا التراث ليس كما يصوره البعض بأنه تراث لم ينقد ولم يمحّص، وتوجد فيه روايات كثيرة موضوعة مكذوبة على المعصومين عليه السلام. والذي ينبغي علينا حقيقة هو أن نكون حصيفين لا نصدق أي كلام يقال، و أن لا نكون فريسة الأساليب الخادعة، بل علينا أن نبحت في مضمون الأساليب في الكلام الذي يوزع وينشر بيننا هل هو كلام صحيح أو ليس صحيحاً فالمدار مدار الحق.

لقد كان لبعض الأشخاص منزلة كبيرة في الوسط الشيعي ثم بعد ذلك انحرفوا، فأحمد بن هلال العبرتائي كان عالماً كبيراً و كان كالأخطبوط في أسانيد أحاديث الشيعة لكثرة رواياته و كثرة عناية الشيعة بما يروي وقد قال فيه الشيخ رحمته الله في الفهرست (١٠٧): " أحمد بن هلال العبرتائي - وعبرتا قرية بنواحي بلد إسكاف - وهو من بني جنيد، ولد سنة ١٨٠، ومات سنة ٢٦٧، وكان غالباً، متهماً في دينه، وقد روى أكثر أصول أصحابنا ". و عبارة " روى أكثر أصول أصحابنا " تبين مقدار اهتمامه بالعلم والرواية ، ولكن في آخر حياته حارب سفراء الإمام الحجة (عجل الله فرجه)، وخرج فيه لعنٌ من الناحية المقدسة فقد ذكره الشيخ الطوسي رحمته الله في التهذيب، في باب الوصية لأهل الضلال في ذيل الحديث (٨١٢) من الجزء (٩) فقال : أحمد بن هلال مشهور بالغلو واللعة وما يختص بروايته لا نعمل عليه، "

فلا يوجد عصمة لأي شخص من أساتذة الحوزة وغيرهم، والعصمة للمنهج الصحيح الذي رسمه الأئمة عليهم السلام، وعليه يسير علماؤنا الأعلام.

الفصل الخامس

نقد بعض النظريات المتأثرة بالتنوير

النظرية الأولى: الدعوة الى بشرية الدين

النظرية الثانية: القراءة المنسية في الإمامة

نقد الدعوة الى بشرية الدين

قال الله العظيم في كتابه الكريم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^{١٥٢}.

يدعو بعض التنويرين الإسلاميين إلى بشرية الدين والتعاليم التي جاء بها النبي ﷺ وهم حريصون كل الحرص على صبغ الإسلام أو بعض تعاليمه بالصبغة البشرية، لكي يفتحوا المجال لإيقاف بعض أحكام الدين وتبديلها بأحكام من المنتج البشري، ولهم في ذلك محاولات كثيرة، وسنقف من خلال الأسطر القادمة على محاولتين :

المحاولة الأولى:

وهي المحاولة الأخطر لأنها تعصف بالدين من جذوره ، وتتكون هذه المحاولة من أمرين هما:

^{١٥٢} سورة النجم، الآيتان ٣ و٤.

الأمر الأول: النبوة والوحي تجربة بشرية.

إن النبوة وتلقي الوحي عبارة عن تجربة بشرية خاصة يقوم بها ﷺ، فالنبي ﷺ يُصَفِّي نفسه، ثم بعد هذه التصفية تنكشف له حقائق الملكوت، وإذا رأى تلك الحقائق فهو يراها ببشريته، لا كما هي على حقيقتها، ثم ﷺ يَفْعَل الكتاب المقدس بعد أن ينشئ مجموعة من التعاليم ويخبر الناس أنها من الله (تبارك وتعالى).

فالقرآن الكريم لم ينزل على النبي ﷺ كما هو، وإنما النبي ﷺ صنع القرآن الكريم، والباري (جل شأنه) لم ينزل أحكاماً للناس، وإنما النبي ﷺ لما أطلع على عالم الملكوت رأى بحسب بشريته وخواص شخصيته أن الله (تبارك وتعالى) يريد منا جملة من الأحكام فأنشأ الأحكام وبلغها للناس.

اللاقط والنحلة:.

ويذكر صاحب هذه المحاولة مثال توضيحياً لدور النبي ﷺ وهو: مثال اللاقط والنحلة، فيقول: إن عامة المسلمين يعتقدون أن النبي ﷺ كاللاقط (الميكرفون) يلتقط الوحي ويبلغه كما هو من دون نقیصة ولا زيادة، بينما الصحيح أن النبي ﷺ كالنحلة، فالنحلة تنتقل من زهرة إلى زهرة لتأخذ الرحيق، وعندما يدخل الرحيق في جوفها يدخل بشكل و تخرجه النحلة من جوفها بشكل آخر، (يدخل رحيقاً ويخرج عسلاً) ، والأمر كذلك بالنسبة إلى النبوة

وتلقي الوحي، فالنبي ﷺ يرى الملكوت بشكل ويبلغ الملكوت لنا بشكل آخر، بشكل ينسجم مع بشرتنا.

الأمر الثاني: المعجزة لا تثبت صدق النبوة لشبهها بالسحر.

إننا لا يمكننا إثبات صدق النبي ﷺ اعتماداً على المعجزة التي يأتي بها، وذلك لأننا لا نفرق بين السحر والمعجزة، وبالتالي فقد يكون ما جاء به النبي ﷺ سحراً وليس إعجازاً، وإذا أردنا أن نكون قادرين على إدراك صدق النبي ﷺ في دعوته من عدمه، فلا بد أن نعيش التجربة التي عاشها النبي ﷺ، فنُصْفي أنفسنا إلى أن ينكشف لنا عالم الملكوت، ثم إذا رأينا ما أخبر به النبي ﷺ مطابقاً لما نراه في عالم الملكوت، فحينئذ نعلم بصدقه.

ملاحظات على المحاولة الأولى:

و عندنا عدة ملاحظات على هذه المحاولة منها:

الملاحظة الأولى: حقيقة الوحي.

إن صاحب هذه المحاولة يدعي أنه من التنويرين المسلمين، فهو يعتقد ويصدق بنبوة النبي ﷺ، والرسول الأعظم ﷺ أخبر عن الباري (تبارك وتعالى) بأن الوحي تعليم من الله (جل شأنه)، وقد يكون مباشراً أو بواسطة شيء - كالشجرة التي تحدث الله (تبارك وتعالى) بواسطتها مع نبي الله موسى (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) - وقد يكون بواسطة ملك كجبرائيل عليه السلام:

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا . مباشرة . أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا . بواسطة . فَيُوحِي بِلَاذِنِهِ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ﴾^{١٥٣}، فالنبي ﷺ أخبر بأن الوحي قد يكون بواسطة ملك، ويكون بتعليم من الله (تبارك وتعالى)، فكيف يقال بعد ذلك بأن حقيقة الوحي ليس إلا تصفية النفس ثم انكشاف عالم الملكوت؟!

إن الوحي ليس هو صعود النفس إلى عالم الملكوت، وإنما هو نزول تعاليم بينها الله (تبارك وتعالى) لأتباعه (عليهم السلام)، وهذا البيان قد يكون مباشراً أو بواسطة ملك أو بواسطة شيء آخر، بينما صاحب هذه المحاولة يقول: إن النبي ﷺ هو من عمل وكوّن القرآن الكريم، وليس القرآن الكريم نازلاً من الله (تبارك وتعالى) كما هو، و يخالفه القرآن نفسه فقد نقل النبي ﷺ عن الله (جل شأنه) قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^{١٥٤}.

فالباري (عز وجل) هو الذي جعله قرآناً يُقرأ، وجعله في لباس اللغة العربية، فالقرآن أنزل من الله (تبارك وتعالى) كما هو، ودور النبي ﷺ التبليغ فقط: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^{١٥٥}.

^{١٥٣} سورة الشورى، الآية ٥١.

^{١٥٤} سورة يوسف، الآية ٢.

^{١٥٥} سورة النور، الآية ٥٤.

إسقاط اعتبار الإخبار النبوي:

ومما يثير التعجب أن صاحب هذه المحاولة يقول بعدم إمكانية الاستدلال بهذه الآيات الكريمة لإثبات أن النبي ﷺ يرى الملك أو أنه ينزل عليه القرآن كما هو، لأنه من المحتمل أن الطبيعة البشرية تؤثر على النبي ﷺ وتجعله يتوهم بأنه يرى ملك، أو يتوهم بأن القرآن أنزل عليه كما هو، ولست أدري كيف يكون هذا الشخص معتقداً بنبوة النبي الخاتم ﷺ، وهو يجيز عليه أن يتوهم ويفتري على الله (تبارك وتعالى)؟!

لهذا تقدم منا القول بأن هذه المحاولة خطيرة جداً، وفيها عصف للدين من جذوره.

الملاحظة الثانية: الفرق بين المعجزة والسحر.

يقول صاحب هذه المحاولة: لا يمكننا التعرف على صدق النبي ﷺ بواسطة المعجزة، وذلك لأنه لا يمكننا التفريق بينها وبين السحر، وهذا الكلام عار عن الصحة، فهناك فارق كبير بين السحر والمعجزة، فالسحر تأثير على الخيال، ﴿يُحْيِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَمْهًا تَسْعَى﴾^{١٥٦}، أو تأثير خارجي يستند إلى التعلم ولهذا يكون السحر محدوداً، فإن الساحر لا يستطيع أن يفعل كل

^{١٥٦} سورة طه، الآية ٦٦.

شيء، بل هو مقيد و محدود بأفعال معينة يصل إلى إمكانية فعلها من خلال التعلم المتاح للجميع ، وأما المعجزة فهي خرق للنواميس، وإتيان بأفعال لا يمكن أن يفعلها الإنسان العادي إلا إذا كان مؤيداً من قبل الله (تبارك وتعالى)، ولهذا لما التقفت عصاة نبي الله موسى (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) عصي وحبال السحرة أدرك السحرة أن هذا الفعل خارج عن قوانين السحر: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾^{١٥٧}، فالمعجزة فيها إخبار بالمغيبات وفيها إبراء للمرضى وإحياء للموت: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخَيِّ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾^{١٥٨}، وهذه الأفعال لا يأتي بها الساحر.

إخبار المصطفى ﷺ بالمغيبات.

ومما يدل على وجود الفارق الكبير بين المعجزة والسحر، هو إخبار النبي الأكرم ﷺ بمجموعة من المغيبات، فقد أخبر بحقائق علمية لم تكتشف إلا بعد ارتحاله ﷺ بألف عام أو ينيف، وتعرض المفسرون لإبراز هذه الاخبارات العلمية ، ومنهم السيد الخوئي رحمه الله في البيان ، فقد قال : أخبر القرآن في غير واحد

^{١٥٧} سورة الشعراء، الآية ٤٦.

^{١٥٨} سورة آل عمران، الآية ٤٩.

من آياته عما يتعلق بسنن الكون و نواميس الطبيعة والأفلاك وغيرها مما لا سبيل إلى العلم به في بدء الإسلام إلا من ناحية الوحي... وقد أخذ القرآن بالحزم في إخباره عن هذه الأمور، فصرح ببعضها حيث يحسن التصريح، وأشار إلى بعضها حيث تحمد الإشارة، لأن بعض هذه الأشياء مما يستعصي على عقول أهل ذلك العصر، فكان من الرشد أن يشير إليها إشارة تتضح لأهل العصور المقبلة حين يتقدم العلم، وتكثر الاكتشافات.

ومن هذه الأسرار التي كشف عنها الوحي السماوي، وتنبه إليها المتأخرون ما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ ١٥ : ١٩. "فقد دلت هذه الآية الكريمة على أن كل ما ينبت في الأرض له وزن خاص، وقد ثبت أخيرا أن كل نوع من أنواع النبات مركب من أجزاء خاصة على وزن مخصوص، بحيث لو زيد في بعض أجزائه أو نقص لكان ذلك مركبا آخر. وإن نسبة بعض الأجزاء إلى بعض من الدقة بحيث لا يمكن ضبطها تحقيقا بأدق الموازين المعروفة للبشر. ومن الأسرار الغريبة - التي أشار إليها الوحي الإلهي - حاجة إنتاج قسم من الأشجار والنبات إلى لقاح الرياح. فقال سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ ١٥ : ٢٢. "فإن المفسرين الأقدمين وإن حملوا اللقاح في الآية الكريمة على معنى الحمل، باعتبار أنه أحد معانيه، وفسروا الآية المباركة بحمل الرياح للسحاب، أو

المطر الذي يحمله السحاب، ولكن التنبيه على هذا المعنى ليس فيه كبير اهتمام، ولا سيما بعد ملاحظة أن الرياح لا تحمل السحاب، وإنما تدفعه من مكان إلى مكان آخر. والنظرة الصحيحة في معنى الآية - بعد ملاحظة ما اكتشفه علماء النبات - تفيدنا سراً دقيقاً لم تدركه أفكار السابقين، وهو الإشارة إلى حاجة إنتاج الشجر والنبات إلى اللقاح. وأن اللقاح قد يكون بسبب الرياح، وهذا كما في المشمش والصنوبر والرمان والبرتقال والقطن، ونباتات الحبوب وغيرها، فإذا نضجت حبوب الطلع انفتحت الأكياس، وانتشرت خارجها محمولة على أجنحة الرياح فتسقط على مياسم الأزهار الأخرى عفواً. وقد أشار سبحانه وتعالى إلى أن سنة الزواج لا تختص بالحيوان، بل تعم النبات بجميع أقسامه بقوله: ﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ ١٣ : ٣. ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٣٦ : ٣٦. ومن الأسرار التي كشف عنها القرآن هي حركة الأرض، فقد قال عز من قائل: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ ٢٠ : ٥٣. تأمل كيف تشير الآية إلى حركة الأرض إشارة جميلة لم تتضح إلا بعد قرون، وكيف تستعير للأرض لفظ المهد الذي يعمل للرضيع، يهتز بنعومة لينام فيه مستريحاً هادئاً؟ وكذلك الأرض مهد للبشر وملائمة لهم من جهة حركتها الوضعية والانتقالية، وكما أن تحرك المهد لغاية تربية الطفل واستراحته، فكذلك الأرض، فإن حركتها

اليومية والسنوية لغاية تربية الإنسان بل وجميع ما عليها من الحيوان والجماد والنبات. تشير الآية المباركة إلى حركة الأرض إشارة جميلة، ولم تصرح بها لأنها نزلت في زمان أجمعت عقول البشر فيه على سكونها، حتى أنه كان يعد من الضروريات التي لا تقبل التشكيك. ومن الأسرار التي كشف عنها القرآن قبل أربعة عشر قرناً: وجود قارة أخرى، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ ٥٥: ١٧. وهذه الآية الكريمة قد شغلت أذهان المفسرين قروناً عديدة، وذهبوا في تفسيرها مذاهب شتى. فقال بعضهم: المراد مشرق الشمس ومشرق القمر ومغرباهما، وحمله بعضهم على مشرق الصيف والشتاء ومغربيهما. ولكن الظاهر أن المراد بها الإشارة إلى وجود قارة أخرى تكون على السطح الآخر للأرض يلزم شروق الشمس عليها غروبها عنا. وذلك بدليل قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ ٤٣: ٣٨. فإن الظاهر من هذه الآية أن البعد بين المشرقين هو أطول مسافة محسوسة فلا يمكن حملها على مشرق الشمس والقمر ولا على مشرق الصيف والشتاء، لأن المسافة بين ذلك ليست أطول مسافة محسوسة فلا بد من أن يراد بها المسافة التي ما بين المشرق والمغرب. ومعنى ذلك أن يكون المغرب مشرقاً لجزء آخر من الكرة الأرضية ليصح هذا التعبير، فالآية تدل على وجود هذا الجزء الذي لم يكتشف إلا بعد مئات من السنين من نزول

القرآن. فالآيات التي ذكرت المشرق والمغرب بلفظ المفرد يراد منها النوع كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ والآيات التي ذكرت ذلك بلفظ التثنية يراد منها الإشارة إلى القارة الموجودة على السطح الآخر من الأرض. والآيات التي ذكرت ذلك بلفظ الجمع يراد منها المشرق والمغرب باعتبار أجزاء الكرة الأرضية كما نشير إليه. ومن الإسرار التي أشار إليها القرآن الكريم كروية الأرض فقال تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾ ٧: ١٣٧. ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾ ٣٧: ٥. ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾ ٧٠: ٤٠. ففي هذه الآيات الكريمة دلالة على تعدد مطالع الشمس ومغاربها، وفيها إشارة إلى كروية الأرض، فإن طلوع الشمس على أي جزء من أجزاء الكرة الأرضية يلزم غروبها عن جزء آخر، فيكون تعدد المشرق والمغرب واضحا لا تكلف فيه ولا تعسف. وقد حمل القرطبي وغيره المشرق والمغرب على مطالع الشمس ومغاربها باختلاف أيام السنة، لكنه تكلف لا ينبغي أن يصار إليه، لأن الشمس لم تكن لها مطالع معينة ليقع الحلف بها، بل تختلف تلك باختلاف الأراضي، فلا بد من أن يراد بها المشرق والمغرب التي تتجدد شيئا فشيئا باعتبار كروية الأرض وحركتها^{١٥٩}.

^{١٥٩} - البيان في تفسير القرآن ج ٣٥ من موسوعة السيد الخوئي ص ٧١ - ٧٥.

فالنبي ﷺ أخبر بحقائق علمية ، كحركة الشمس ، وكان الناس يعتقدون أنها ثابتة: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ۚ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾^{١٦٠} ، وتوسع الكون ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾^{١٦١} وكان الناس غافلين عن ثباته و توسعه أو يعتقدون بالثبات ، كما أن النبي ﷺ جاء بنظام عقلي مرتبط بالرؤية الكونية، ونظام عبادي ونظام اجتماعي ونظام اقتصادي ونظام قضائي، ونظام سياسي ونظام عسكري، وتاريخه ﷺ كان بين رعاية الأغنام والعمل في التجارة، فملابسات حياته ﷺ لا تساعد على أن يحدث في أمته هذا التغيير العظيم، حتى حسب ﷺ أول العظماء المائة و الأكثر تأثيراً .

مايكل هارت^{١٦٢} وعظمة النبي ﷺ:

في كتابه (العظماء مائة وأعظمهم محمد) تحدث الكاتب الأمريكي مايكل هارت عن النبي محمد ﷺ وجعله الأعظم مُقَدِّمًا على غيره في الذكر لأنه نجح نجاحاً كبيراً لم يظفر به غيره على الصعيد الديني والديني، ففي الفصل الأول

^{١٦٠} سورة يس، الآية ٣٨.

^{١٦١} سورة الذريات، الآية ٤٧.

^{١٦٢} - هو مايكل هارت عالم الفيزياء الفلكية، الأمريكي الجنسية واليهودي الديانة نشر في عام ١٩٧٨ ، كتابه "ال-١٠٠" و تعرض فيه للأشخاص الأكثر تأثيراً في التاريخ ، طبع من الكتاب ملايين النسخ وترجم إلى ١٥ لغة، ومنها الترجمة العربية ، وكان المترجم الكاتب المصري الراحل أنيس منصور؛ ونشر الكتاب في العربية بعنوان "العظماء مائة وأعظمهم محمد".

وهو بعنوان (الأول : محمد) قال هارت: "لقد اخترت محمداً ﷺ في أول هذه القائمة، ولا بد أن يندهش كثيرون لهذا الاختيار، ومعهم الحق في ذلك، ولكن محمداً ﷺ هو الإنسان الوحيد في التاريخ الذي نجح نجاحاً مطلقاً على المستويين الديني والدنيوي.. وهو قد دعا إلى الإسلام ونشره كواحد من أعظم الديانات، وأصبح قائداً سياسياً وعسكرياً ودينياً، وبعد ١٣ قرناً من وفاته، فإن أثر محمد ﷺ لا يزال قوياً متجدداً".

ثم يقول : "أكثر هؤلاء الذين اخترتهم وُلدوا ونشأوا في مراكز حضارية ومن شعوب متحضرة سياسياً وفكرياً، إلا محمداً ﷺ ، فهو وُلد سنة ٥٧٠ ميلادية في مدينة مكة؛ جنوب شبه الجزيرة العربية في منطقة متخلفة من العالم القديم، بعيدة عن مراكز التجارة والحضارة والثقافة والفن... قبل وفاته بسنتين ونصف السنة، شهد محمد ﷺ الناس يدخلون في دين الله أفواجا ..، ولما تُوفي الرسول ﷺ، كان الإسلام قد انتشر في جنوب شبه الجزيرة العربية .. وكان البدو من سكان شبه الجزيرة مشهورين بشراستهم في القتال، وكانوا ممزقين أيضاً، رغم أنهم قليلو العدد، ولم تكن لهم قوة أو سطوة العرب في الشمال الذين عاشوا على الأرض المزروعة.. ولكن الرسول ﷺ استطاع، لأول مرة، في التاريخ، أن يوحد بينهم وأن يملأهم بالإيمان وأن يهديهم جميعاً بالدعوة إلى الإله الواحد، ولذلك استطاعت جيوش المسلمين الصغيرة المؤمنة أن تقوم بأعظم غزوات عرفت البشرية

فاتسعت الأرض تحت أقدام المسلمين من شمال شبه الجزيرة العربية وشملت الإمبراطورية الفارسية على عهد الساسانيين إلى الشمال الغربي واكتسحت بيزنطة والإمبراطورية الرومانية الشرقية".

ثم يتعرض هارت للأثر الكبير الذي خلفه ﷺ في أمته فيقول "استطاع هؤلاء البدو المؤمنون بالله وكتابه ورسوله، أن يقيموا إمبراطورية واسعة ممتدة من حدود الهند حتى المحيط الأطلسي، وهي أعظم إمبراطورية أقيمت في التاريخ حتى اليوم، وفي كل مرة تكتسح هذه القوات بلداً، فإنها تنشر الإسلام بين الناس".

و يطرح هارت سؤالاً حول تقديم النبي ﷺ على عيسى عليه السلام بقوله : "ربما بدا شيئاً غريباً حقا .. أن يكون الرسول محمد ﷺ في رأس هذه القائمة، رغم أن عدد المسيحيين ضعف عدد المسلمين، وربما بدا غريباً أن يكون ﷺ هو رقم (١) في هذه القائمة، بينما عيسى عليه السلام هو رقم (٣)، وموسى عليه السلام رقم (١٦) .. لكن لذلك أسباب: من بينها أن الرسول محمداً ﷺ كان دوره أخطر وأعظم في نشر الإسلام وتدعيمه وإرساء قواعد شريعته أكثر مما كان لعيسى عليه السلام في الديانة المسيحية، وعلى الرغم من أن عيسى عليه السلام هو المسؤول عن مبادئ الأخلاق في المسيحية، غير أن القديس بولس؛ هو الذي أرسى أصول الشريعة المسيحية، وهو أيضاً المسؤول عن كتابة

الكثير مما جاء في كتب "العهد الجديد" .. أما الرسول ﷺ فهو المسؤول الأول والأوحد عن إرساء قواعد الإسلام وأصول الشريعة والسلوك الاجتماعي والأخلاقي وأصول المعاملات بين الناس في حياتهم الدينية والدنيوية، كما أن القرآن الكريم نزل عليه وحده، وفي القرآن الكريم وجد المسلمون ما يحتاجون إليه في دنياهم وآخرتهم... والقرآن الكريم نزل على الرسول ﷺ كاملاً، وسُجلت آياته وهو لا يزال حياً، وكان تسجيلاً في منتهى الدقة، فلم يتغير منه حرف واحد .. وليس في المسيحية شيء مثل ذلك، فلا يوجد كتاب واحد محكم دقيق لتعاليم المسيحية يشبه القرآن الكريم، وكان أثر القرآن الكريم في الناس بالغ العمق، ولذلك كان أثر محمد ﷺ على الإسلام أكثر وأعمق من الأثر الذي تركه عيسى عليه السلام في الديانة المسيحية... ولما كان الرسول ﷺ قوة جبارة، فيمكن أن يُقال أيضاً أنه أعظم زعيم سياسي عرفه التاريخ ... إذا استعرضنا التاريخ .. فإننا نجد أحداثاً كثيرة من الممكن أن تقع دون أبطالها المعروفين .. مثلاً: كان من الممكن أن تستقل مستعمرات أمريكا الجنوبية عن إسبانيا دون أن يتزعم حركاتها الاستقلالية رجلٌ مثل سيمون بوليفار .. ولكن من المستحيل أن يُقال ذلك عن البدو .. وعن العرب عموماً وعن إمبراطوريتهم الواسعة، دون أن يكون هناك محمد ﷺ ... فلم يعرف العالم كله رجلاً بهذه العظمة

قبل ذلك، وما كان من الممكن أن تتحقق كل هذه الانتصارات الباهرة
بغير زعامته وهدايته وإيمان الجميع به"

فمن يقرأ سيرة النبي ﷺ يدرك أن هناك تأييداً من الله (تبارك وتعالى) يداً
غيبية أيدت هذا الرسول العظيم ﷺ ، ومن التأييد المعجزة ، والباري (تبارك
وتعالى) لا يؤيد الإنسان الكاذب، لأن تأييده قبيح وخداع للناس، والله (جلّ
شأنه) لا يصدر منه القبيح.

الملاحظة الثالثة: انكشاف الملكوت للجميع يلغي فائدة البعثة.

إن صاحب هذه المحاولة ذهب إلى عدم إمكان معرفة صدق النبي ﷺ
إلا بخوض نفس تجربته ، فإذا انكشف لنا الملكوت ورأينا أن ما يخبر النبي ﷺ
عنه مطابقاً لما نراه حينئذ نعلم بصدق كلامه، وهذا الكلام يجعل بعثة الأنبياء
(عليهم السلام) عبثاً بلا فائدة!

لأنه إذا جاءني النبي ﷺ وقال لي إن الله يأمرك أن تقوم بالعمل الكذائي،
فإنني سأقول له: أنتظر حتى ينكشف لي الملكوت وحتى أدرك بأن إخبارك
مطابق للواقع! و إذا أنكشف لي الملكوت فسوف أقول للنبي: لا فائدة من
بعثك فإننا أدرك كما تدرك ، و أرى بنفسي ما ترى فلماذا أنت نبي ولست
أنا؟! وعلى هذا لا توجد فائدة قبل انكشاف ما انكشف للنبي لأنه لا يمكن

أن يُصدق النبي ﷺ ، ولا فائدة ترجى بعد انكشاف ما انكشف له لأنه لا فرق بينه ﷺ وبين غيره، فغيره منكشف له عالم الملكوت ورأى الوحي أيضاً .

والحاصل : هذه المحاولة المتأثرة بالقراءة الغربية للدين حيث كان التنويريون يعملون جاهدين على اسقاط تعاليم الدين أو فتح المجال لتبديلها بجعلها مجرد أفكار بشرية ليست تامة ، و لا تحمل في حقيقتها نظرة تنويرية في فهم الدين، وإنما هي نظرة هدم و تقويض ولكن بعارة خادعة جذابة.

الأصل في تعاليم النبي الاجتهاد البشري:

المحاولة الثانية: الأصل في تعاليم النبي الاجتهاد البشري:

فقد حاول بعض الكتّاب أن يجعل الأصل في الأحكام الصادرة من النبي ﷺ الاجتهاد البشري القابل للخطأ ، وبالتالي يمكننا أن نغير ونبدل في الأحكام، ويمكننا بيان هذه المحاولة ضمن نقاط ثلاث:

النقطة الأولى : إن للنبي ﷺ شخصيتين، ولا بد لنا من التمييز بينهما، وهما:

الشخصية الأولى: الشخصية النبوية التبليغية، وهي تظهر فيما إذا قال النبي ﷺ قال الله تعالى، وأخبرني الباري (جل شأنه)، ويخبركم الله (عز وجل)، وما يصدر من النبي ﷺ من جهة هذه الشخصية يعتبر من الدين.

الشخصية الثانية: الشخصية البشرية، وهي شخصية النبي من حيث إنه محمد بن عبد الله ﷺ ، وما يصدر من النبي ﷺ من جهة هذا النحو من الشخصية ليس جزءاً من الدين ولا يمثل الدين، وبالتالي فهو ليس كلياً ثابتاً يجب أن نلتزم به إلى يوم القيامة، بل يمكننا رفع اليد عنه.

و يندرج ضمن شؤون شخصية النبي ﷺ البشرية أمور أربعة :

الأمر الأول: تصرفاته الشخصية، كأن يأمر النبي ﷺ زوجه بإحضار الماء، أو أن يذهب ﷺ إلى السوق ليشتري له طعاماً.

الأمر الثاني: اخبارات النبي ﷺ التكوينية، كإخباره ﷺ عن خواص الأطعمة، وعن فائدة الحجامة أو الحبة السوداء.

الأمر الثالث: اجتهادات الرسول ﷺ، فالنبي ﷺ كبشر مجتهد كسائر المجتهدين، حيث يُعْمَل اجتهاده في النصوص الشرعية، وفيما لا نص فيه، وفي تطبيق الدين، ولكن إذا كان اجتهاده في أحكام الله (تبارك وتعالى) فإن هذا الاجتهاد يكون مطابقاً للواقع لأنه معصوم، وأما إذا كان اجتهاده في تطبيق الدين فهذا النحو من اجتهاده قد يكون مخالفاً للواقع، كما لو أذن لجماعة أن يعتزلوا الحرب وكان أذنه في غير محله، أو يأمر المسلمين بالمتاجرة في سلعة معينة لأن فيها الربح والخير، ثم يكون إخباره مخالفاً للواقع ويخسر المسلمون بسبب المتاجرة في هذا النوع من السلع.

الأمر الرابع: أحكام النبي ﷺ الولائية، فالرسول العظيم ﷺ لديه أحكام جزئية خاصة بزمان خاص، كما في تحريم الحمر الأهلية في معركة خيبر، وهذا النوع من الحكم هو حكم بشري يقبل الخطأ.

النقطة الثانية : الفرق بين الإخبار الإلهي والإخبار البشري.

إذا قال النبي ﷺ : يقول لكم الله (تبارك وتعالى)، فإننا نعلم بأن هذه الحكم المبين منه حكم إلهي صادر من شخصيته التبليغية، وأما لو قال النبي ﷺ: يجب عليكم كذا، أو أمركم بالعمل المحدد، أو عليكم أن تصنعوا كذا و كذا، ووقع الشك منا هل هذا الإخبار هو إخبار إلهي ليكون جزءاً من الدين، أم أنه إخبار بشري مستند إلى شخصية الرسول ﷺ البشرية، فإننا نرجع في ذلك إلى أصل وهو: أصالة أن النبي ﷺ يحكم من جهة كونه إنساناً بشرياً يحتاج إلى الاجتهاد، فلكونه إنسان فإن ما تقتضيه طبيعة الأمور أن يكون مجتهداً، فالأصل هو أن يكون الحكم بشرياً، وبالتالي يمكن لهذا الحكم أن يتبدل ويتغير.

النقطة الثالثة : نماذج من الأدلة التي اعتمدت عليها الباحث في

محاولته.

الدليل الأول: قوله (جل وعلا): ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى * أَمَّا مَنْ اسْتَعْزَى * فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى * وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكَّى * وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ

يَسْعَى * وَهُوَ يَخْشَى * فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى^{١٦٣} ، ففي هذه الآيات كان النبي ﷺ مجتهداً، فقدر أن الأهم هو أن يعبس ويتلهى عن عبد الله بن أم مكتوم، ويتصدى للصناديد وللتجار وللوجهاء من قريش، وكان هذا الاجتهاد غير مطابق للواقع، فنزل في حقه عتاب من الله (تبارك وتعالى).

الدليل الثاني: قوله (جلت أسماؤه): ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾^{١٦٤} ، فهذه الآية نزلت معاتبه للنبي ﷺ لأنه أذن لبعض المنافقين أن يتخلفوا عن غزوة تبوك، فضيع بذلك فرصة كشف أمر هؤلاء المنافقين، ولو لم يأذن لهم لنكشف واقعهم وعُرف نفاقهم، ولكن النبي ﷺ بإذن منه أضاع هذه الفرصة الثمينة، ولذا أنزل الباري (جل شأنه) هذه الآية لمعاتبته على هذا التضييع.

الدليل الثالث: رواية تلقيح النخل، وهي رواية مشهورة في كتب أبناء العامة وممن رواها مسلم بن الحجاج في كتابه المسمى بالصحيح: "عَنْ عَائِشَةَ ، وَعَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، مَرَّ بِقَوْمٍ يُلْقِحُونَ ، فَقَالَ : لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصُلِحَ ، قَالَ : فَخَرَجَ شَيْصًا . أَي: فسد عليهم محصولهم تلك السنة . ، فَمَرَّ بِهِمْ ، فَقَالَ : مَا لِنَخْلِكُمْ ، قَالُوا : قُلْتَ

^{١٦٣} سورة عبس، الآيات ١ - ١٠.

^{١٦٤} سورة التوبة، الآية ٤٣.

كَذَا وَكَذَا . أي أنت من امرنا وكنت سببا في ذلك . ، قَالَ : أَنْتُمْ أَعْلَمُ
بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ ١٦٥

تعليقات على المحاولة الثانية:

في مقام رد هذه المحاولة أذكر ثلاثة تعليقات:

التعليق الأول: كمالات النبي ﷺ.

لقد أغفلت هذه المحاولة التنويرية الآيات والروايات المتواترة عن أهل البيت ﷺ المبينة لكمالات للنبي ﷺ، والتي تجعله وجوداً نورياً في جميع شؤونه، فالأدلة القطعية في هذا المقام واضحة في جملة من الأمور، وعند التفاتنا لهذه الأمور فإننا لا نقبل بأن النبي ﷺ يجتهد بالاجتهاد القابل للخطأ، ومن تلك الأمور:

الأمر الأول: سعة و إحاطة علم النبي ﷺ.

كشفت بعض الآيات والروايات لنا أن الله (تبارك وتعالى) علم نبيه ﷺ ما كان وما يكون وما هو كائن إلى قيام الساعة، فأطلعته (جلت أسمائه) على علم المنايا والبلايا، وأخبره (جل شأنه) بكل حادثة تقع وكل فتنة ستكون إلى يوم القيامة، يقول الباري (عز وجل): ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ

^{١٦٥} صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معاش الدنيا على

سبيل الرأي ، ح ٤٣٦٥.

اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»^{١٦٦}، وهذه الآية جاءت في مقام المدح وإطلاقها مقصود، و قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ يفيد: أن كل شيء لم يكن النبي ﷺ يعلم به قبل خلقته فهو الآن يعلم به، فالتعبير هنا مطلق شاملة لكل الأحداث والملابسات التي ستقع في حياته ﷺ، ويقول الرسول المسدد ﷺ : "أنا مدينة العلم وعلي بابها"^{١٦٧}، وكلمة (العلم) جاءت بنحو الإطلاق، فهي غير مقصورة على مدينة العلم الفقهي أو العقدي، بل كل علم تعلّمه من الله (تبارك وتعالى)، أي: العلم كله. نعم ، لدينا قرينة عقلية على أن النبي ﷺ لا يحيط بذات الله (عز وجل)، لكن ما سوى الله (تبارك وتعالى) فما هو المانع من التمسك بإطلاق هذه الرواية الشريفة كدليل على إحاطة النبي ﷺ به، فيكون النبي ﷺ مطلع على ما يجري، وعنده علم بخبايا الأمور وتعرض عليه التقادير في ليلة القدر إلى ليلة القدر المقبلة، فلا يحتاج إلى أن يجتهد ﷺ بالاجتهاد الذي يقبل الخطأ.

الأمر الثاني: اقتران النبي ﷺ بأعظم ملك.

إن جملة من المرويات والتي تورث القطع تفيدنا أن الله (تبارك وتعالى) قرن بالنبي ﷺ أعظم ملك، يكون دائماً معه ﷺ في جميع شؤونه، يقول أمير المؤمنين

^{١٦٦} سورة النساء، الآية ١١٣.

^{١٦٧} غاية المرام، السيد هاشم البحراني، ج ٥، الباب الثلاثون في قوله ﷺ: أنا مدينة العلم وعلي بابها ومدينة الحكمة وعلي بابها.

عليه في نهج البلاغة: "ولقد قرن الله به ﷺ من لدن أن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم، ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره"^{١٦٨}، و عن الإمام الصادق عليه عندما سأل عن قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^{١٦٩}، "فقال: خلق أعظم من جبرائيل وميكائيل، لم يكن مع أحد ممن مضى غير رسول الله ﷺ، وهو مع الأئمة يسددهم"^{١٧٠}.

الأمر الثالث: الإلهام للنبي ﷺ.

لدينا روايات كثيرة جداً، تدل على أن رسول الله ﷺ كان ملهماً من الله (جل شأنه) في كل واقعة، يقول العلامة الطبطبائي (قدس سره) في تفسيره العظيم لقوله الله (تبارك وتعالى): ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾، علمه بغير طريق الوحي بطريق الإلهام^{١٧١}. وهذا الإلهام لم يكن مقصوراً على شخص النبي الأعظم ﷺ بل حتى الأئمة عليهم كانوا يلهمون ولا يحتاجون إلى الاجتهاد،

^{١٦٨} نهج البلاغة، الخطبة القاصعة.

^{١٦٩} سورة الإسراء، الآية ٨٥.

^{١٧٠} ينابيع المعاجز، السيد هاشم البحراني، ص ٧٢.

^{١٧١} تفسير الميزان، تفسير سورة النساء الآية ١١٣: ومن هنا يظهر أن المراد بالإنزال والتعليم في قوله ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ نوعان اثنان من العلم، أحدهما التعليم بالوحي ونزول الروح الأمين على النبي ﷺ والآخر: التعليم بنوع من الإلقاء في القلب والإلهام الخفي الإلهي من غير إنزال الملك وهذا هو الذي تؤيده الروايات الواردة في علم النبي ﷺ.

يقول الإمام الباقر (عليه السلام): "كان علي (عليه السلام) يعمل بكتاب الله وسنة نبيه، فإذا ورد عليه الشيء الحادث ليس في الكتاب ولا في السنة ألهمه الله تعالى إلهاماً" ^{١٧٢}، وما يجري على أولهم يجري على آخرهم (عليهم السلام).

القراءة البشرية لأهل البيت (عليهم السلام):

لقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ملهماً ومسدداً من قبل الله (عز وجل)، ولكن مما يؤسف له أن بعض المنتسبين إلى الشيعة لديه سوء ظن بالتراث المتواتر عن الأئمة في مقامات النبي ومقامات الأئمة (عليهم السلام)، ويريد قراءة النبي والأئمة (عليهم السلام) قراءة بشرية مجردة عن القداسة، وعن الاتصال بالباري (جلت أسماؤه)، والحال أننا مأمورون بالأخذ من أهل البيت (عليهم السلام)، وهم (عليهم السلام) بينوا أن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) مسدد في جميع شؤونه، وهذا التسديد شامل حتى للقضايا الشخصية، فإذا فعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أي فعل حتى لو كان فعلاً جزئياً، ففعله وحي وهو كاشف عن جواز ذلك الفعل، لأنه لو كان ذلك الفعل محرماً لم يرتكبه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإذا ترك الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) المسدد فعلاً وإن كان هذا الفعل جزئياً، فتركه كاشف عن عدم وجوب ذلك الفعل، لأنه لو كان واجباً ما كان ليرتكبه (صلى الله عليه وآله وسلم) لمكان عصمته. إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو لسان الله (تبارك وتعالى) الناطق في أرضه، وهو في جميع شؤونه ممثل للباري (سبحانه وتعالى).

^{١٧٢} بصائر الدرجات، باب ما يلهم الامام ما ليس في الكتاب والسنة من المعضلات، ح ٢.

التعليق الثاني: إبطال أصل اجتهاد النبي ﷺ.

يقول صاحب هذه المحاولة : إننا لو شككنا في أمر صدر من النبي ﷺ بأنه وحي من الله (تبارك وتعالى) أم لا، فإن الأصل في ذلك كونه ليس من الباري (جل شأنه)، وهو من اجتهاد النبي ﷺ، وهذا القول مخالف لقوله القرآن الكريم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، فهذه الآية الكريمة تثبت أن النبي ﷺ إذا نطق فهو ينطق وحيًا ، وهي المرجع لنا في ذلك.

إشكال ودفع: التشكيك في إطلاق الآية

حاول بعض علماء التفسير التشكيك في إطلاق هذه الآية العظيمة، فقال: هي آية مكية نزلت في مكة المكرمة، وذلك بعد أن ادعى النبي ﷺ النبوة ونسب القرآن الكريم إلى الله (تبارك وتعالى)، فالمقصود من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ يعني: ما ينطق عن الهوى في دعوى النبوة وفي نسبة القرآن الكريم إلى الباري (جل شأنه) فقط، وأما سائر ما يتحدث به النبي ﷺ فإن الآية ساكتة عنه.

دفع الإشكال:

ليس هذا الفهم فهماً مستقيماً، وذلك لأن مورد نزول الآية الكريمة وإن كان هو تكذيب الرسول الأعظم ﷺ في دعوى النبوة وفي نسبة الفرقان العظيم

إلى الباري (تقدس آلاؤه)، ولكن من القواعد المقررة أن خصوص المورد لا يخصص الوارد، فلسان الآية الكريم مطلق: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ، فإن الآية الكريمة لم تقل: "ما نطق عن الهوى" لكي تكون ناظرة إلى ما قال، بل قالت " ما ينطق" أي: دائماً وعلى نحو الاستمرار متى ما تكلم رسول الله ﷺ فهو يتكلم عن الله (عز وجل) ، و أي دفاع عن نبي بعث بشرع لم ينقطع وحيه في الإخبار عن عدم صدور افتراء منه في دعوتين فقط؟!

التعليق الثالث: وقفة مع الأدلة الثلاثة التي استعرضها صاحب هذه المحاولة:

التعليق على الدليل الأول:

ما نزال في حيرة من إصرار بعض الباحثين على إلصاق هذه الآيات الكريمة برسول الرحمة ﷺ، إن هذه الآيات لم يرد فيها ذكر لاسم النبي المعظم ﷺ ، كما أن ما ورد فيها من صفات لا تتناسب مع الصفات التي ذكرها القرآن لرسول الله ﷺ، فكيف للرسول الأكرم ﷺ أن يعبس ويتولى وهو على خلق عظيم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^{١٧٣}، وكيف يقال في حق المصطفى ﷺ: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَىٰ * وَهُوَ يَخْشَىٰ * فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾، بينما الباري (جل وعلا) يخاطب النبي ﷺ قائلاً: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ

^{١٧٣} سورة القلم، الآية ٤.

عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا^{١٧٤}، فمن صفات النبي ﷺ حرصه الشديد على إيمان الناس ويكاد أن تقتل نفسه حسرة على الذين لا يؤمنون فيكف يكون حاله ﷺ متلهياً عما جاءه ساعياً يريد الهداية والوصول إلى مرضاة الله (تبارك وتعالى)؟!!

ويحاول البعض أن يوجه نزول الآيات فيه ﷺ بأنه كان في مقام التزاحم واختار ما يراه اشتباهاً أهم، وهذا الكلام لا ينطبق على الآيات، فإن النبي ﷺ إن كان مقصراً لم ينفع هذا التوجيه، وإن كان قاصراً فلا معنى للعتب عليه، على أن الآيات بينت الخل وهو التلهي ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى * وَهُوَ يَخْشَى * فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ فأين هذا من الإخفاق في التزاحم مع بذل الوسع؟!!

التعليق على الدليل الثاني:

إن هذه الآية الكريمة لم تكن في مقام المعاتبة، حيث إنها لم تكن لبيان أن إذن النبي ﷺ كان في محله أم لم يكن كذلك، بل هي ومن خلال أسلوبها الأدبي، تقول: إن في المسلمين جماعة من المنافقين، وأنهم يمكن أن يفتضحوا فيما إذا لم يعط النبي ﷺ إذناً لهم، وبعبارة أخرى: هي في مقام بيان أن من أذن لهم النبي ﷺ من أهل النفاق، وأما كون إذن النبي ﷺ في محله أم لا، فقد تكفلت

^{١٧٤} سورة الكهف، الآية ٦.

الآية التي بعد هذه الآية ببيانه، فقررت أن إذن الرسول الأعظم ﷺ كان صائباً وفي محله قال تعالى : ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾^{١٧٥}، فإذا النبي ﷺ كان لمصلحة الجيش الإسلام ومصلحة الإسلام.

التعليق على الدليل الثالث:

إن من العجب جداً أن يستدل باحث شيعي منتسب إلى مذهب أهل بيت العصمة ﷺ بمثل هذه الروايات - روايات تلقيح النخل ! ولنا في منع هذه الرواية عدة تنبيهات:

المنبه الأول: أنها غير واردة من طرق أهل البيت ﷺ و سندها غير معتبر.

المنبه الثاني: أن مضمونها لا يمكننا القبول به، فكيف يقول النبي المسدد ﷺ لمن يخاطبهم: "أنتم أعلم بأمر دنياكم"، على نحو العموم، فهل من المعقول كون المخاطبين بهذا الخطاب أعلم من النبي ﷺ في جميع الأمور المرتبطة بالدنيا، فحتى في بعض الأمور المرتبطة بالأمور الدنيوية لا يتفوق النبي المصطفى ﷺ عليهم بأجمعهم!

إن الرسول الأعظم ﷺ لم يكن من سواد الناس، بل كان من أعقلهم، ومع قطع النظر عن عصمته وعن العلم اللدني الذي كان معه، فقد كان ﷺ من

^{١٧٥} سورة التوبة، الآية ٤٧.

أكمل الناس عقلاً ومن أرجحهم حكمة، فكيف يكون المخاطبون أعلم من المصطفى المؤيد ﷺ في جميع شؤون الدنيا.

المنبه الثالث: ما ذكره السيد ابن طاووس رحمه الله من : أن هذه الرواية تتحدث عن النبي ﷺ في المدينة المنورة بعد الهجرة، والنبي ﷺ كان عمره فوق الخمسين سنة، فبقطع النظر عن العصمة وعن العلم الخاص، فهل من المعقول أن يكون الرسول ﷺ والذي كان يعيش في مكة وهي منطقة يوجد حولها نخيل، وكان ﷺ ينتقل إلى أماكن بها نخيل كثيرة يخفى عليه هذا الأمر البسيط، وهو حاجة النخيل إلى التلقيح، ألم يكن ﷺ راجح العقل، وحريصاً على أن يتعلم وأن يتعرف على الأمور التي تجري من حوله فكيف خفي عنه هذا الأمر الواضح؟!

و من الغريب العجيب أن صاحب هذه المحاولة أراد أن يقرب جهل النبي ﷺ بكيفية التأبير فذكر أنه سأل بعض الشيعة الذين يعيشون في الخليج . في أماكن تواجد النخيل . هل يحتاج النخيل إلى تلقيح أم لا؟

فكانوا لا يعرفون جواب ذلك، فإذا كان شَيْبَةُ الخليج لا يعلمون ذلك فليس ببعيد أن يكون الرسول ﷺ غير عالم بذلك، وهذا القياس . قياس شخصية النبي الأعظم ﷺ بشيعة الخليج الكرام . يكشف عن مبلغ علمه بشخصية الرسول ﷺ، وعن مقدار جهله بقدر المصطفى المسدد ﷺ، ومن كان يقيس رسول الله بالشبهة ليس بعيداً عنه القول بأن النبي مجتهد يقع في الخطأ.

لو كان الرسول ﷺ مجتهداً ، وجملة من أحكامه ليست عامة بل هي بنت بيئته ﷺ لأهتم النبي ﷺ و أهل بيته (عليهم السلام) ببيان ذلك و التأكيد عليه، ل يتميز ما هو عن الله تعالى ويتصف بصفة الكلية والدوام عن غيره ، وهذا ما لا أثر له في النصوص ، مع أهميته ، وخطورته ، وهذا خير شاهد على زيف جعل النبي ﷺ مجتهداً ، وأن الأصل في ما يخبر عنه شخصيته البشرية.

نقد نظرية أصول التشيع قراءة جديدة (القراءة المنسية)

النظرية الثانية: نقد نظرية أصول التشيع قراءة جديدة (القراءة المنسية) أو الدعوة إلى بشرية مقام الإمامة. روى ثقة الإسلام الكليني رحمه الله عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: " إن الإمامة أس الإسلام النامي وفرعه السامي، بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد" ١٧٦.

ملخص نظرية القراءة المنسية:-

كتب الدكتور محسن كديور كتاباً تبنى فيه نظرية أطلق عليها نظرية (القراءة المنسية)، وحاصل هذه النظرية هو: أن الشيعة الإمامية مروا بمرحلتين في عقيدة الإمامة هما:-

١٧٦ الكافي، ج ١، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته، ح ١.

المرحلة الأولى: وهي ما قبل القرن الخامس، حيث كان الشيعة ينظرون إلى الإمامة على أنها منصب بشري، فكان السواد الأعظم من الشيعة وأغليبيتهم يرون أن الأئمة عليهم السلام مجرد علماء أبرار، تفوقوا على غيرهم في العلم الذي تعلموه من خلال الطرق المتعارفة، كالحضور عند الأساتذة أو قراءة الكتب، فلم يكن الشيعة - قبل القرن الخامس - يعتقدون بالنص في الإمامة، ولا يعتقدون بالعصمة وكذلك بالعلم الخاص (اللديني) و أن الأئمة عليهم السلام لديهم علوم وصلت إليهم بغير الطرق المتعارفة كالإلهام الإلهي.

المرحلة الثانية: وهي ما بعد القرن الخامس، فبعد أن مرت القرون الخمسة الأولى تغير السواد الأعظم للشيعة من القول ببشرية مقام الإمامة، إلى القول بإلهية مقام الإمامة، حيث اعتقدوا أن مقام الإمامة مقام فوق بشري، يعتمد على أصول ثلاثة هي:

الأصل الأول: النص، فالإمام لا يكون إلاّ مجعولاً من قبل الله (تبارك وتعالى).

الأصل الثاني: العصمة، فلا يكون الإمام إلا معصوماً منزهاً مطهراً من مجموعة من الأمور المذكورة في كتب العقائد .

الأصل الثالث: العلم الخاص، وهو يعني إن للإمام طرقاً خاصة للمعرفة، وعنده علوم حصلت له من طرق لا تتوفر لعامة الناس .

وقد تأثر بهذه النظرية (القراءة المنسية) بعض معلمي هذا العصر، فجاء بنظرية عنوانها بعنوان (أصول التشيع قراءة جديدة)، حيث أدعى أن الاعتقاد بالنص والعصمة والعلم الخاص لا يعد من الأصول الاعتقادية المقومة للتشيع، و مما لا يعد من أصول الاعتقاد عدد الأئمة، أو ولادة ووجود الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، وأما ما يُقَوِّم التشيع فهو الاعتقاد بأن الأئمة (صلوات الله وسلامه عليهم) أعلم من غيرهم بحيث يقدم رأيهم وما يقولون على قول غيرهم فيما إذا وقع خلاف، فإذا وقع خلاف بين حكمٍ لأمر المؤمنين ﷺ وأحد الصحابة، أو بين حكم للإمام الصادق ﷺ ولأبي حنيفة فمن يُقدِّم قول أمير المؤمنين ﷺ أو قول الإمام الصادق ﷺ باعتبارهما أعلم فهو شيعي ، كما أن للتشيع مراتب ودرجات، فبعض الشيعة يعتقد بالنص والبعض الآخر لا يعتقد بذلك، وبعضهم يعتقد بالعصمة والبعض لا يعتقد بها.

شواهد النظرية والتعليق عليها:

قدم الدكتور كديور في كتابه (القراءة المنسية) مجموعة من الشواهد، وأراد من خلالها أن يدعم نظريته، ونحن سنستعرض بعضاً من هذه الشواهد ونسعى جاهدين لتقديم تقييماً مختصراً نافعاً يتضح به حكم سائر شواهد.

الشاهد الأول: كلام الشيخ المامقاني والشيخ الوحيد بالبهبهاني.

نقل الدكتور عبارتين لعالمين جليلين هما الشيخ عبدالله المامقاني والشيخ الوحيد البهبهاني (أعلى الله درجتهما).

العبرة الأولى: يقول الشيخ المامقاني رحمته الله في كتابه (نقيح المقال): إِنَّ أكثر ما يعد اليوم من ضروريات المذهب كان القول به معدوداً في العهد السابق من الغلو.

فيذكر الدكتور محسن كديور أنه بملاحظة هذه العبارة نستفيد أن كثيراً من الأمور التي نراها اليوم من الضروريات، ومن الأمور الواضحة، هي لم تكن كذلك عند المتقدمين، بل كانت تعد من الغلو والارتفاع ومن تجاوز الحد، ومن تلك الأمور التي نعتقد بها وتعتبر من المسلمات مسألة النص والعصمة والعلم الخاص.

العبرة الثانية: يقول الشيخ الوحيد البهبهاني رحمته الله في كتابه (الفوائد الرجالية): فاعلم أن الظاهر أن كثيراً من القدماء لا سيما القميين منهم كانوا يعتقدون لأئمة عليهم السلام منزلة خاصة، ولا يجوزون التعدي عنها، وكانوا يعدون التعدي عن هذه المنزلة ارتفاعاً وغلو، حتى أنهم جعلوا نفي السهو عنهم عليهم السلام من الغلو، وكذلك جعلوا مطلق التفويض إليهم، والمبالغة في معاجزهم ونقل الغرائب عنهم عليهم السلام.

فيذكر الدكتور كديور أن هذه العبارة تدل على أن الكثير من المتقدمين لا يعتقدون بعصمة الأئمة عليهم السلام كما نعتقد نحن اليوم، فالمتقدمون كانوا يقولون بجواز السهو على الأئمة، ويتهمون من نفى السهو عنهم عليهم السلام بأنه مغالٍ، مما يدل على أن القراءة الصحيحة التي كانت في ذلك الزمان هي القراءة المنسية في زماننا، فالإمامة ما هي إلا مقام بشري، لا يتقوّم بالنص ولا بالعصمة ولا بالعلم الخاص (اللدني).

تقييم الشاهد الأول:

هذا الشاهد الذي قدمه الدكتور ليس شاهداً صحيحاً موفقاً يعضد نظريته، وفي مقام نقده نسجل عليه ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: زعم الدكتور أن السواد الأعظم وأغلبية الشيعة قبل القرن الخامس، كانوا لا يعتقدون بالنص والعصمة والعلم الخاص، بينما هاتان العبارتان لا تدلان على ذلك.

فعبارة الشيخ المامقاني فيها : (إنَّ أكثر ما يعد اليوم من ضروريات المذهب كان القول به معدوداً في العهد السابق من الغلو)، ولم يبيّن الشيخ من الذي يعدون هذه الضروريات من الغلو، وكم عددهم في التشيع ، فعبارته لا تتحدث عن عدد معين، فكيف يستفاد منها القول بأن أغلبية الشيعة كانت على القراءة المنسية؟!

أما عبارة الوحيد البهبهاني: (فاعلم أن الظاهر أن كثيراً من القدماء)، فهي لا تدل لأن كلمة (كثير) تطلق على العشرين وعلى الخمسين وتطلق أيضاً على المائة، فلو أن مائة شخص قالوا بمقالة معينة، فإنه يصح أن يقال: أن كثيراً قال بتلك المقالة، ولكن عدد مائة عدد قليل في عدد علماء الشيعة في عصر الظهور، وفي عصر الغيبة الصغرى، فعلماء الشيعة كانوا بالمئات بل كانوا بالآلاف.

إذن ، فهاتان العبارتان لا تدلان على أن أغلب الشيعة كانوا على القراءة المنسية.

الملاحظة الثانية: لم تذكر هاتان العبارتان أن من الضروريات والعقائد الثابتة عندنا والتي تعد من الغلو مسائل النص والعلم الخاص و أصل العصمة، فالشيخ المامقاني ذكر عنوان ضروريات المذهب، ولكنه لم يبين ماهي هذه الضروريات، وهل أن منها مسألة النص ومسألة العصمة ومسألة العلم اللدني، ولكن الدكتور كديور هو من أخذ هذه العناوين الثلاثة . النص والعصمة والعلم الخاص . ووضعها في عبارة الشيخ المامقاني، وأما الشيخ الوحيد البهبهاني، فإن ذكر في عبارته مسألة العصمة من السهو، فقال: (حتى أنهم جعلوا نفي السهو عنهم من الغلو)، ولكن إنكار العصمة عن السهو ليس هو إنكار لأصل العصمة، فالعصمة تعني العصمة في مقام تلقي الوحي أو تلقي الإلهام أو تلقي التعليم من رسول الله ﷺ وتعني كذلك عدم الخطأ في تبليغ الأحكام

وعدم ارتكاب الذنوب والمعاصي وعدم الوقوع في الخطأ والسهو، فالعصمة عن السهو فرع من فروع أصل العصمة، فإذا وجد في العلماء من يشكك في سعة العصمة، فهذا لا يعني أن العلماء ينكرون هذا الثلاثي الذي تقوم به نظرية الشيعة في هذا الزمن، وهو النص وأصل العصمة وأن للأئمة عليهم السلام علوماً خاصة وصلت بطرق خاصة.

الشاهد الثاني: اعتقاد الشيخ ابن الجنيّد، واعتقاد الشيخ الصدوق والشيخ ابن الوليد.

من الرسائل التي نُسبت للشيخ المفيد (أعلى الله درجاته) رسالة تسمى (الرسالة السرورية) وفي هذه الرسالة يقول الشيخ المفيد بأن هناك رسالة لعالم من علمائنا القدماء الكرام وهو العالم ابن الجنيّد الإسكافي رحمته الله، اسمها "الرسالة المصرية" أجاب فيها عن مسائل لأهل مصر، ذكر فيها أن من أسباب اختلاف أحاديث الأئمة عليهم السلام هو اختلاف آرائهم، فالأئمة عليهم السلام كانوا مجتهدين ولهم آراء مختلفة، وبسبب اختلاف الآراء اختلفت بعض الروايات التي تنسب إليهم عليهم السلام، وهذا يدل على أن العالم ابن الجنيّد - وهو من العلماء القدماء - ما كان يعتقد بعصمة الأئمة عليهم السلام.

كما أنه من المعروف أن الشيخ الصدوق وأستاذه ابن الوليد (أعلى الله مقامهما) كانا يعتقدان بثبوت إسهاء الله تبارك وتعالى للنبي صلى الله عليه وآله، ويقولان بأن

أقل مراتب الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ، والشيخ الصدوق يعتبر من أكابر علماء الشيعة وعظمائها، وهو أيضاً من المتقدمين، و هذا يشهد بأن القراءة السابقة للإمامة كانت على بشرية مقام الإمامة.

تقييم الشاهد الثاني:

هذا الشاهد كسابقه لم يحالف الدكتور الحظ فيه ، وذلك لما تعرضه من تعليقات ثلاثة:

التعليق الأول: حول ما نسب إلى ابن الجنيّد رحمه الله .

إن نسبة القول بأن الأئمة عليهم السلام أصحاب آراء مختلفة لهذا العالم موجودة في رسالة الشيخ المفيد (قدس سره) وهي (الرسالة السرورية)، وهذه الرسالة لم يثبت أنها للشيخ المفيد، فهي وإن كانت تُنسب إليه، لكن جملة من علمائنا - ومنهم السيد الخوئي (أعلى الله مقامه) - ينكرون نسبة هذه الرسالة إلى الشيخ المفيد، و ذكر المحقق الخوئي رحمه الله: أن الشيخ النجاشي رحمه الله والشيخ الطوسي رحمه الله ترجّما الشيخ المفيد وذكرنا كتبه، ولم يذكرنا هذه الرسالة من ضمن كتبه، فهذه الرسالة لا يُعلم أنها للشيخ المفيد، ولا نعلم هي لمن، وإذا كان لا نعلم لمن هذه الرسالة من جهة، ولم تصل إلينا كتب العالم ابن الجنيّد من جهة أخرى، فلا يمكن أن نعتمد على هذه الرسالة في نسبة هذا القول إلى الشيخ ابن الجنيّد رحمه الله .

التعليق الثاني: اعتقاد ثلاثة من العلماء لا يشكل أغلبية التشيع.

إن الدكتور كديور يدعي أن أغلب الشيعة على عدم النص والعصمة والعلم الخاص، بينما هو في هذا الشاهد ذكر أسماء ثلاثة من العلماء، ولنفرض أنه أضاف عليهم جملة من علماء قم، أو جملة من العلماء المتأثرين بهؤلاء العلماء الثلاثة، فهل هؤلاء يشكلون أغلبية التشيع، أو يشكلون السواد الأعظم للتشيع؟!

ولذا فإننا حتى لو سلمنا بهذا الشاهد فإنه لا يثبت أن أغلب الشيعة كانوا لا يعتقدون بالنص والعصمة والعلم الخاص.

التعليق الثالث: حقيقة اعتقاد الشيخ الصدوق.

إن من الغريب أن يذكر صاحب نظرية (القراءة المنسية) اسم الشيخ الصدوق رحمته الله كشاهد على نظريته، وذلك أن الشيخ الصدوق رحمته الله لا ينكر أصل العصمة، وإنما هو ينكر سعة العصمة، فإن الشيخ الصدوق رحمته الله ذكر في كتابه (الاعتقادات) ما نصه: "باب في الاعتقاد بالعصمة، اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة عليهم السلام أنهم معصومون مطهرون من كل دنس"^{١٧٧}، فيظهر من ذلك اعتقاد الشيخ الصدوق بالعصمة للأنبياء والأئمة عليهم السلام بل يدعي أن هذا هو المجمع عليه كما يفهم من "اعتقادنا". نعم، لا

^{١٧٧} الاعتقادات، باب الاعتقاد في العصمة.

يوجد عنده وضوح في فرع من فروع العصمة، وهو العصمة ليس عن سهو الشيطان وإنما عن إسهاء الله تبارك وتعالى، فالشيخ الصدوق (أعلى الله مقامه) كان يقول إن النبي والأئمة عليهم السلام لا يتطرق عليهم السهو من الشيطان، ولكن الله تبارك وتعالى قد يوقعهم في السهو لحكمة، فيكون ذلك إسهاء من الله تبارك وتعالى وليس من الشيطان.

كما أن الشيخ الصدوق رحمته الله يعتقد بالنص والعلم الخاص (اللدني) وقد أخرج روايات كثيرة تنص على علمهم وإمامتهم وعصمتهم عليهم السلام ، فقد نص رحمته الله في مقدمة كتابه "من لا يحضره الفقيه" بقوله : " بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي - تقدس ذكره وتعالى قدرته - " ، وقد ضَمَن الشيخ كتابه هذا الزيارة الجامعة، وقد اشتملت الزيارة الجامعة على النص على الإمامة و العصمة و العلم الخاص وعلى مقامات أهل البيت عليهم السلام ، العالية الرفيعة ومن عبارات الزيارة الجامعة الدالة على ذلك ما يلي:

أ. "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ بَيْتِ النَّبُوَّةِ، وَمَوْضِعِ الرِّسَالَةِ، وَمُخْتَلَفِ الْمَلَائِكَةِ، وَمَهْبِطِ الْوَحْيِ، وَمَعْدِنِ الرَّحْمَةِ، وَخُزَّانِ الْعِلْمِ".

ب. "وَأَشْهَدُ أَنَّكُمْ الْأَئِمَّةُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ الْمَعْصُومُونَ الْمُكْرَّمُونَ".

ج. "مَوَالِي لَا أُحْصِي ثَنَائَكُمْ وَلَا أَبْلُغُ مِنَ الْمَدْحِ كُنْهَكُمْ وَمِنْ الْوَصْفِ قَدْرَكُمْ، وَأَنْتُمْ نُورُ الْأَخْيَارِ وَهُدَاةُ الْأَبْرَارِ وَحُجَجُ الْجَبَّارِ، بِكُمْ فَتَحَ اللَّهُ وَبِكُمْ يَخْتِمُ، وَبِكُمْ يُنَزَّلُ الْغَيْثُ، وَبِكُمْ يُمْسِكُ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ".

د. " يَا وَلِيَّ اللَّهِ إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ذُنُوبًا لَا يَأْتِي عَلَيْهَا إِلَّا رِضَاكُمْ، فَبِحَقِّ مَنْ ائْتَمَنَكُمْ عَلَى سِرِّهِ وَاسْتَرَعَاكُمْ أَمْرَ خَلْقِهِ وَقَرَنَ طَاعَتَكُمْ بِطَاعَتِهِ".

فهذه هي عقيدة الشيخ الصدوق رحمته الله فيكيف والحال هذه يستدل بالشيخ كشاهد على هذه القراءة المنسية، والتي هي تنكر النص والعصمة والعلم الخاص لأهل البيت عليهم السلام؟!

ما خالف فيه الشيخ الصدوق رحمته الله حدود العصمة فقط، وليس من البعيد مخالفة عالم جليل القدر في مسألة ما، لأن الأمور في ذلك الزمان لم تكن واضحة كما هي عليه في زماننا، فإن ما تقتضيه طبيعة الأمور هو أن المسائل الدينية تتضح مع مرور الوقت، فأصحاب الأئمة عليهم السلام كان مختلفين، فبعضهم كانوا فقهاء، وبعضهم كان مختصاً في العقيدة، ولذا كانت روايات الأئمة عليهم السلام مع أصحابهم مختلفة، فكل صحابي يأخذ في مجال تخصصه، ثم إن أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا ينتقلون إلى بلدانهم النائية، وكان التنقل في ذلك

الزمان صعباً ليس كما هو عليه في زماننا، وكذلك وسائل نشر المعلومة في ذلك الزمان ليست كما في زماننا الحاضر، حيث توجد المطابع الورقية والمكاتب الإلكترونية، ففي ذلك الزمان كان نشر الكتاب بالنسخ اليدوي، فمن الطبيعي أن تكون بعض المسائل ليست واضحة، لأنه يعتقد بعدم وجود روايات فيها، أو توجد فيها فقط روايات ظنية، ولكن مع مرور الوقت وجمع كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام، يتضح أنه توجد لبعض المسائل روايات متواترة أو روايات مستفيضة تفيد الاطمئنان.

الشاهد الثالث: عبارة الشهيد الثاني.

ذكر الشهيد الثاني زين الدين بن نور الدين العاملي رحمته الله في كتابه "حقائق الإيمان"، أن من أصول الإيمان عندنا نحن الشيعة الاعتقاد بإمامة أهل البيت عليهم السلام، ثم طرح على نفسه السؤال التالي: هل من أصول الإيمان أن نعتقد بالنص والعصمة؟ وأن الأئمة عليهم السلام إذا أجابوا تكون أجوبتهم مطابقة للواقع تفصيلاً؟ وهل من أصول الإيمان أن يعتقد الإنسان بذلك تفصيلاً، أم يكفي في ذلك الاعتقاد الإجمالي؟

فأجاب رحمته الله: "وليس بعيداً الاكتفاء بالأخير"، أي التصديق بذلك إجمالاً، وقد فرح الدكتور بهذه العبارة فقال بأن الشهيد الثاني والذي هو أستاذ للفقهاء ومن أكابر الحوزة العلمية يصرح بأنه ليس من أصول عقيدة الشيعة الاعتقاد بالنص والعصمة، وكذلك فرح بهذه العبارة صاحب نظرية

(أصول التشيع قراءة جديدة)، فقال بأن ملاحظة هذه العبارة تدل على أنه ليس من أصول التشيع الاعتقاد بالنص والعصمة والعلم الخاص للأئمة عليهم السلام.

التعليق على الشاهد الثالث:

إن عبارة الشهيد الثاني رحمته الله كالعبارتين السابقتين لا يمكن الاعتماد عليها كشاهد على دعوى القراءة المنسية، ولذلك لأمرين :-

الأمر الأول: إن الدكتور يدعي بأن أغلبية الشيعة لم تكن تعتقد بالنص أو تعتقد بالعصمة أو تعتقد بالعلم الخاص، بينما هذه العبارة لا تتحدث عن أصل الثبوت وإنما تتحدث عن دخالة الاعتقاد في ثبوت الإيمان، وفرق كبير بين أن يكون الشيء ثابتاً، وأن يكون أصلاً من أصول الإيمان. فإن من الأمور الثابتة في القرون الخمسة الأولى استحباب السواك بعد الوضوء قبل الصلاة، ولكن هل هذا الاستحباب من أصول العقيدة عند الشيعة؟! بالطبع لا.

و بالتأمل نجد أن عبارة الشهيد الثاني لا تتحدث عن أصل الثبوت، فهي لم تقل بأن هذه العقائد لم تكن ثابتة لكي يستشهد بها في المقام، وإنما العبارة كانت في مقام الحديث عن دخالة الاعتقاد في ثبوت الإيمان.

الأمر الثاني: إن الشهيد الثاني (أعلى الله درجاته) لم يقل بعدم دخالة الاعتقاد بالنص والعصمة والعلم الخاص في الإيمان، وإنما قال بعدم اشتراط

العلم التفصيلي وكفاية العلم الإجمالية، فيكفي الإنسان الاعتقاد الإجمالي ولا يشترط الاعتقاد التفصيلي.

فلو أن شخصاً تعرف على الإسلام ، ثم قيل له بأن هناك أئمة وهم أمير المؤمنين إلى الإمام الحجة عليه السلام، فقال هذا الشخص أنا معتقد بإمامتهم، بالنحو الثابت في دين رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنه بهذه العقيدة الإجمالية يعد مؤمناً، وإن كان لا يعلم تفصيلاً بمسائل النص والعصمة والعلم الخاص فما يريد الشهيد الثاني بيانه هو لزوم الاعتقاد ولكن يكفي فيه الاعتقاد الإجمالي، فيكفي أن يقول المرء: **القول مني في جميع الأشياء قول آل محمد عليهم السلام**، فليس الشهيد الثاني في صدد نفي ما هو ثابت على نحو الضرورة، من أن الإمامة لا تكون إلا بنص ولا تكون إلا للمعصوم وأنها من أصول الإيمان في مذهبنا.

لقد ذكر الشيخ المجلسي صاحب البحار رحمته الله الإجماع على أن الإمامة من أصول الدين خلافاً للمخالفين الذي يعتقدون أنها من فروع الدين، و ذكر الشيخ كاشف الغطاء رحمته الله في كتابه (كشف الغطاء) أن الروايات الدالة على أن الإمامة من أصول الدين ومن أصول الإيمان متواترة.

ومن تلك الروايات ما روي عن الإمام الرضا عليه السلام: " إن الإمامة أس الإسلام النامي وفرعه السامي، بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد"، فإن هذه الأعمال لا قيمة لها إلا في مظلة الاعتقاد بالإمام الحجة عليه السلام.

و عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء قال:
حدثني عبد الكريم ابن عمرو، عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن قول رسول الله: من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية، قال:
قلت: ميتة كفر؟ قال: ميتة ضلال، قلت: فمن مات اليوم وليس له إمام،
فميتته ميتة جاهلية؟ فقال: نعم ^{١٧٨}. فإن المسلم قد يكون مهتدياً وقد يكون
ضالاً، والمهتدي هو من يعتقد بالإمامة.

دلالة حديث الغدير على أن الإمامة من أصول الدين:

وعندما نلاحظ حديث الغدير نجد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيّن في ذلك اليوم مسألة
النص على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم: "ألست أولى بكم منكم
بأنفسكم؟ فقالوا: اللهم بلى، فقال لهم على النسق، وقد أخذ بضبعي أمير
المؤمنين عليه السلام فرفعهما حتى رئي بياض إبطيهما وقال: فمن كنت مولاه فهذا
علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره،
واخذل من خذله" ^{١٧٩}، ويضيف الهيثمي: "وأحب من أحبه وأبغض من
يبغضه" ^{١٨٠}.

^{١٧٨} - بحار الأنوار ج ١، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، ح ٢.

^{١٧٩} الإرشاد، ص ١٧٦.

^{١٨٠} مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الجزء ٩، ص ١٠٤، باب قوله صلى الله عليه وآله وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه.

فالنبي ﷺ بعد بيانه لمسألة النص دعا على من لم يعتقد بالنص على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: **أخذل من خذله.**

إن الرسول ﷺ بالمؤمنين رؤوف رحيم، فلا يمكن أن يدعو على مؤمن لأنه خلاف رحمته ﷺ بالمؤمنين، وقد أدخرت شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته، كالقاتل والزاني والمعتدي على مؤمن بضرب ونحوه، فكيف يدعو النبي الأعظم ﷺ على من ترك إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، إذا كان تركها مجرد ذنب كالقتل والزني ونحوهما لكان النبي شافعاً طالباً العفو والرحمة، إن دعاء المصطفى ﷺ بهذا الدعاء الغليظ جداً كاشف عن أن مسألة الإمامة شيء عظيم وأنها من أصول الدين والإيمان، ولذلك فإن اعتقادنا بالإمام الحجة (عجل الله فرجه الشريف) هو مناط للإيمان، واعتقادنا بوجوده عليه السلام أصل من أصول عقيدتنا وليس أمراً فرعياً، بل عليه المعول في قبول أعمالنا وفي كوننا مرضين عند الله تبارك وتعالى، "ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي".

الشاهد الرابع: الرجوع للمصادر الأساسية القديمة.

يقول الدكتور محسن كديور: إذا أردنا أن نعرف الإمامة ونتعرف على صفات الإمام، فلا بد لنا من الرجوع إلى المصادر الأساسية القديمة، لا أن نتعمد على كتاب الكافي أو كتب الشيخ الصدوق رحمه الله، فهناك كتب ومصادر أقدم من ذلك ينبغي لنا الاعتماد عليها، ومن تلك المصادر نهج البلاغة وخطب سيد الشهداء عليه السلام والصحيفة السجادية، وهذه المصادر الثلاثة

لا يوجد فيها أثر للحديث عن النص والعصمة والعلم الخاص. وقد دعم الدكتور قوله هذا بالاستشهاد بعبارتين .:

العبارة الأولى: وهي واردة نهج البلاغة، حيث قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في الخطبة المعروفة بالشقشقية: "أَمَّا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةٍ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبٍ مَظْلُومٍ لِأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا"، و يزعم الدكتور كديور أننا لو لاحظنا هذه العبارة لوجدناها تدل على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) ما كان يعتقد أن إمامته بالنص، وإنما يعتقد أن الإمامة وظيفة قام بها بسبب حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، فلأنه وجد من يبايع ومن يناصر أصبحت الوظيفة أن يقوم الإمام (عليه السلام) بالإمامة، ولولا ذلك لألقى بحبلها على غاربها، وترك الإمامة واعتزل الأمة، فأمر المؤمنين (عليه السلام) لا يرى أن الإمامة وظيفة مجعولة من الله (تبارك وتعالى).

العبارة الثانية: وهي لسيد الشهداء (عليه السلام) في كتابه الذي كتبه رداً على كتب أهل الكوفة، حيث جاء فيه: "فلعمري ما الامام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق، الحابس نفسه على ذلك لله" ^{١٨١}.

^{١٨١} العوالم، الإمام الحسين (عليه السلام)، الشيخ عبدالله البحراني، أبواب ما جرى عليه (عليه السلام) بعد بيعة الناس ليزيد بن معاوية عليهما اللعنة إلى شهادته وأولاده وأصحابه.

فهذه العبارة من سيد الشهداء عليه السلام قد بينت صفات الإمام ولم تذكر من ضمنها النص ولا العصمة ولا العلم الخاص.

ومن هنا يرى الدكتور أن المصادر القديمة لم تتحدث عن الإمامة كمقام إلهي فوق بشري، بل تتحدث عنها كمقام بشري.

التقييم للشاهد الرابع:

نجد أن هذا الشاهد كأسلافه لم يكن صحيحاً والدكتور كان فيه مجانباً للصواب ، ولنا عليه عدة تعليقات .:

التعليق الأول: الاحتجاج على الناس بما يعتقدون به:

إن الدكتور استشهد في المقام بعبارتين - إحداهما من نهج البلاغة والأخرى من خطب سيد الشهداء عليه السلام - لإثبات مُدعاه، وهذا الاستشهاد غير صحيح، لأننا لو رجعنا إلى عبارة نهج البلاغة، نجد أن أمير المؤمنين عليه السلام كان في زمان أغلب الناس فيه لا يعتقدون بأنه إمام مجعول من قبل الله (تبارك وتعالى)، بل كانوا ينظرون إليه على أنه إمام جاء بالشورى أو بالبيعة، وهو امتداد لمن سبقه من الخلفاء، وتوجد شواهد كثيرة تبين هذا المعنى، منها ما نقله الكليني رحمته الله أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: "قد عملت الولاة قبلي أعمالاً خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدين لخلافه، ناقضين لعهد مغيرين لسنته، ولو حملت الناس على تركها وحولتها إلى مواضعها، وإلى ما كانت في

عهد رسول الله ﷺ لتفرق عني جندي حتى أبقى وحدي أو قليل من شيعتي الذين عرفوا فضلي، وفرض إمامتي من كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ^{١٨٢}، فهذه العبارة تدل على أن القليل في ذلك الزمان كان يعتقد أن الإمام (عليه السلام) منصوب بجعل إلهي من قبل الباري (تبارك وتعالى).

فقبل أن يأتي أوان حكم أمير المؤمنين (عليه السلام) كانت هناك عمليات تعميم وإخفاء لأحاديث رسول الله ﷺ، بما فيها حديث الغدير والمنزلة والثقلين، وكان عامة الناس على دين ملوكهم، والإمام علي (عليه السلام) كان يخاطب هؤلاء بمثل ما يعتقدون به، فكان يقول لهم لماذا أنتم تلوموني إذا تصديت وقمت بوظيفتي، وأنتم تعتقدون بأن الإمام يجب عليه أن يتصدى إذا حضر الحاضر ووجد الناصر الذي يبايع؟! فهو (عليه السلام) في مقام الاحتجاج ومخاطبة عامة الناس بما يعتقدون، وذلك وفقاً للنظرية التي يعولون عليها.

الفرق بين مقام الإمامة ومقام إدارة الحكم:

بل يمكن أن يقال أكثر من ذلك وهو أن الإمام (عليه السلام) في هذه العبارة أصلاً لم يكن في مقام الحديث عن مقام الإمامة، فهناك فرق بين مقام الإمامة، وبين التصدي لتطبيق وإنفاذ الحكم وإدارة شؤون الناس، فالإمامة تعني خلافة رسول الله ﷺ والإمام يقوم بجميع الأدوار التي يقوم بها رسول الله ﷺ، ومن تلك

^{١٨٢} الكافي، ج ٨، خطبة لأمير المؤمنين (عليه السلام) رقم ٢١، ص ٥٨.

الأدوار الحكم، فالحكم دور من أدوار الإمام عليه السلام ، والإمام في هذه العبارة كان يتحدث عن التصدي للحكم، ولم يكن حديثه عن مقام الإمامة، فإن مقام الإمامة والذي دل عليه حديث الغدير كان ثابتاً لأمير المؤمنين عليه السلام من حين شرع الله (تبارك وتعالى) إمامته إلى أن أرتحل من هذه الدنيا.

لقد منع أمير المؤمنين عليه السلام من حقه في الحكم ثم مكن منه، وهو كان في مقام الحديث عن الحكم والسلطنة الذي جعله الله (تبارك وتعالى) له لكونه إماماً للأمة، وكان يقول لمن حوله إنني تصديت للحكم لما وجد الناصر وهيئة لي الظروف ، ولم يكن حديثه أصلاً عن مقام الإمامة. وأما الأمر في عبارة الثانية لسيد الشهداء عليه السلام فهو أوضح وأجلى، وذلك باعتبار الأمور التالية:

أولاً: إن حال الناس الذين كانوا في زمن سيد الشهداء عليه السلام كحال الناس الذين عاشوا مع أمير المؤمنين عليه السلام، حيث كان أغلبهم لا يعتقد أن الإمامة بالنص وأنه لا يخلو زمان من إمام، فإن المؤرخين ذكروا أن أهل الكوفة كتبوا إلى الإمام الحسين عليه السلام: "ثم إنه ليس علينا إمام غيرك فأقبل لعل الله يجمعنا بك على الحق" ^{١٨٣}.

و نقل ابن كثير أنهم "جعلوا يستحثونه و يستقدمونه ... و أنهم لما يبايعوا أحداً" ^{١٨٤} فهؤلاء كانوا يعتقدون بأن الإمامة تكون بالشورى والبيعة،

^{١٨٣} - تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٧٨ و الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٧

^{١٨٤} - البداية والنهاية ج ٨ ص ١٥١.

وأنه لا يوجد عليهم إمام بعد موت معاوية ، ولذا كان الإمام عليه السلام يحتج عليهم بنفس منطقهم.

ثانياً: عند التأمل في عبارة سيد الشهداء عليه السلام، فإننا نجد أنها تنص على مسألة العصمة، حيث قال عليه السلام: "فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط"، فذكر عليه السلام أن حاكمية الإمام بالكتاب وقيامه بالقسط على نحو الإطلاق ثم قال: "الدائن بدين الحق، الحابس نفسه على ذلك لله"، ولا يمكن أن يكون الإنسان حابساً لنفسه، وموقفاً لها على مرضاة الله (تبارك وتعالى) في جميع شؤونها، في أفكاره ومشاعره وأفعاله إلا إذا كان معصوماً.

ومن هنا يتضح أن كلمة سيد الشهداء عليه السلام تدل على العصمة، فهي على خلاف ما يتبعه الدكتور في نظريته (القراءة المنسية).

ثالثاً: إن سيد الشهداء عليه السلام لم يكن في مقام حصر جميع الصفات والشروط المعتبرة في الإمامة، فمن الشروط المعتبرة أن الإمام لا يكون إلا من قریش، وأن يكون طاهر المولد، ولم يذكر الإمام الحسين عليه السلام هذين الشرطين في كلامه، مما يدل على أنه عليه السلام ليس في مقام استقصاء وحصر جميع الصفات التي لا بد أن تتوفر في الإمام.

التعليق الثاني: تضمّن المصادر القديمة لمسائل: النص والعصمة والعلم الخاص.

ذكر الدكتور أن التعرف على مقام الإمام وعلى صفات الإمام يكون بالرجوع إلى المصادر القديمة، وذكر منها نهج البلاغة وخطب سيد الشهداء عليه السلام و الصحيفة السجادية، وزعم أن هذه المصادر لا يوجد فيها ذكر النص والعصمة والعلم الخاص.

ولكننا لو رجعنا إلى هذه المصادر التي أشار إليها لوجدناها قد تضمنت ما يخالف زعم الدكتور. و يعضد خلاف دعواه، و يعصف بنظريته من الأساس ، ومن تلك الشواهد:-

نهج البلاغة والقراءة الإلهية :-

أ) يقول أمير المؤمنين عليه السلام : "لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، إِلَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا، وَ إِلَّا خَائِفًا مَغْمُورًا"^{١٨٥}.

ب) يقول في وصف أهل البيت عليه السلام : "وَلَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوَلَايَةِ، وَفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ وَالْوَرَاثَةُ"^{١٨٦}.

فذكر أمير المؤمنين عليه السلام هنا مسألتَي الولاية والوصية، كما تحدث عليه السلام عن قائم بحجة على نحو الإطلاق.

^{١٨٥} نهج البلاغة، من كلام له عليه السلام قاله لكميل بن زياد في العلم والعلماء.

^{١٨٦} نهج البلاغة، ومن خطبة له عليه السلام بعد انصرافه من صفين.

(ج) ويقول ﷺ مخبراً عن علمه الخاص الذي يمتاز به عن سائر الناس: " وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: «هَذَا الشَّيْطَانُ قَدْ آيَسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَتَرَى مَا أَرَى، إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ، وَلَكِنَّكَ وَزِيرٌ، وَإِنَّكَ لَعَلَى خَيْرٍ" ١٨٧.

فأمير المؤمنين ﷺ يسمع ما يسمع النبي ﷺ، ويرى ما يراه، فهو يرى الملائكة وهي تنزل على رسول الله ﷺ، ويسمع اخباراتهم لرسول الله ﷺ، فهو إذاً لديه ﷺ علم خاص، ولديه طرق معرفية يمتاز بها عن سائر الناس.

خطب سيد الشهداء ﷺ والقراءة الإلهية:-

ينقل صاحب مناقب آل أبي طالب أنه من الخطب التي ألقاها الحسين ﷺ أنه قال للناس: " فأطيعونا فان طاعتنا مفروضة، إذ كانت بطاعة الله مقرونة، قال الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)" ١٨٨، فالإمام الحسين ﷺ نص على فرض طاعتهم بقوله: "طاعتنا مفروضة إذ كانت بطاعة الله مقرونة"، فهي بطاعة الله تبارك وتعالى مقرونة، و ذكر أنه يرى

^{١٨٧} نهج البلاغة، ومن خطبة له ﷺ تسمى القاصعة.

^{١٨٨} مناقب آل أبي طالب، ج ٣، باب إمامة أبي عبد الله الحسين، ص ٢٢٣.

نفسه من أولي الأمر الذين أمر الله تبارك وتعالى بطاعتهم، فهو إذاً بين مسألة النص ومسألة الولاية ومسألة فرض الطاعة.

الصحيفة السجادية والقراءة الإلهية:-

أما الإمام زين العابدين (عليه السلام) فيقول في الصحيفة السجادية: " رَبِّ صَلِّ عَلَى أَطَائِبِ أَهْلِ بَيْتِهِ الَّذِينَ اخْتَرْتَهُمْ لِأَمْرِكَ ، وَجَعَلْتَهُمْ خَزَنَةَ عِلْمِكَ ، وَحَفَظَةَ دِينِكَ ، وَخُلَفَاءَكَ فِي أَرْضِكَ ، وَحُجَجَكَ عَلَى عِبَادِكَ"^{١٨٩}، فهم مختارون من قبل الله (تبارك وتعالى) للقيام بأمره و هم أولوا الأمر، وهم خزانة علم الله (تبارك وتعالى) وعندهم أسرارهم جلَّ شأنه.

إن هذه الشواهد التي تضمنتها المصادر القديمة، والتي وجه الدكتور بالرجوع عليها نجدتها تضمنت المسائل الثلاث - العصمة والنص والعلم الخاص -، والذي يبدو أن الدكتور لم يراجع هذه المصادر مراجعة كاملة، فلو أتعب نفسه بمزيد بحث فيها لوجد أنها تضمنت هذا الثلاثي العظيم، الذي يشكل ركيزة مقام الإمام الإلهية التي نعتقد بها، وكان أسلافنا يعتقدون بها.

التعليق الثالث: أقدمية بعض المصادر على نهج البلاغة.

يذكر الدكتور بأن علينا الرجوع إلى المصادر القديمة، التي هي أقدم من كتاب الكافي، وذكر من تلك المصادر كتاب نهج البلاغة، وهذا غير صحيح

^{١٨٩} الصحيفة السجادية، دعاءه (عليه السلام) يوم عرفه.

منه ، وذلك لأن كتاب نهج البلاغة كتبه الشريف الرضي رحمه الله المتوفى سنة ٤٠٦ للهجرة، بينما كتاب الكافي كتبه الشيخ الكليني رحمه الله وقد توفى ٣٢٩ للهجرة، فيكون الكافي أقدم من كتاب نهج البلاغة.

وكذلك كتاب بصائر الدرجات يعتبر أقدم من كتاب نهج البلاغة، فإن مؤلف كتاب البصائر محمد بن الحسن الصفار رحمه الله، توفى سنة ٢٩٠ للهجرة، فإذا كانت دعوة الدكتور دعوة إلى الرجوع إلى المصادر القديمة فينبغي عليه الرجوع إلى الأقدم فالأقدم، فكان ينبغي عليه أن يطالب بالرجوع إلى كتاب الكافي أو كتاب بصائر الدرجات قبل نهج البلاغة.

وعندما نعود إلى هذين الكتابين نجد أنهما تضمنا روايات كثيرة في مسائل النص والعصمة والعلم الخاص، فالشيخ الكليني عقد أبواباً وفي كل باب توجد عدة روايات ومنها:

- أ. باب في أن الأئمة شهداء الله عز وجل على خلقه.
- ب. باب أن الأئمة (عليهم السلام) نور الله عز وجل.
- ج. باب أن الأئمة (عليهم السلام) هم أركان الأرض.
- د. باب عرض الأعمال على النبي ﷺ والأئمة (عليهم السلام)، ومن الروايات الواردة في هذا الباب، ما روي عن عبدالله بن أبان "قال: قلت

للرضا عليه السلام : (ادع الله لي ولأهل بيتي فقال: أو لست أفعل؟ والله إن أعمالكم لتعرض علي في كل يوم وليلة^{١٩٠}).

هـ . باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة (عليها السلام).

وأما إذا رجعنا إلى كتاب بصائر الدرجات فهو أيضاً تضمن أبواباً في علم الأئمة عليهم السلام ، منها:

أ. في الأئمة أنه عرض عليهم ملكوت السماوات والأرض، كما عرض على رسول الله حتى نظروا إلى ما فوق العرش.

ب . في الأئمة أنه صار إليهم العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء وأمر العالمين.

ج . باب في الأئمة انهم ورثوا علم أولى العزم من الرسل وجميع الأنبياء وأنهم أمناء الله في أرضه وعندهم علم البلايا والمنايا وأنساب العرب.

د . باب في الأئمة (عليهم السلام) أنهم أعطوا علم ما مضى وما بقى إلى يوم القيمة.

إذن ، الكتب الأقدم من نهج البلاغة نصت على مسألة العلم الخاص والطرق المعرفية الخاصة الموجودة عند أهل البيت عليهم السلام وليست موجودة عند غيرهم.

التعليق الرابع: شواهد إضافية على عقيدة الشيعة بالعصمة والنص والعلم الخاص.

هناك أمور كثيرة لو التفت إليها الدكتور كديور ولم يغفل عنها لانتهدت به إلى أن أغلب الشيعة في القرون الأولى كانوا على الإمامة الإلهية، والتي تقوم بالنص والعصمة والعلم الخاص، وأكتفي هنا في هذا المقام بذكر امرين:

الأمر الأول: إشارة بعض الباحثين قبل القرن الخامس بثبوت هذه العقيدة عند الشيعة.

هناك جملة من الباحثين الذين تعرضوا لمذهب أهل البيت عليهم السلام قبل القرن الخامس بل وقبل القرن الرابع ونصوا على أن من عقيدة شيعة أهل البيت عليهم السلام النص والعصمة والعلم الخاص، من هؤلاء:

١/ القاسم الرسي، وهو أحد أئمة الزيدية توفي سنة ٢٤٦ للهجرة، فقد عاش في زمن ظهور الأئمة عليهم السلام وتوفي قبل الغيبة الصغرى، كتب الرسي كتاباً بعنوان: (الرد على الرافضة) وذكر فيه أن من عقائدهم الاعتقاد بأئمة اثني

عشر وأنهم مجعولون من الله (تبارك وتعالى) وتسري فيهم الوصية ولا يخلوا منهم زمان، وعندهم كل ما يحتاج إليه العباد^{١٩١}.

٢/ أبو الحسن الأشعري صاحب كتاب (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) - المعروف بكتاب المقالات - والمتوفى سنة ٣٣٠ للهجرة، فقد نص على أن من عقائد الشيعة الاعتقاد بعصمة النبي والأئمة عليهم السلام فقد قال : " واختلفت الروافض في الرسول : هل يجوز عليه أن يعصي أم لا؟ وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الرسول ﷺ جائز عليه أن يعصي الله وأن النبي ﷺ قد عصى الله في أخذ الفداء يوم بدر، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قبل الله والأئمة لا يوحى إليهم ولا تهبط الملائكة عليهم وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ولا يغلطوا وإن جاز على الرسول العصيان والقائل بهذا القول هشام بن الحكم.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه لا يجوز على الرسول ﷺ أن يعصي الله عز وجل ولا يجوز ذلك على الأئمة لأنهم جميعاً حجج الله وهم معصومون من الزلل ولو جاز عليهم السهو واعتماد المعاصي وركوبها

^{١٩١} - مجموع رسائل الرسي ج ١ ص ٥١٥.

لكانوا قد ساووا المأمومين في جواز ذلك عليهم كما جاز على المأمومين ولم يكن المأمومون أحوج إلى الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزاً عليهم جميعاً. ١٩٢١.

٣/ المطهر بن طاهر المقدسي صاحب كتاب (البدء والتاريخ) توفي سنة ٣٥٥ للهجرة، فقد نص أيضاً على أن الشيعة كانوا يعتقدون بمسألة النص والولاية والوصية وافتراض الطاعة، وأكد على أن هذه العقيدة هي عقيدة الجُل، أي أغلب الشيعة وجلهم كان على هذه العقيدة، وبين أن الشيعة كانوا يعتقدون أن من أصول الإيمان والنجاة في يوم القيامة معرفة الأئمة (عليه السلام) ١٩٣.

فيتضح من هذا أن الباحثين المتقدمين الذين عاشوا قبل القرنين الخامس والرابع أوضحوا أن عامة الشيعة على الاعتقاد بالإمامة الإلهية.

الأمر الثاني: توافر الأدلة على النص والعصمة والعلم الخاص.

تتوافر الأدلة الدالة على النص والعصمة والعلم الخاص، فإذا رجعنا إلى كتب المتقدمين ككتاب الشيخ الكليني (رحمته الله) نجد أن الأدلة الدالة على الإمامة الإلهية أدلة كثيرة جداً، فمثلاً نقل الشيخ الكليني (رحمته الله) وغيره روايات كثيرة في العصمة والعلم الخاص، ومن لديه خبرة في الأسانيد يدرك أن الرواة الواقعيين

١٩٢ - ج ١ ص ١٢١.

١٩٣ - البدء والتاريخ ج ٥ ص ١٢٦.

في هذه الأسانيد من مدارس علمية شيعية مختلفة، فبعضهم من قم، والبعض الآخر من بغداد، والبعض الآخر من الري أو نيسابور، وهذا يكشف على أن هذه العقيدة كانت من العقائد المنتشرة عند الأعلام مع اختلاف مدارسهم، ومن باب التمثيل نقف وقفة قصيرة مع مسألة النص.

توافر الأدلة على مسألة النص:-

تتوفر جملة كبيرة من الأدلة القطعية على مسألة النص، يمكن أن نقسمها إلى قسمين أدلة عقلية وأدلة نقلية، وتنقسم الأدلة النقلية إلى قسمين هما:-

القسم الأول: ما دل على مسألة النص صراحة بدلالة مباشرة، وهي الروايات التي ينص فيها أحد المعصومين عليه السلام على إمامة جميع الأئمة، أو ينص فيها الإمام السابق على إمامة الإمام اللاحق، وهذه الروايات فوق حد التواتر، وهي مخفوفة بقرائن ومن تلك القرائن القسم الثاني من روايات النص.

القسم الثاني: ما دل على مسألة النص بالدلالة الالتزامية . غير المباشرة وهذه على طوائف كثيرة منها:

الطائفة الأولى: ما دل على أن أهل البيت عليهم السلام مقرونون بالقرآن الكريم، وأنهما لن يفترقا حتى يرد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحوض .

أ . قال النبي ﷺ: "إن علياً مع القرآن، والقرآن مع علي لا يفترقان حتى يردا على الحوض"^{١٩٤}.

ب . قال أمير المؤمنين (عليه السلام): " القرآن كتاب الله الصامت وأنا كتاب الله الناطق"^{١٩٥}.

فهذه الطائفة دالة على انحصار الإمامة في أهل البيت (عليهم السلام) ، وذلك لأنه من كان مع القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه فهو أولى بالإمامة، ويقبح على الله (تبارك وتعالى) أن يجعل غيره إماماً.

الطائفة الثانية: ما دل على أن عدد الأئمة اثنا عشر.

وهي روايات كثيرة موجودة في كتب العامة والخاصة، فلو كانت الإمامة تثبت بغير النص لكان عدد الأئمة أكثر من اثني عشر، فلعلهم يصلون إلى ألف أو يزيد ، وهذه الطائفة دالة على النص والتعيين.

الطائفة الثالثة: ما دل على اشتراط العصمة في الإمام.

^{١٩٤} بحار الأنوار، ج ٨٩، باب أن للقرآن ظهراً وبطناً، وأن علم كل شيء في القرآن وأن علم ذلك كله عند

الأئمة عليهم السلام ولا يعلمه غيرهم إلا بتعليمهم، ح ٦.

^{١٩٥} الحقائق الناضرة، ج ١، ص ٣٠.

كقول الله تبارك وتعالى: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^{١٩٦} ، فإن ما دل على اشتراط العصمة يدل على أن الإمامة لا تكون إلا بالنص، وذلك لأن العصمة التي هي شرط من شروط الإمام أمر غيبي، حيث إن العصمة تعني أن لا يقع الإنسان في الذنب الجوارحي والجواني، فلا يقع في الشك في وجود الله (تبارك وتعالى) أو في بغض المؤمنين، وعليه كيف يمكن والحال هذه لعامة الناس أن يحددوا أن هذا الشخص معصوم لم يقع حتى بلحاظ ذنوب القلب في ذنب خلال لحظة من لحظات حياته، ولهذا قال الإمام زين العابدين (عليه السلام): "الإمام منا لا يكون إلا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، فلذلك لا يكون إلا منصوباً"^{١٩٧}، فالإمام لا يكون إلا مجعولاً من الله (تبارك وتعالى).

فهذه الأدلة وغيرها تدل على أن مسألة الإمامة الإلهية كانت جلية واضحة في زمن علمائنا المتقدمين كما أنها واضحة و جلية في زماننا، فالشيعة كانوا ولا يزالوا معتقدين بأن الأئمة بشر، ولكن: "آتَاكُمْ اللَّهُ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، طَاطَا كُلُّ شَرِيفٍ لَشَرَفِكُمْ"^{١٩٨}، فهم (عليهم السلام) بشر ولذا أمرنا بالاعتداء بهم، ولكن أيضاً لهم خصوصيتهم، كما يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): "أَلَا

^{١٩٦} سورة البقرة، الآية ١٢٤.

^{١٩٧} بحار الأنوار، ج ٢٥، باب عصمتهم ولزوم عصمة الامام عليهم السلام، ح ٤.

^{١٩٨} مفاتيح الجنان، الزيارة الجامعة.

وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَامًا يَقْتَدِي بِهِ، وَيَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ؛ أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدْ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطَمَرِيهِ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصِيهِ. أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَعِينُونِي بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ، وَعِفَّةٍ وَسَدَادٍ" ١٩٩.

الاقْتِدَاءُ وَظِيفَتُنَا تَجَاهِ الْأُئِمَّةِ (عليهم السلام):

إن أمير المؤمنين (عليه السلام) من خلال هذا النص يوضح أنه إمام لنا ونحن علينا أن نقتدي به، ومما لا شك فيه أننا لا يمكننا أن نصل إلى مقامه، ولكن علينا بمقامه (عليه السلام) أن نصل إلى القرب من الله (تبارك وتعالى)، وذلك من خلال الاجتهاد في طاعة رسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والابتعاد عما نهى عنه نبينا الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم).

إن وظيفتنا الاقتداء بهم (عليهم السلام) في عقيدتهم، و في حسن أخلاقهم وتعاملهم ، قال الإمام الباقر (عليه السلام): "شيعتنا من أطاع الله" ٢٠٠، وقال أيضاً (عليه السلام) : "فو الله ما شيعتنا إلا من اتقى الله وأطاعه" ٢٠١.

فالتشيع الحقيقي هو الذي يكون على نهج الأئمة (عليهم السلام) وفيه متابعة ومشايعة لهم، والتشيع الكامل في أن نأخذ بأخلاقهم والشيعي المتقي هو الذي يقف

١٩٩ نهج البلاغة، ومن كتاب له (عليه السلام) إلى عثمان بن حنيف الانصاري.

٢٠٠ كشف الغمة، ج ٢، ذكر الامام الخامس أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن علي عليهم السلام،

ص ٣٤٥.

٢٠١ صفات الشيعة، للشيخ الصدوق، ص ١١.

عند حدود الله تبارك وتعالى فيراعيها ولا يهتك هذه الحدود لأجل نزواته ولأجل مصالحه، ومما يؤسف له أن بعض الناس لا يراعي حق الله (تبارك وتعالى) مع نفسه ولا مع أسرته ولا مع مجتمعه، فيسرف في معصية الله (تبارك وتعالى) ولا يلتفت إلى أن العاقبة أن ينقل إلى حفرة صغيرة ضيقة مظلمة ، يقول أميرنا عليّ (عليه السلام): في وصفها "وَمَا أَصْنَعُ بِفَدِّكَ وَغَيْرِ فَدِّكَ، وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَدٍ جَدَثٌ، تَنْقَطِعُ فِي ظُلْمَتِهِ آثَارُهَا، وَتَغِيبُ أَخْبَارُهَا"^{٢٠٢}.

واقع بعض الشيعة في زماننا:

إن بعض البيوت ومما يؤسف له أشبه ما تكون بالسجون أو القبور، فالزوج يعامل الزوجة بمعاملة سيئة ، فلا يتحدث معها، ويتعدى عليها بالضرب والشتم وبالتضييق عليها، وهنا عكس ذلك فالكثير من الزوجات لا يعاملن الأزواج بمعاملة شرعية، فلا يراعين حقوق الله (تبارك وتعالى)، و نحن لسنا مطالبين بالحقوق فقط و إنما مطالبون بمراعاة الآداب المستحبة أيضاً ، ولكن القليل من يراعيها، علينا أن نجتهد في الاقتداء بأمر المؤمنين (عليه السلام) في سيرته في بيته مع أسرته ، وفي مجتمعه مع الأمة ، وهو الذي يقول في وصيته لنا وهو على فراش مرضه: " الله الله في النساء وفيما ملكت أيمانكم فإن آخر ما تكلم به نبيكم (عليه السلام) أن قال: أوصيكم بالضعيفين: النساء وما ملكت

^{٢٠٢} نهج البلاغة ، ومن كتاب له (عليه السلام) إلى عثمان بن حنيف الانصاري.

أيمانكم" ٢٠٣. وقفت على رواية مؤثرة جداً تحدث عما ينتظرنا يقول إمامنا الصادق عليه السلام: "اقعد رجل من الأخيار في قبره، فقيل له: إنا جالدوك مائة جلدة من عذاب الله، فقال: لا أطيقها، فلم يزلوا به حتى انتهوا إلى جلدة واحدة فقالوا: ليس منها بد، فقال: فيما تجلدونيها؟ قالوا: نجلدك لأنك صليت يوماً بغير وضوء، ومررت على ضعيف فلم تنصره، قال: فجلدوه جلدة من عذاب الله فامتلاً قبره ناراً" ٢٠٤.

فإذا كان عدم نصره الضعيف فيها هذا العذاب، فكيف بالإساءة إليه، وكيف بالإساءة إلى الأبناء أو الوالدين خاصة إذا كانا شيخين كبيرين، أو الإساءة إلى الزوج أو الزوجة؟

بعض الناس يتعامل مع الآخرين وكأنهم خشب بلا مشاعر ولا أحاسيس، فيكون سيئاً معهم قاسياً في ردود أفعاله ومعاملاته لا ينصف غيره ويريد الإنصاف له فقط، وهذه الأخلاق بعيدة عن أخلاق المؤمن، فالمؤمن هش بش يألف ويؤلف، ومن يجد عنده غلظة ولا يجد نفسه هشاً فعليه أن يحاسب نفسه، إن ولاية أهل البيت عليه السلام نجاة من النار ولكن المطلوب منا أن لا يموت إلا على ولاية العترة عليه السلام، ومن طرق المحافظة على هذه الولاية وعدم الوقوع في العديلة عند الاحتضار العمل الصالح، فعمل الإنسان هو الوقاية و هو محقق

٢٠٣ الكافي، ج ٧، باب صدقات النبي ﷺ وفاطمة والأئمة عليهم السلام ووصاياهم. ح ٧.

٢٠٤ منازل الآخرة والمطالب الفاخرة، الشيخ عباس القمي، العقبة الثانية ضغطة القبر ص ١٤٠.

المحافظة على الإيمان، بينما العمل السيء يورث الشك في الدين ثم الجحود
والتكذيب يقول تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَىٰ أَنْ كَذَّبُوا
بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٢٠٥

والحمد لله رب العالمين

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
٥	المقدمة
٧	التمهيد أمور تعريفية
١٠	أمور تعريفية
١٠	معنى التنوير
١٢	التنوير الذي لا نقبله أو لا نقبل بعض أصوله ونسدد النقد له
١٣	أوجه الاختلاف بين المفكر الإسلامي والباحث بالتنوير الغربي
١٣	الوجه الأول: العقل الفطري أساس المعرفة
١٤	الوجه الثاني: حجية الوحي والنبوة
١٤	الأدوار التي يقوم بها الوحي
١٧	الوجه الثالث: أصول - قواعد - الدين قطعية لا تقبل التبدل
١٨	ضرورة التفريق بين المجدد الإسلامي والتنويري
٢١	الفصل الأول جذور التنوير وأصوله الفكرية
٢٣	كيف بدأ ونشأ تيار التنوير؟
٢٣	العامل الأول: تسلط الكنيسة
٢٥	العامل الثاني: وجود معلومات مغلوطة هي جزء من التعاليم الإلهية في الكنيسة
٢٧	مسلك المتمسكين بالدين
٢٧	مسلك اللادينيين

- ٢٨ مناهج التفكير اللا ديني
- ٢٩ الحداثة مفهوماً وأصولاً
- ٣١ الليبرالية ومبادئها
- ٣٢ منهج ما بعد الحداثة
- ٣٥ عوامل عدم نجاح التيار التنويري في البلاد الإسلامية
- ٣٦ الإسلام دين علم لا دين خرافة
- ٤٤ الدين الإسلامي لا يصادم العقل
- ٤٧ الدين الإسلامي ولغة الوجدان
- ٥١ **الفصل الثاني تبعية الغرب (مشروع نقد العقل الإسلامي)**
- ٥٦ الملامح المشتركة لأتباع مسلك المتدينين
- ٥٧ محاولة نقل التجربة من أوروبا إلى الدين الإسلامي
- ٥٨ وقفة نقدية مع منهجية ومشروع الدكتور أركون
- ٦١ عدم تمييز الدكتور بين الضلال والهلاك
- ٦٤ استناد المسلمات إلى المنهج العلمي
- ٦٥ المهدوية والظواهر البشرية
- ٦٧ رد شبهة حول قوله تعالى: ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾
- ٧٠ انتقادات عامة على منهج أركون
- ٧٣ نقد الهرمنيوطيقا (التأويلية)
- ٩١ التجديد الحقيقي في الدين
- ٩٣ **الفصل الثالث الدعوة إلى تقليص دور الدين و رجاله و**
- لصالح قيادة المثقف**
- ٩٥ واقع التنويريين في المجتمع الشيعي
- ٩٨ أهداف التنويريين في الوسط الشيعي

- ٩٩ تحجيم وتقزيم الدين للحد من فاعليته في المجتمع
- ١٠٠ الفرق بين الإسلام وبين المسيحية؟
- ١٠٦ تقليص دور طالب العلم في المجتمع
- ١٠٦ تتبع الأخطاء
- ١٠٨ تسطيح فاعلية طالب العلم
- ١١٩ **الفصل الرابع ملامح التنويريين الشيعة**
- ١٢١ المحور الثاني: بيان ملامح التنويريين الشيعة
- ١٢١ الملمح الأول: الموقف السلبي من المرجعية
- ١٢٣ المحاولة الأولى: دعوى أن جواز التقليد بدعة حادثة
- ١٢٣ التعليق على المحاولة الأولى
- ١٢٧ المحاولة الثانية: الادعاء بأن التقليد هو قبول لفتوى الفقيه بلا دليل
- ١٢٨ الرد على المحاولة الثانية
- ١٣١ المحاولة الثالثة: دعوى أن اختلاف العلماء اضاءة للدين
- ١٣٢ التعليق على المحاولة الثالثة
- ١٣٤ مسلم بن عقيل مدرسة تجسيد الخضوع لله تعالى ولأوليائه
- ١٣٥ **الملمح الثاني: الدعوة إلى الحرية المطلقة في الاعتقاد والفكر والتعبير والسلوك.**
- ١٣٦ منطلقات التنويريين في الحرية المطلقة
- ١٣٨ معتقدو الحرية الدينية و الأحكام الشرعية
- ١٤٠ الموقف من أهل الضلال والإضلال
- ١٤٢ موقف الإسلام من الحرية
- ١٤٢ بيان مفهوم الحرية وأقسامها
- ١٤٤ منشأ ثبوت حق الحرية للإنسان

- ١٤٥ منشأ الحرية
- ١٤٦ الموقف الأول: منشأ الحرية هي الطبيعة.
- ١٤٦ الموقف الثاني: منشأ الحرية هو الحق الوضعي
- ١٤٩ الموقف الثالث: منشأ الحرية هو الله (تبارك وتعالى)
- ١٥٠ الدليل على أن الله تعالى هو منشأ الحقوق
- ١٥٥ الدين لا يدعو إلى العداة من منطلق الحق
- ١٦٢ دعاة حرية التعبير بين النظرية والتطبيق
- ١٦٣ في بيان موقف الإسلام من الحرية
- ١٦٣ الصنف الأول: الحرية الاعتقادية
- ١٦٤ الصنف الثاني: الحرية الفكرية
- ١٦٧ الصنف الثالث: الحرية السلوكية
- ١٦٧ الصنف الرابع: حرية التعبير
- ١٦٩ كبائر الذنوب وحرية التعبير
- ١٧٠ هل يدل قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ على الحرية الدينية المطلقة؟
- ١٧٢ الملحق الثالث: رفض التخصص في معارف الدين
- ١٧٢ مبررات إلغاء التخصص في معارف الدين
- ١٧٣ المبرر الأول: فطرية الدين
- ١٧٤ الرد على المبرر الأول
- ١٧٧ المبرر الثاني: سيرة الناس هي السؤال المباشر من المعصوم
- ١٧٨ الرد على المبرر الثاني
- ١٨٠ صعوبات أمام فهم الموروث الروائي تتطلب التخصص
- ١٨٧ وجوب الحذر من النظرة التسطيحية للمسائل الدينية
- ١٨٩ الملحق الرابع: موقف التنويريين من التراث الإمامي
- ١٨٩ تعريف بأمور مهمة

- ١٩٠ الحديث الممثل للسنة
- ١٩٣ الحديث الموضوع والحديث الضعيف
- ١٩٦ اهتمام الأئمة (عليهم السلام) بتنقية وغرلة التراث
- ٢٠٢ محورية الثقلين لا القرآن فقط
- ٢٠٤ دور العلماء في حفظ هذا التراث
- ٢٠٦ جهد العلماء في تصنيف الكتب الأربعة
- ٢٠٩ مفارقة غريبة
- ٢١٣ الفصل الخامس نقد بعض النظريات المتأثرة بالتنوير
- ٢١٥ نقد الدعوة الى بشرية الدين
- ٢١٥ المحاولة الأولى
- ٢١٦ اللاقطة والنحلة
- ٢١٧ ملاحظات على المحاولة الأولى
- ٢١٧ الملاحظة الأولى: حقيقة الوحي
- ٢١٩ إسقاط اعتبار الإخبار النبوي
- ٢١٩ الملاحظة الثانية: الفرق بين المعجزة والسحر
- ٢٢٠ إخبار المصطفى ﷺ بالمغيبات
- ٢٢٥ مايكل هارت و عظمة النبي ﷺ
- ٢٢٩ الملاحظة الثالثة: انكشاف الملكوت للجميع يلغي فائدة البعثة
- ٢٣٠ المحاولة الثانية: الأصل في تعاليم النبي الاجتهاد البشري
- ٢٣٢ نماذج من الأدلة التي اعتمدت عليها الباحث في محاولته.
- ٢٣٤ تعليقات على المحاولة الثانية
- ٢٣٤ التعليق الأول: كمالات النبي ﷺ
- ٢٣٧ القراءة البشرية لأهل البيت ﷺ

- ٢٣٨ التعليق الثاني: إبطال أصل اجتهاد النبي ﷺ
- ٢٣٨ إشكال ودفع: التشكيك في إطلاق الآية
- ٢٣٩ التعليق الثالث: وقفة مع الأدلة الثلاثة التي استعرضها صاحب هذه المحاولة
- ٢٣٩ التعليق على الدليل الأول
- ٢٤٠ التعليق على الدليل الثاني
- ٢٤١ التعليق على الدليل الثالث
- ٢٤٣ نقد نظرية أصول التشيع قراءة جديدة (القراءة المنسية)
- ٢٤٣ ملخص نظرية القراءة المنسية
- ٢٤٥ شواهد النظرية والتعليق عليها
- ٢٤٥ الشاهد الأول: كلام الشيخ المامقاني والشيخ الوحيد بالبهباني
- ٢٤٧ تقييم الشاهد الأول
- ٢٤٩ الشاهد الثاني: اعتقاد الشيخ ابن الجنيّد، واعتقاد الشيخ الصدوق والشيخ ابن الوليد
- ٢٥٠ تقييم الشاهد الثاني
- ٢٥٠ التعليق الأول: حول ما نسب إلى ابن الجنيّد رحمه الله
- ٢٥١ التعليق الثاني: اعتقاد ثلاثة من العلماء لا يشكل أغلبية التشيع
- ٢٥١ التعليق الثالث: حقيقة اعتقاد الشيخ الصدوق
- ٢٥٤ الشاهد الثالث: عبارة الشهيد الثاني
- ٢٥٥ التعليق على الشاهد الثالث
- ٢٥٧ دلالة حديث الغدير على أن الإمامة من أصول الدين
- ٢٥٨ الشاهد الرابع: الرجوع للمصادر الأساسية القديمة
- ٢٦٠ التقييم للشاهد الرابع
- ٢٦٠ التعليق الأول: الاحتجاج على الناس بما يعتقدون به

- ٢٦١ الفرق بين مقام الإمامة ومقام إدارة الحكم
- ٢٦٣ التعليق الثاني: تضمّن المصادر القديمة لمسائل النص والعصمة والعلم الخاص
- ٢٦٤ نهج البلاغة والقراءة الإلهية
- ٢٦٥ خطب سيد الشهداء (عليه السلام) و القراءة الإلهية
- ٢٦٦ الصحيفة السجادية والقراءة الإلهية
- ٢٦٦ التعليق الثالث: أقدمية بعض المصادر على نهج البلاغة
- ٢٦٩ التعليق الرابع: شواهد إضافية على عقيدة الشيعة بالعصمة والنص والعلم الخاص
- ٢٦٩ إشارة بعض الباحثين قبل القرن الخامس بثبوت هذه العقيدة عند الشيعة
- ٢٧٢ توافر الأدلة على النص والعصمة والعلم الخاص
- ٢٧٥ الاقتداء وظيفتنا تجاه الأئمة (عليهم السلام)
- ٢٦٧ واقع بعض الشيعة في زماننا
- ٢٧٩ الفهرس